وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة –

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

شعبة التاريخ

محاضرات في مقياس:

المشرق العربي والدولة العثمانية 1840-1918م

مطبوعة بيداغوجية مقدمة لطلبة السنة الأولى ماستر تاريخ

تخصص تاريخ الوطن العربي المعاصر

– السداسي الأول –

إعداد الدكتور:الأمير بوغداده

السنة الجامعية: 1442-1443هـ/2021-2022م

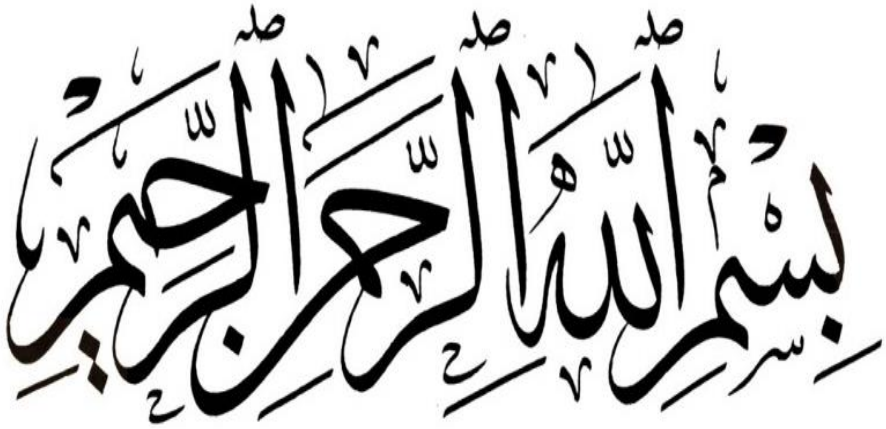

﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ
وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحاً تَرْضَىٰهُ وَأَدْخِلْنِي
بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٩﴾ ﴾

صدق الله العظيم

سورة النمل (الآية 19)

مقدمة

الحمد لله رب العالمين وأشهد أن لا إله إلا الله القوي الأمين وأشهد أن محمدا رسول الله الصادق الأمين صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجميع.

أما بعد، يسرني أن أقدم لطلبتي وكل المشتغلين بتاريخ الدولة العثمانية، محاضراتي التي قمت بتقديمها للطلبة في تاريخ المشرق العربي والدولة العثمانية، والتي حاولت تيسيرها وتبسيطها لتكون في متناول الجميع بهدف الاطلاع على حقائق تاريخية وفق البرنامج ووفق منهجية علمية.

تعتبر هذه المطبوعة أداة علمية لمساعدة الطالب للرجوع إليها بعد سماع المحاضرة، خاصة طلبة السنة الأولى ماستر علوم إنسانية تخصص تاريخ الوطن العربي المعاصر، كما أحسب أن كل طلبة التاريخ والعلوم الإنسانية،والعلوم السياسية بشكل عام في حاجة إلى مثل هذه المطبوعة للرجوع إليها عند الضرورة، فهي تشمل برنامجا ثريا يمتد خلال الفترة العثمانية ببلاد المشرق من 1840 إلى غاية 1918م.

هذه المحاضرات تناولتها من عدة جوانب تاريخية وعلمية وثقافية:

أولا- من الناحية التاريخية:

إن الفترة الممتدة ما بين 1840م إلى غاية 1918م، كانت قد عرفت فيها الدولة العثمانية بصفة عامة وأيالاتها العربية المشرقية بصفة خاصة، أحداثا كثيرة ومتنوعة هزت كيان الدولة العثمانية، وغيرت مجريات الأمور فيها، ومهدت جميعها لسقوط الدولة العثمانية وإلغاء الخلافة الإسلامية.

ثانيا- من الناحية العلمية والمنهجية:

لقد حاولنا أن نقدم هذه المحاضرات التاريخية وفق البرنامج الوزاري من خلال استخدام **المنهج التحليلي** للتاريخ، معتمدين في ذلك على مجموعة غير قليلة من المصادر والمراجع ذات قيمة تاريخية كبيرة تناولت بالدراسة هذه المدة من جوانب مختلفة تعكس لنا بجلاء حقيقة الدولة العثمانية وعلاقتها بأيالاتها العربية، كما تعكس لنا بجلاء حقيقة المؤامرات والدسائس التي تعرضت لها هذه الدولة بإيعاز من قوى غربية أوروبية، سعت منذ أمد بعيد إلى إنهاء كيانها وفك ارتباطها بالإسلام والمسلمين عامة، وبالعرب خاصة، وقد توخينا في إعدادنا لهذه المحاضرات التسلسل التاريخي الزمني للأحداث.

ثالثا- من الناحية الثقافية:

تشمل هذه المحاضرات أو بتعبير أدق هذه الدراسة على مختلف الميادين السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية والثقافية، ولمعرفة هذه الميادين لابد من النظر إلى الأحوال والعوامل والمعطيات والصراعات الثقافية بين أمتين- الأمة التركية العثمانية والأمة العربية- لكل واحد منهما مكوناتها الثقافية والحضارية وخلفياتها التاريخية حتى وإن اشتركتا في العقيدة، وهذا ما استغلته القوى

المعادية والحاقدة لإحداث الشرخ وإيجاد فجوة وتعميق الهوة بينهما، وتركت آثارها العميقة وذكرياتها الأليمة في ذاكرة الشعوب الإسلامية برمتها، والشعب العربي بصورة خاصة الذي عانى في كثير من الأحيان من ويلات الاحتقار والتهميش من بعض سلاطين الدولة العثمانية أو من بعض ولاتهم، كما عانى من تدخل القوى الأجنبية لاسيما الأوروبية في شؤونه الداخلية وفي علاقته بالدولة العثمانية، وهذا بسبب تلك الامتيازات التي منحت لهذه الدول على أرضه من طرف تلك الدولة التي ينتمي إليها ويرتبط بها وكان يعتقد أنها حريصة على ممتلكاته وعلى مصالحه.

أما من حيث محتوى هذه المحاضرات:

1. **طبيعة العلاقة بين العثمانيين والعرب:** كيف نشأت هذه العلاقة ؟ ثم كيف تطورت ؟ وإلى ماذا آلت ؟
2. **العرب والتنظيمات العثمانية:** وقد تناولت فيها تعريف التنظيمات وأهدافها وأسبابها وأهمها ثم نصيب الأيالات العثمانية في المشرق العربي منها، ورأينا كيف أن هذه الأيالات رغم أنها مستها التنظيمات إلا أن الأحوال العامة فيها لم تتغير، إن لم نقل أنها زادت سوءا على إثر هذه التنظيمات، وهذا ما يجعلنا نعتقد أن هذه الأيالات كانت بمثابة حقل تجارب لهذه التنظيمات التي حاولت من خلالها الدولة العثمانية إصلاح حالها والخروج من الأزمات التي عصفت بها، إلا أن كل ذلك لم يحدث بسبب فشل هذه التنظيمات، وهو ما دفع بنا إلى استعراض أسباب فشلها.
3. **العرب وحكم السلطان عبد الحميد الثاني:** وقد تناولنا شخصية هذا السلطان وسياسته العامة في مختلف المجالات في الدولة العثمانية بصفة عامة وفي الأيالات المشرقية بصورة خاصة، وموقف العرب من هذه السياسة، دون أن نهمل موقفه من رغبة اليهود في إنشاء وطن قومي لهم على أرض فلسطين.
4. **القوميون العرب والأتراك 1908–1918م:** هذا الموضوع الهام والحساس في تاريخ الدولة العثمانية يكشف لنا عن الصراع القومي الذي ظهر في الدولة العثمانية أواخر عهدها، وكان بين طرفين أحدهما تركي والآخر عربي، يعتز كل منهما بانتمائه القومي، وكانت الدول الغربية هي التي تغذي هذا الصراع وتوجهه خدمة لمصالحها وأهدافها الاستعمارية.
5. **الاتصالات البريطانية ــ العربية:** هذه الاتصالات التي تمت بين طرف عربي ممثل في شخص الشريف حسين، وطرف بريطاني ممثل في شخص المندوب السامي في مصر السير أرثر ماكماهون، وكانت على شكل مراسلات بينهما، بلغ عددها عشر مراسلات أسست لعلاقة مبنية على أطماع

ومصالح شخصية لكلا الطرفين، ومهدت للقطيعة النهائية التي حدثت بعد ذلك بين العرب والعثمانيين.

6. **ثورة العرب ضد الأتراك 1916م:** هذه الثورة التي قادها الشريف حسين باسم العرب وبإيعاز من حليفته بريطانيا ضد الدولة العثمانية التي دخلت الحرب العالمية الأولى إلى جانب ألمانيا، وهو ما جعل بريطانيا تستغل الفرصة، وتثير عليها من حالفها من العرب، حتى تشغلها بمشاكلها وأمورها الداخلية وتصرف نظرها عن تقديم العون ويد المساعدة لألمانيا، وتعتبر هذه الثورة بمثابة القشة التي قسمت ظَهرَ البَعير، أي بعبارة أخرى النقطة التي أفاضت الكأس ووضعت حد نهائي للعلاقة التي كانت تربط العرب بالدولة العثمانية، وأخرجتهم ومنطقتهم من سلطتها التي دامت لقرون عدة. وقد كان السبب الذي تحجج به الشريف حسين،وقدمه للرأي العام العربي والإسلامي كعذر لإعلان الثورة على الدولة العثمانية، هو أن حكومة الاتحاديين خالفت وناقضت وعودها للعرب وانتهجت سياسة المركزية وسياسة التتريك على حساب رعايا الدولة غير الأتراك كالعرب، مما أضر بمصالح هؤلاء وجعل منهم رعايا من الدرجة الثانية.

7. **انعكاسات سقوط الدولة العثمانية على العرب:** وقد حاولنا أن نبرز من خلال هذا المحور أهم الأسباب التي أدت إلى سقوط الدولة العثمانية وأثر ذلك على العرب رُمّةً، هذا الأثر الذي نذكر منه خضوع المنطقة العربية برمتها ـ عدا بعض الأجزاء في الحجاز ـ للهيمنة والسيطرة الاستعمارية الأوروبية بقيادة أكبر دولتين استعماريتين في التاريخ الحديث والمعاصر وهما بريطانيا وفرنسا، مع التمكين للحركة الصهيونية العالمية من تحقيق حلمها في المنطقة العربية وإنشاء كيانها اليهودي على أرض فلسطين العربية الإسلامية.

المحور الأول:

طبيعة العلاقة بين العثمانيين والعرب

أولا- لمحة تاريخية وجغرافية عن الدولة العثمانية

ثانيا- الإطار الجغرافي للمشرق العربي

ثالثا- العلاقات العثمانية العربية

رابعا- طبيعة نظام الحكم العثماني للبلاد العربية

تمهيد:

لقد شهدت العلاقات العثمانية العربية مرحلة فريدة من نوعها إبان الحكم العثماني الذي استمر نحو أربعة قرون في بعض المناطق العربية، وقامت العلاقة بين الأتراك العثمانيين والعرب على مبدأ الأخوة في الدين، فناضلوا ضد الغزو الصليبي كأعضاء في دولة واحدة والدين نفسه من أجل القضية نفسها. ومنذ أن ورث العثمانيون التراث الإسلامي عملوا على تعزيزه وتطويره.

أولا- لمحة تاريخية وجغرافية عن الدولة العثمانية:

ينسب الأتراك العثمانيون إلى عشيرة قابي التركي التي يعرف شعبها بشعب الأغوز (الغز) وتنتمي إلى الجنس الأصفر الماغولي. كان موطنهم الأول بآسيا الوسطى في المنطقة الواقعة بين جبال الطاي شرقا وبحر قزوين غربا[1].

قامت الإمارة العثمانية التي ورثت الدولة السلجوقية الرومية ونشأت من خلال الخدمات التي قدمها زعيمهم أرطغل للسلطان السلجوقي علاء الدين الأول (1219-1237م)، ومساعدته في حربه ضد البيزنطيين، فسمح له هذا السلطان بتوسيع مملكته على حساب دولته[2].

ظهر أرطغل بلقب (أوج بيكي) أي محافظ الحدود، وتميزت إمارته بصغر حجمها وبعدها عن مناطق الغزو الماغولي ونفوذ الإمارات التركمانية القوية ووقوعها بالقرب من الطريق التجاري، ويعتقد المؤرخون أن التأسيس الفعلي للدولة العثمانية كان على يد عثمان بن أرطغل بن السلطان سليمان شاه التركماني، قائد إحدى قبائل الترك النازحين من سهول آسيا الغربية[3].

تعتبر الدولة العثمانية من أطول دول الترك بقاء، إذ عمرت ما يقارب أو يزيد عن ستة قرون (1299-1924م)، وتعاقب على عرشها أربعون حاكما عرف الثلاث الأوائل منهم **بالبكاوات** أما الباقون فعرفوا **بالسلاطين**، وبدأت حركة التوسع في بلاد الأناضول في عهد عثمان بن أرطغل الذي استولى على

---

(1) كارل بروكلمان، **تاريخ الشعوب الإسلامية**، ترجمة أمين فارس، الأنيس للنشر والطباعة، وهران- الجزائر، 2011-2012، ص.243 ؛ محمد التونجي، **بلاد الشام إبان العهد العثماني**، دار المعرفة، بيروت- لبنان، ط.1، 2004، ص.19 ؛ عبد الفتاح حسن أبو علية، **الدولة العثمانية والوطن العربي الكبير**، دار المريخ للنشر، الرياض، 2008، ص.49

(2) عيسى الحسن، **تاريخ العرب من بداية الحروب الصليبية إلى نهاية الدولة العثمانية**، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ط.3، 2013، ص.389

(3) روبير مانتران، **تاريخ الدولة العثمانية**، ترجمة بشير السباعي، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، ط.1، 1993، جـ.1، ص-ص.17-19

يعتقد بعض الباحثين أن عثمان هو من لعب الأدوار السياسية الأساسية في نشأة وظهور الدولة العثمانية يراجع:
Gemal Kafadar, **Between two worlds: the construction of the ottoman state**, Berkley-losangels, London, 1995, p.30.

المناطق المشرفة على بحر مرمرة والبحر الأسود شرقا، ثم على منطقة بني شهر غربا حوالي عام 1300م، وأتم ابنه أورخان عملية التوسع فاحتل بورصة الواقعة على سفوح الألمبوس، وفي عام 1328م سقطت بيده مدينة أزمير، وبذلك سيطر العثمانيون على كل مناطق الأناضول[1].

وقد تمكنت الجيوش العثمانية من تخطي مضيق البوسفور متجهة نحو أوروبا وهاجمت شبه جزيرة البلقان في عهد بايزيد، وفي عهد مراد الثاني تم فتح مقدونيا وصوفيا والقسم الشمالي من اليونان سنة 1385م، كما تم فتح القسطنطينية في 29 ماي 1453م على يد السلطان محمد الثاني الذي أصبح يلقب منذ ذلك العهد بلقب محمد الفاتح، وجعل منها العثمانيون عاصمة لدولتهم وأطلقوا عليها إسلام بول قبل أن يتحول اسمها إلى اسطنبول[2].

وفي عهد سليمان القانوني سقطت بلغراد عام 1521م، وتم فتح جزيرة رودس، كما تم فتح بلاد المجر عام 1526م، وتم حصار فيينا ـ عاصمة النمسا حالي ـ لأول مرة عام 1529م، وأعيد حصارها للمرة الثانية في عهد مراد الرابع عام 1683م[3]، وقد كان لظهور الخلافة العثمانية أثرا في تجميد الزحف الصليبي وحملاته على العالم العربي بفضل جيشها الانكشاري (الجيش الجديد).

ثانيا- الإطار الجغرافي للمشرق العربي:

المشرق العربي مصطلح يطلق على ذلك الحيز الجغرافي من الشرق الأوسط الذي يمتد من البحر الأبيض المتوسط غربا حتى الهضبة الإيرانية شرقا.

الأقاليم العربية الواقعة في آسيا تتمثل في شبه الجزيرة العربية (اليمن، البحرين، السعودية، قطر، الأردن، عمان، الكويت...) والهلال الخصيب الذي يتكون نصفه الشرقي من العراق ونصفه الغربي من سوريا، وبين طرفي الهلال الخصيب تقع بادية الشام، وهي امتداد للمستطيل الصحراوي أي الجزيرة العربية نفسها، ويحد الجزيرة العربية من الشرق الخليج العربي وبحر عمان ومن الغرب البحر الأحمر[4].

---

[1] محمد سهيل طقوش، **تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة**، دار النفائس، بيروت- بيروت، ط.3، 2013، ص-ص.30-29

[2] محمد التونجي، **المرجع السابق**، ص-ص.23-26

[3] محمد فريد بك المحامي، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، تحقيق إحسان حقي، دار النفائس، بيروت- لبنان، ط.11، 2009، ص-ص.198-253

[4] عمر عبد العزيز عمر، **تاريخ المشرق العربي**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، د.س، ص-ص.11-12

المشرق العربي جزء من منطقة الشرق الأوسط الذي يتكون حاليا من تركيا، أفغانستان، العراق، الجزيرة العربية، دول الهلال الخصيب، سوريا، لبنان، الأردن، فلسطين، مصر، مع العلم أن مصطلح الشرق الأوسط ظهر لأول مرة عام 1902م، في كتاب لمؤرخ بحري أمريكي يدعى (ألفريد ماهان)[1].

ثالثا- العلاقات العثمانية العربية:

1- العلاقات قبيل التوسع العثماني:

رغم أن أغلب المصادر التاريخية أهملت الحديث عن طبيعة العلاقة بين العثمانيين والعرب، إلا أن هناك من عثر على مخطوط بالمكتبة البريطانية (The British Library) به خمسة رسائل من السلطان محمد الفاتح إلى سلطان مصر (إينال) وإلى شريف مكة، وأجوبتهما على رسائله، وهذه المراسلات بين الطرف العثماني ومن يمثل الطرف العربي توحي أن طبيعة العلاقة بين الطرفين كانت تمتاز بالمودة والتفاهم، والشيء الذي يترجم ذلك هو تبادل الهدايا وزيارات السفراء، وظاهرة الزواج التي كانت تتم بينهما[2].

وتذكر مصادر تاريخية أخرى أنه خلال فترة زمنية طويلة لم تنشأ أي خلافات سياسية أو عقائدية ولا تنافس تجاري بين العثمانيين والعرب، وحتى سقوط القسطنطينية كان الحكام العثمانيون يعترفون بالأولوية الدينية والسياسية للمماليك، بينما خصصوا لأنفسهم دورا متواضعا " البكاوات حماة الأطراف " أما المماليك كانوا ينظرون إلى حركات العثمانيين كجزء من المسألة الإسلامية العامة، واعتبرت القاهرة أن الاستيلاء على القسطنطينية نصر للمسلمين جميعا[3].

وبعد 1453م تغير الوضع جذريا وكان تبادل البعثات والحفلات التي أقيمت بمناسبة الاستيلاء على القسطنطينية آخر مظاهر الوفاق العثماني المملوكي، فقد لاحظ حكام القاهرة أن دولة قوية أخذت تنمو على حدودهم، ولاحظوا أن الحكام العثمانيين أصبحوا يُكَنَّوْنَ بلقب " سلطان " بدلا من " غازي "

---

(1) عمر عبد العزيز عمر، **المرجع السابق**، ص.12

(2) عبد الجليل التميمي، **دراسات في التاريخ العربي العثماني 1453-1918**، مركز الدراسات والبحوث العثمانية، زغوان- تونس، مارس 1994، ص.24

(3) نيقولاي ايفانوف، **الفتح العثماني للأقطار العربية 1516-1574**، نقله إلى العربية يوسف عطا الله، راجعه وقدم له مسعود ضاهر، دار الفارابي، بيروت- لبنان، 1988، ص-ص.53-54

ومن هنا بدأ التدهور الحاد في العلاقة العثمانية المملوكية، وأصبح الصراع على الهيمنة وعلى الأولوية في زعامة العالم الإسلامي على أشده بين الطرفين[1].

كما ذكر المؤرخون أن أول تصادم بين العثمانيين والمماليك كان في الفترة الممتدة من 1486 إلى 1491م، لكن رغم أن ميزان القوة في هذا الصراع مال لصالح المماليك إلا أنهم لم يحققوا نصرا حاسما، ورغم الوساطة التونسية إلا أن الخطر العثماني بقي يداهمهم، لاسيما بعد أن رفضوا مساعدة العثمانيين لهم في صراعهم ضد الصفويين بسبب خشيتهم من ازدياد النفوذ العثماني في المنطقة[2].

بالإضافة إلى هذا ذكر المؤرخون أنه مما زاد من توتر العلاقة بين العثمانيين والمماليك هو استضافة المماليك للثائرين ضد السلطان العثماني كالأمير جم بن محمد الثاني[3]، غير أن العلاقة بين الطرفين شهدت نوع من التحسن مع بداية القرن السادس عشر الميلادي بعد التهديد البرتغالي للمماليك أين طلب هؤلاء دعما عسكريا من العثمانيين، فاستجاب العثمانيون لطلبهم وذلك لأسباب دينية في المقام الأول، ولأغراض إستراتيجية في المقام الثاني[4].

2- التوسع العثماني في المشرق العربي:

تشير المصادر التاريخية أنه من الأسباب التي دفعت العثمانيين للاتجاه نحو الشرق لدولة المماليك في مصر والشام، الخطر البرتغالي المحدق بحدود الشرق العربي والمهدد لمنافذه الإستراتيجية في بداية القرن السادس عشر الميلادي، وهو خطر رأى العثمانيون أنهم أجدر بالتصدي له والجـهاد ضده وحماية الأماكن المقدسة، خاصة أن دولة المماليك كانت تمر بحالة من الضعف والتدهور السياسي والعسكري[5].

---

(1) فاضل بيات، **الدولة العثمانية في المجال العربي (دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية حصرًا مطلع العهد العثماني- أوسط القرن التاسع عشر)**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، ط.1، 2007، ص.125.

(2) نيقولاي ايفانوف، **المرجع السابق**، ص-ص.53-54

(3) خليل إينالجك، **تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار**، ترجمة محمد م. الأرناؤوط، دار المدار الإسلامي، بيروت- لبنان، ط.2، 2014، ص.54.

(4) عيسى الحسن، **المرجع السابق**، ص.497.

(5) الغالي غربي، **دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي 1288-1916**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط.2، 2011، ص.60 ؛

Halil Inalgik, **The Ottoman empire: The Classical age (1300-1800)**, London, 1973, p.33.

وعليه قام السلطان سليم الأول سنة 1516م، بحملة عسكرية ضد المماليك في بلاد الشام فهزمهم في معركة (مرج دابق) بالقرب من حلب، واستولى عليها ثم زحف نحو دمشق والقدس، فدخلت بلاد الشام كلها في حوزة العثمانيين وتحققت رغبة السلطان سليم الأول في حماية المقدسات الإسلامية والتصدي للبرتغاليين[1].

وفي سنة 1517م، قرر السلطان سليم الأول الاستيلاء على مصر وحقق جيشه انتصارا ساحقا على المماليك في معركة غزة، ثم معركة الريدانية جنوب القاهرة لتصبح مصر أيالة عثمانية، وعندما سمع شريف مكة بانتصار العثمانيين في مصر أعلن ولاءه لهم وأرسل لهم مفاتيح الكعبة، وبذلك صار الحجازولاية عثمانية وأصبح سليم الأول خليفة للمسلمين بداية من عام 1517م، وانتقلت بذلك الخلافة الإسلامية للدولة العثمانية[2].

وفي أواخر حكم المماليك كان اليمن يعاني من صراعات داخلية وتعرض إلى تهديد خطير من قبل البرتغاليين الذين شنوا عليه هجمات متكررة، هذا ما جعل العثمانيون يقررون فرض سيطرتهم عليه وضمه إليهم، فأرسل السلطان سليم الأول سنة 1517م، بعثة حملت أوامره- أوامر سلطانية- لقادة المماليك ليعلنوا خضوعهم للدولة العثمانية، غير أن بعض هؤلاء القادة رفض وتمسك باستقلاله مما أدى بالسلطان إلى إرسال حملة عسكرية لإخضاع اليمن بالقوة[3].

وفي عام 1534م، قرر السلطان سليمان القانوني ضم العراق وتأمين الحدود الشرقية للدولة، فأرسل جيشه الذي تمكن من دخول بغداد ورتب شؤونها ورصد المال للمؤسسات الدينية. لكن رغم أنه أصبح للعثمانيين موضع قدم في الخليج، إلا أن وجودهم بقي مهددا من قبل الصفويين من جهة، وتمرد شيوخ القبائل من جهة أخرى، لذلك أرسلوا حملة جديدة سنة 1549م، لإخضاع المتمردين وبسط سلطتهم على

---

(1) أحمد زكريا الشلق، **العرب والدولة العثمانية من الخضوع إلى المواجهة 1516-1916**، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط.1، 2002، ص.26.

(2) عبد الرحيم بنحادة، **العثمانيون المؤسسات والاقتصاد والثقافة**، تقديم عبد الرحمان المودن، النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط.1، 2008، ص.38 ؛ فاضل بيات، **المرجع السابق**، ص-ص.395-398.

حين صار الحجاز ولاية عثمانية لقب سليم الأول بحاكم الحرمين الشريفين، إلا أنه رفض هذا اللقب وأمر بتغيير كلمة حاكم إلى خادم وصار لقبه خادم الحرمين الشريفين، ويقال أنه بكى في ذلك الموقف، وفي عهده انتقلت عملية تطريز كسوة الكعبة من المماليك إلى العثمانيين لأول مرة، حيث أوقف عدة قرى إلى جوار القاهرة من أجل صناعة تلك الكسوة. يراجع: مصطفى أرمغان، **التاريخ السري للإمبراطورية العثمانية (جوانب غير معروفة من حياة سلاطين بني عثمان)**، ترجمة عبد القادر اللي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت- لبنان، ط.1، 2014، ص.62.

(3) فاروق عثمان أباضة، **الحكم العثماني في اليمن 1872-1918م**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة- مصر، 1986، ص-ص.19-20.

كامل المناطق العراقية، وقد حققت هذه الحملة أهدافها فأصبح العثمانيون يحظون باحترام لدى شعوب الخليج، كما عملوا على مد نفوذهم إلى القطيف والأحساف في الفترة الممتدة من 1550 إلى 1552م وأبعدوا قبيلة بني خالد عن حكم المنطقة التي اعتبروها ولاية عثمانية وقاعدة أمامية للتصدي للبرتغاليين الذين اتخذوا بدورهم من هرمز نقطة ارتكاز لتوسعهم، أما نجد فقد فشلت الحملة في إخضاعها بعدما تلاشت الجيوش العثمانية التي أرسلها السلطان سليمان القانوني في صحرائها[1].

رابعا- طبيعة نظام الحكم العثماني للبلاد العربية:

عملت الدولة العثمانية على تثبيت أقدامها في المناطق العربية التي أخضعتها وتوسعت فيها من خلال نظام حكم مركزي، ودامت هذه السيادة حتى بداية القرن العشرين مما انعكس أثره على البلاد العربية، وعين العثمانيون بعض الشخصيات التي ساعدتهم أثناء الفتح في مناصب سامية بتلك المناطق للاستفادة من خبراتهم الإدارية مثل **جانبردي الغزالي** الذي عينوه واليا على الشام.

خضعت البلاد العربية لنفس التنظيمات التي خضعت لها أيالات الدولة العثمانية الأخرى، وبلغ عددها 17 ولاية (بغداد، البصرة، الموصل، شهرزور، دمشق، طرابلس، حلب، الرقة، صيدا، اليمن، الأحساف، ثرافة، مكة، مصر، تونس، طرابلس الغرب، الجزائر) وقد وضعت على رأس كل ولاية والٍ أو " بكلربكي " مثل الكخيا ومعظمهم برتبة وزير، وأغا الانكشارية وقاضي القضاة[2]، وقد كان الحكم العثماني سطحيا قليل التأثير في المجتمعات العربية، ثم إن البلاد العربية أثرت في الدولة العثمانية بصبغتها الشرقية الإسلامية، لذلك يجمع المؤرخون أن العثمانيون لم ينجحوا في عثمنة وتتريك البلاد العربية[3].

كما تميز نظام الحكم العثماني في البلاد العربية بالصبغة العسكرية، لكون رجال الحكم والإدارة كانوا من قادة الجيش وهذا بحكم النشأة العسكرية للدولة[4]، بالإضافة إلى أن الدولة العثمانية فرضت نوع

---

(1) نيقولاي ايفانوف، **المرجع السابق**، ص-ص.53-54

(2) عبد الجليل التميمي، **المرجع السابق**، ص.89

(3) جب هاملتون وهارولد باوون، **المجتمع الإسلامي والغرب**، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى، دار المعارف، القاهرة- مصر، 1970، جـ.1، ص.226 ؛ ليلى الصباغ، **تاريخ العرب الحديث والمعاصر**، مطبعة ابن حيان، دمشق- سوريا، 1982/1981، ص.130

(4) محمد أنيس، **الدولة العثمانية والشرق العربي 1514-1914**، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة- مصر، د.س، ص.143

من العزلة على المشرق العربي فلم يتمكن من الاتصال بالحضارة الأوروبية، وعلى رأي روبير مانتران فإن (الوجود العثماني كان له أثر عميق على الولايات العربية التي سوف تبقى ثلاثة، وأحيانا أربعة قرون في داخل إمبراطورية لن تخرج منها إلا لكي تنتقل تحت السيطرة الغربية)[1].

يرى عبد العزيز الشناوي أن النزعة العسكرية للدولة العثمانية كانت مصاحبة لنشأتها، وهي نزعة أصيلة استمدها العثمانيون من بيئتهم الأولى في أواسط آسيا. يراجع: عبد العزيز الشناوي، **الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها**، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة– مصر، 1980، جـ.1، ص.49

[1] روبير مانتران، **المرجع السابق**، جـ.1، ص.637

المحور الثاني:

العرب والتنظيمات العثمانية

أولا- تعريف التنظيمات

ثانيا: خصائصها

ثالثا- أهدافها

رابعا- رواد التنظيمات

خامسا- مظاهر التنظيمات

سادسا- تأثير حركة التنظيمات على الأيالات العثمانية في المشرق العربي

سابعا- أسباب فشل حركة التنظيمات (الإصلاحات)

تمهيد:

شهدت الدولة العثمانية في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي، وبداية القرن العشرين، تحولات حاسمة في تاريخها، وذلك بظهور اتجاه جديد في هذه الدولة، يدعو إلى ضرورة إصلاح وتطوير أمور الدولة معتمدة في ذلك على ما يعرف بالتنظيمات التي مست العديد من الجوانب منها الإدارية والاقتصادية والقضائية وغيرها، ولاشك أن الدولة العثمانية كانت جادة في الأخذ بسياسة التجديد والتحديث وإدخالها إلى ولاياتها لاسيما العربية منها، واستطاعت أن تنفذ جزءًا كبيرًا من هذه التنظيمات رغم العراقيل التي واجهتها. وبدأت هذه التنظيمات رسميا في عهد السلطان عبد المجيد الثاني (1839–1861م) واستمرت بشتى ألوانها حتى إصدار دستور مدحت باشا 1876م،على عهد السلطان عبد الحميد الثاني. وهناك من يرى أنها استمرت إلى غاية اندلاع الحرب العالمية الأولى 1914م، وقد تجلت مظاهرها في إصدار مجموعة من القوانين والمناشير كخط كلخانة والديوان الهمايوني وغيرها.

أولا– تعريف التنظيمات:

هي إصلاحات حاول بعض سلاطين الدولة العثمانية القيام بها بغرض تطوير نظم الدولة الإدارية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية، وإرسائها على أسس فكرية وقانونية جديدة مستوحاة من التجربة الأوروبية القائمة على الحرية والعدالة والمساواة متجسدة في مجالس نيابية منتخبة، وقد استهلت بخط شريف كلخانة 1839م، وانتهت بدستور مدحت باشا 1876م، أو ما يعرف بالمشروطية الأولى[1].

ثانيا– خصائصها:

من أبرز خصائص هذه التنظيمات أنها:

1 . جمعت في جميع توجهاتها الأساسية أغلب البنود التي احتواها الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان عام 1789م[2]:

---

[1] غانية بعيو، **التنظيمات العثمانية وأثارها على الولايات العربية (الشام والعراق نموذجا 1839–1876م)**، مذكرة ماجستير، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2008–2009، ص.84 ؛ عبد العزيز محمد عوض، **الإدارة العثمانية في ولاية سورية 1864–1914م**، دار المعارف، القاهرة– مصر، د.س، ص.11

نيشير هنا أن مصطلح التنظيمات الخيرية رغم أنه أطلق على الإصلاحات التي شهدتها الدولة العثمانية في الفترة الممتدة من 1839–1876م، إلا أن تعبير تنظيماتي خيرية كان يستخدم حتى قبل عام 1939م. يراجع:

Roderic Davison, **Reformin the Ottoman Empire 1856-1876**, New York: Gordian, 2nd édition, 1973, p-p.28.42

[2] معن زياده، **خير الدين التونسي وكتابه أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1985، ص–ص.78–79

1. كانت أولى الوثائق الرسمية التي لم تستمد مصدريتها من الشرعية الإسلامية، بل اعتمدت مصدرا وضعيا للتشريع مستوحى من التجربة الأوروبية، وقد احتوت على مفاهيم غربية مثل " وطن " الذي تضمنه خط كلخانة بدلا من " الأمة "، والحالة هذه أولى الخطوات نحو فصل الدين عن الدولة وإرساء النظام العلماني[1].
2. سمحت هذه التنظيمات بإضفاء نوع من الشرعية على استمرار التضييق على عامة الناس من ناحية، وفتحت الطريق لطبقة من التجار الغربيين والمبشرين لإلحاق المجتمع العثماني بالقوانين الغربية، وبمعايير الفكر التبشيري من ناحية ثانية[2].
3. لقد تكلل خط كلخانة وهمايون بدستور مدحت باشا 1876م، ولأول مرة في تاريخ الإسلام يجري العمل بدستور مأخوذ عن الدستور الفرنسي والبلجيكي والسويدي، وهي دساتير وضعية علمانية[3].
4. حدثت هذه التنظيمات نتيجة للعمل المشترك بين سلطان يرغب في الإصلاح وجماعة من كبار الموظفين كان لهم علم وخبرة مباشرة بأساليب الإدارة والقوانين في أوروبا[4].

ثالثا– أهدافها[5]:

هدف السلاطين العثمانيين من وراء إصدارهم لهذه التنظيمات إلى:

1. النظر في الأحوال السائدة في الدولة، وتنظيم أمورها وفقا للنظم السائدة في الدول الأوروبية.
2. استحداث الإدارة والبدء بسياسة مركزية من شأنها ربط جميع الولايات بالمركز، والقضاء على كل أشكال الاستقلال الأسري، ونفوذ العصبيات المحلية الموروثة في السلطة، كل هذا قصد توطيد الثقة

---

(1) عيسى الحسن، **المرجع السابق**، ص.649

(2) غانية بعيو، **المرجع السابق**، ص.96

(3) وعلى رأي عيسى الحسن فإن التنظيمات بهذا الشكل تكون قد وضعت الدولة العثمانية رسميًا على طريق ألا رجعة إلى الزوال والاندثار النهائي كدولة وخلافة إسلامية، فالابتعاد عن التشريع الإسلامي في عديد المجالات لاسيما المجال الاقتصادي والسياسي، وكذا استبدال القوانين الشرعية بقوانين وضعية علمانية والاقتصار عليها في تسيير المؤسسات، قد أفقد الدولة العثمانية شرعيتها في نظر المسلمين، كما أن عدو الدولة لم يعد عدوًا خارجيا فحسب، بل أصبح هناك عدو داخلي أيضا، فالتوغل الغربي في مستوياته المختلفة سيصطدم بالتيار الإسلامي المحافظ في الدولة، مما سيولد صراعًا بينهما لا يزول بزوال الدولة العثمانية. يراجع: عيسى الحسن. **المرجع السابق**، ص.649

(4) ألبرت حوراني، " الأسس العثمانية للشرق الأوسط الحديث "، **مجلة تاريخ العرب والعالم**، المجلد2، العدد14، دار النشر العربية للدراسات والتوثيق، لبنان، 1979، ص–ص.3–12

(5) غانية بعيو، **المرجع السابق**، ص.97

بحكومة البلاد، واسترضاء الدول الأوروبية التي زاد تدخلها في شؤون البلاد تحت ذرائع حماية المسيحيين من رعايا الدولة.

رابعا– رواد التنظيمات:

1– مصطفى رشيد باشا (1800–1858م)[1]:

يعتبر أب التنظيمات العثمانية، ينحدر من أسرة جدُّ متواضعة، كان والده أحد مديري الأوقاف الخيرية للسلطان بايزيد الثاني، وقد بدأ مصطفى رشيد بالانخراط في سلك علوم الدين، وفيما بعد وبفضل مساندة أحد أعمامه وهو السيد علي باشا تسنى له العمل كأمين للباب العالي، ومنذ تلك اللحظة لم يعد أمامه سوى أن يترقى إلى أعلى وظائف الدولة، ففي سنة 1832م، شغل منصب السكرتير الأول للآمدي وهي خدمة مسؤولة عن إدارة الشؤون الداخلية والخارجية للدولة العثمانية، وبعدها بعامين يعين سفيرًا في باريس، مما يشكل خطوة أولى لعمل دبلوماسي سوف تكون الإقامة في لندن أبرز علاماته.

في عام 1837م، تم تعيينه وزيرًا للخارجية، وفي عام 1846م، اعتلى منصب الصدر الأعظم ليصبح بذلك واحدًا من أبرز شخصيات الباب العالي، وعند وفاته عام 1858م، خلف وراءه خمس توليات لمنصب الصدر الأعظم، وعدة بعثات إلى الخارج وفترتي تعيين لمدتين طويلتين نسبيا على رأس وزارة الشؤون الخارجية، والواقع أن إعلان مرسوم كلخانة في بداية عهد السلطان عبد المجيد هو الذي جعل منه الشخصية البارزة للتنظيمات.

2– محمد أمين علي باشا (1815–1871م)[2]:

كان والده تاجرا صغيرا من تجار اسطنبول، ويعتقد أغلب المؤرخون أن محمد أمين علي باشا لعب دورا كبيرًا وبارزا في تطبيق الإصلاحات بعد مصطفى رشيد باشا، وقد دخل في خدمة الباب العالي وهو لا يزال دون سن العشرين، ومن حينها بدأ يترقى وبسرعة في المناصب الإدارية ليتم تعيينه سفيرًا في لندن سنة 1841م، وذلك بفضل ميله إلى اللغات الأجنبية.

وقد تقاطعت المسيرة العملية والمهنية لمحمد أمين علي باشا مع المسيرة العملية والمهنية لمصطفى رشيد باشا، سواء عندما خلف هذا الأخير في منصب وزير الشؤون الخارجية، أم عندما خلفه في منصب الصدر الأعظم الذي شغله مع انقطاعات منذ عام 1852م وإلى غاية وفاته عام 1871م. وقد ارتبط

---

[1] روبير مانتران، **المرجع السابق**، ج.2، ص.67

[2] عبد العزيز سليمان نوار، **تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا**، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة– مصر، 1968، ص.561

اسمه بإعلان مرسوم الخط الهمايوني سنة 1856م، كما يعد أحد المحركين الرئيسيين للمجلس الأعلى للإصلاحات (مجلس- أي عالي- أي التنظيمات)، الذي انشأ عام 1854م، من أجل الإشراف على الإجراءات التحديثية وتطويرها.

3- محمد فؤاد باشا (1815-1869م)[1]:

معاصر لعلي باشا وأحد أقرب معاونيه، غير أن مسيرته العملية والمهنية كانت أقل سرعة من مسيرة راعيه وصديقه، لكنها كانت رائعة مثلها، وهو ينحدر من أسرة العلماء، وقد بدأ بالتوجه إلى دراسة الطب ثم التحق بالجهاز الطبي للجيش، إلا أنه سرعان ما سمحت له دراسته باللغة الفرنسية بتغيير توجهه.

ويتمثل الحدث الحاسم في حياته في دخوله عام 1837م، إلى تلك البيئة التحضيرية الحقيقية لرجال الدولة والتي تتمثل في مكتب الترجمات (ترجمة أوضاسي) التابع للباب العالي والذي كان السلطان محمود الثاني قد أنشأه قبل ذلك التاريخ بوقت قصير.

وفي عام 1840م، تم تعيينه ترجمانا للسفارة العثمانية في لندن، ويمثل ذلك بداية لمسيرة سوف تسمح له بعد ذلك باثني عشرة عامًا بالصعود إلى منصب وزير الشؤون الخارجية، استنادا إلى دعم من جانب علي باشا، ومنذ ذلك الحين يصبح جزءًا لا يتجزأ من فريق الرجال الذين يمسكون بمقاليد أمور الدولة. ولما كان صدرًا أعظم عدة مرات، وعضوًا في المجلس الأعلى للإصلاحات ــ الذي سوف يتولى رئاسته خلال بضع سنوات ــ فإنه سوف يلعب حتى موته في عام 1869م، دور الذات الأخرى لعلي باشا حيث يتبادل معه الخطوات والوظائف، ويحل محله في كل فترة غضب عليه، وإن كان يواصل بحزم عين سياسة الإصلاح المؤسسي والاقتصادي والاجتماعي التي سار عليها.

4- مدحت باشا (1822-1884م):

ولد في مدينة اسطنبول، وكان والده عالمًا من علماء الدين تولى القضاء الشرعي في بعض الولايات العثمانية، وعليه نشأ مدحت باشا تنشئة دينية، فحفظ القرآن الكريم وهو في العاشرة من عمره فلقب بالحافظ وهو لقب لكل من يحفظ القرآن من الأتراك، فكان اسمه الحافظ أحمد شفيق، أما مدحت الذي غلب عليه فهو اسم ديواني، وكان قد التحق بالديوان الهمايوني يتعلم الخط الديواني، كما تنقل مع والده في الولايات التي تولى فيها هذا الأخير القضاء، يتعلم في مكاتبها حتى إذا عاد والده إلى الأستانة ألحقه بأحد أقلام الحكومة يساعد الكتبة ويتعلم منهم بعض الوقت، وبعض الآخر يقضيه في جامع الفاتح،

[1] روبير مانتران، **المرجع السابق**، جـ.2، ص-ص.69-70

وكانت فيه حلقات الدروس، فكان يتعلم هنالك اللغة العربية والفارسية ومختلف العلوم الشرعية بالإضافة إلى المنطق والفلسفة، وظل على هذا الحال إلى أن ناهز العشرين من عمره[1].

لقد شغل مدحت باشا وظائف ثانوية مختلفة قبل أن يعين عام 1861م، واليا على ولاية نيش، وبعدها بثلاث سنوات واليا على ولاية الدانوب ـ التي تشمل من الناحية العملية كل بلغاريا الحالية ـ مع حرية العمل هناك على انجاز جميع الإصلاحات التي تعتبر ضرورية. وفي بغداد التي سينقل إليها عام 1869م، سوف يكشف عن مواهبه الاستثنائية كإداري، حيث يبرز بوصفه أحد الممثلين الأكثر كفاءة للمركزة العثمانية، ومنذ ذلك الحين يتوالى التشريف والتكريم بإيقاع سريع، ففي عام 1872م، سوف يصل الأمر بالسلطان عبد العزيز إلى حد وضعه لعدة أشهر على رأس الحكومة العثمانية، إلا أنه لن يصل إلى تحقيق الهدف الذي يتقاسمه مع عدد معين من الشخصيات الأخرى وهو إصدار الدستور إلا في عام 1876م، عندما يصبح الصدر الأعظم للسلطان عبد الحميد الثاني[2].

وقد تمت التنظيمات في مرحلتين[3]:

- **المرحلة الأولى:** التنظيمات الخيرية، وتبدأ من سنة 1839 إلى سنة 1876م، وتشمل عصري السلطان عبد المجيد الأول والسلطان عبد العزيز الأول.
- **المرحلة الثانية:** تعرف بالمشروطية وتشمل عصر عبد الحميد الثاني من عام 1876 إلى 1908م.

خامسا– مظاهر التنظيمات:

1– خط كلخانة 1839م:

السلطان عبد المجيد هو ابن السلطان محمود تولى العرش وهو في السادسة عشر من عمره، وبسبب قلة خبرته كلف الصدر الأعظم مصطفى رشيد باشا ليعلن إصلاحات خط كلخانة[4]، وقد أعلن هذا الخط في قصر كلخانة بحضور السلطان عبد المجيد، والصدر الأعظم وكبار رجال البلاط ورجال الدولة والعلماء ورجال الجيش وبطاركة النصارى وحاخام اليهود ورؤساء الطوائف وأرباب الحرف وممثلو الدول الأجنبية، وعرف هذا الخط بكلخانة نسبة إلى قصر كلخانة[5].

---

(1) أحمد أمين، **زعماء الإصلاح في العصر الحديث**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة– مصر، 1965، ص.27

(2) روبير مانتران، **المرجع السابق**، ج.2، ص.70

(3) محمد حرب، **العثمانيون في التاريخ والحضارة**، دار القلم، دمشق، ط.2، 1999، ص–ص.33–34 ؛
Lewis Bernard, **The Emergence of Moderne Turkey**, New York, Toronto, Oxford University Press, 1961, p-p.90-92

(4) ميمونة حمزة المنصور، **تاريخ الدولة العثمانية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، ط.1، 2008، ص.117

(5) روبير مانتران، **المرجع السابق**، ج.2، ص.60

وقد اعترف السلطان عبد المجيد في حفل كلخانة أن الدولة العثمانية أخذت تتداعى منذ مائة وخمسين سنة مرت، معللا ذلك بانصراف الناس عن تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية السمحة، وبين السلطان أن التنظيمات الجديدة ما هي إلا عودة إلى أحكام الشريعة الإسلامية والنظم الإسلامية[1].

إن السلطان عبد المجيد قصد من وراء ذلك إقناع علماء الدين بأن الإصلاحات الحاضرة هي تطبيق لأحكام الشرع الإسلامي لا الخروج عنه، وأراد أن يطمئنهم على مراكزهم وأهميتهم، وأن أحوالهم في عهد الإصلاحات ستكون كما كانت عليه من قبل بل وأفضل منها.

وقد أمرت بريطانيا سفيرها في العاصمة اسطنبول، وأوصته بضرورة القيام بدور المؤيد الكبير للإصلاحات العثمانية التي يقوم بها السلطان عبد المجيد، لأنها رأت في الإصلاحات سبيلا للمساواة بين جميع رعايا الدولة مسلمين ونصارى وغيرهم من أتباع المذاهب والطوائف والفرق التي هي جزء لا يتجزأ من مجتمع الدولة الكامل[2].

- أهم ما جاء في منشور كلخانة[3]:

أ. تنازل السلطان عن بعض سلطاته لمجلس الأحكام القضائية الذي أصبح من حقه إصدار قوانين يصادق عليها السلطان فيما بعد.

ب. عدم معاقبة الرعايا دون محاكمات علنية.

ج. المساواة بين المسلمين وغيرهم أمام القانون واحترام الحريات العامة.

د. إصلاح الإدارة ومكافحة المحسوبية والقضاء على الرشوة.

هـ. تنظيم التجنيد الإجباري وتحديد مدة الخدمة العسكرية.

و. جباية الأموال وتوزيعها بمقتضى الشرع.

ز. إلغاء الاحتكار، وإلغاء نظام الالتزام.

ح. تعميم المنشور في كل الولايات وإبلاغه لسفراء الدول الأجنبية.

---

(1) عيسى الحسن، **المرجع السابق**، ص-ص.643-644

(2) عبد الفتاح حسن أبو علية، **المرجع السابق**، ص.330

(3) قيس جواد العزاوي، **الدولة العثمانية (قراءة جديدة لعوامل الانحطاط)**، الدار العربية للعلوم، بيروت- لبنان، 1994، ص.94 ؛ إريك زوركر، **تاريخ تركيا الحديث**، ترجمة عبد اللطيف الحارس، مراجعة سعد ضاروب، دار المدار الإسلامي، بيروت- لبنان، ط.1، 2013، ص.82

2- خط همايون (التنظيمات الخيرية) 1856م:

أصدر السلطان عبد المجيد الثاني في 18 فيفري 1856م، خط همايون بعد انتصار الدولة العثمانية وحلفائها انجلترا، فرنسا وايطاليا على روسيا في حرب القرم (1853-1954م)، فكان هذا الخط بمثابة هدية لانجلترا وفرنسا اللتين وقفتا ضد تقسيم أراضي الدولة العثمانية في أعقاب حرب القرم[1].

وقد اتخذت الدولة العثمانية في هذا الخط خطوات إصلاحية ايجابية لخير رعاياها، فأقر السلطان كافة المبادئ والضمانات التي وردت في خط كلخانة[2]، فكلاهما صدر بمرسوم سلطاني حاد اللهجة، وإن تكن ثمة اختلافات، فخط همايون كان أكثر دقة في تحديد التغيرات الواجب إجراءها، ولم يبدو فيه انقسام الشخصية الذي اتضح في خط كلخانة، كما أن صيغته كانت أكثر عصرية واقتباسا عن الغرب بصورة لم تعهد من قبل في الوثائق العثمانية، فهو لم يستشهد بآية قرآنية أو بقوانين الدولة العثمانية وأمجادها[3].

كان المرسوم برمته يتطلع إلى الأمام أكثر مما يستوحي الماضي، إلا أنه أكد ما جاء في خط شريف كلخانة فقط من إلغاء نظام الالتزام، والقضاء على الرشوة والفساد، كما أكد من جديد تطبيق الخدمة العسكرية على المسلمين وغير المسلمين، وعدم تطبيق عقوبة الإعدام على المرتدين عن الإسلام، وأهم ما يبحث فيه فرمان 1856م، من أوله إلى آخره تقريبا موضوع حقوق الطوائف غير الإسلامية ومصالحها، وقد اهتم الخط بالتأكيد على مبدأ المساواة القانونية والمدنية لكافة رعايا الدولة وحقهم في خدمتها[4].

- أهم النقاط التي وردت في خط همايون[5]:

أ. السماح للطوائف غير الإسلامية بالحرية في ممارسة شعائرها الدينية وبناء معابدها بشرط يتوفر فيها التسامح.

ب. إعلان المساواة في المعاملة بين جميع الطوائف ومنع استعمال الألفاظ التي تحط من قيمة غير المسلمين، وتأمين الحرية الدينية لأهل كل المذاهب.

---

(1) ساطع الحصري، **البلاد العربية والدولة العثمانية**، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، 1960، ص.90

(2) عمر عبد العزيز عمر، **المرجع السابق**، ص.277

(3) غانية بعيو، **المرجع السابق**، ص.110

(4) غانية بعيو، **المرجع نفسه**، ص-ص.110-111

(5) عبد المنعم الهاشمي، **الخلافة العثمانية**، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ط.1، 2004، ص-ص.475-477

ج. نص الخط على إنشاء محاكم مختلطة للفصل في القضايا المدنية والجنائية التي تحدث بين المسلمين وغير المسلمين، أما الدعاوي الخاصة بالأحوال الشخصية والإرث فتحال إلى المحاكم الشرعية بالنسبة للمسلمين، وإلى المحاكم الطائفية بالنسبة لغير المسلمين.

د. المساواة بين جميع رعايا الدولة في الحقوق والواجبات ولاسيما في مجال الخدمة العسكرية.

هـ. السماح للأجانب بالتملك في الدولة العثمانية.

طلب السلطان من الصدر الأعظم علي باشا إعلان هذا الفرمان والعمل بما جاء فيه، لكن هذا الفرمان لم يؤد إلى الإصلاح المنشود في الدولة، وقد ذهبت مساعي عبد المجيد هباءً وظل كبار موظفيه يعيشون حياة البذخ والفساد ولجأت الدولة للاستدانة من الدول الأوروبية، فارتفع التضخم إلى مستويات خطيرة خاصة بعد حرب القرم[1].

3- خط الإصلاحات والتنظيمات الجديدة 1874م:

صدر هذا الخط في آخر عهد السلطان عبد العزيز الثاني في ديسمبر 1874م، تضمن حاجة الدولة إلى الإصلاح، والتأكيد على ما جاء في خطي كلخانة، والتنظيمات الخيرية، بضرورة تأمين حقوق الأهالي والتزام العدل في معاملة جميع الرعايا دون استثناء وتنظيم إدارة الحكومة بإجراء ما يلي[2]:

أ. الفصل بين السلطتين التنفيذية والقضائية وصيانة الأحكام القانونية من كافة أنواع سوء الاستعمال لأن في ذلك صيانة لحقوق الرعايا.

ب. نظرا لما للمحاكم من أهمية كمظهر للأمن العام، وجب على أعضائها أن يكونوا من ذوي الأهلية المتحلين بصفات العفة والاستقامة، وأن تكون أفعالهم وتصرفاتهم مقرونة بالحق والعدل.

ج. تنظيم هيئة المحكمة وتنسيق وظائف مأموريتها وإجراء الإصلاحات الصحيحة في تفرعاتها على اختلاف درجاتها.

---

[1] بعد حرب القرم لجأت الدولة العثمانية إلى اقتراض مبالغ مالية ضخمة من الدول الأوروبية لاسيما من بريطانيا وفرنسا والنمسا، وأماكن أخرى بشروط لا تتفق ومصلحتها بشكل مطرد، وقد استخدم الجزء الأكبر من هذه القروض لمواجهة الاحتياجات اليومية، أما الجزء المخصص للبنى التحتية وللاستثمارات المستقبلية، للتمكن من سداد القروض، فقد كان ضئيلاً جدًا. يراجع: شوكت باموك، **التاريخ المالي للدولة العثمانية**، تعريب عبد اللطيف الحارس، دار المدار الإسلامي، بيروت- لبنان، ط.1، 2005، ص.383.

[2] نايف عبد نايف نجم الجبوري، **موقف نصارى بلاد الشام من الإصلاحات في الدولة العثمانية 1839-1914م**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2011، ص-ص.101-102

د. منح السلطان عموم الرعايا حق انتخاب مميزين أعضاء المحاكم النظامية، ومميزين أعضاء مجلس الإدارة، وتعيينهم سواء أكانوا من المسلمين أم من غير المسلمين، كي تكون أصول التشكيلات وانتخابات هذه المحاكم موضع ثقة الرعايا واعتمادهم، وكي لا تكون تحت تأثير نفوذ الحكومة.

هـ. السماح لغير المسلمين بالعمل والتوظيف في أجهزة الدولة.

و. تنظيم استيفاء البدلات من غير المسلمين والتي فرضت عليهم مقابل إعفائهم من الخدمة العسكرية التي يقوم بها المسلمون.

ز. اعتماد العدل في توزيع الإعانات على غير المسلمين وفي تحصيل البدل منهم، على أن يستثنى من هذا التحصيل من كان دون سن العشرين ومن تجاوز الأربعين والعاجز عن العمل، وأن يجري استيفاء البدل الموضوع حسب عدد النفوس.

ح. وضع أنظمة كفيلة بتخليص الأهالي من المضايقات الناجمة عن سوء تحصيل الضرائب كي تستفيد الدولة استفادة مشروعة، مع التزام الاعتدال في فرض الضرائب.

4- إعلان الدستور 1876م:

تولى السلطان عبد الحميد الثاني عرش الدولة العثمانية خلفا لأخيه مراد الخامس، وفورا عهد بالصدارة إلى مدحت باشا، وأمره بتشكيل لجنة لوضع مشروع الدستور، وبعد جلسات عديدة ومناقشات حامية، انتهت اللجنة إلى وضع هيكل للنظام البرلماني يقوم على مجلسين، هما مجلس الأعيان ومجلس المبعوثان، وأعلن عن الدستور يوم 23 ديسمبر 1876م[1].

لقد صدر هذا الدستور نتيجة عوامل وأسباب عديدة منها الضغوط السياسية الدولية، لاسيما من جانب روسيا التي كانت تستغل وجود أعدادا كبيرة من النصارى الأرثوذكس بين رعايا الدولة العثمانية مستخدمة في ذلك ورقة الدين في دعايتها ودبلوماسيتها من أجل تقوية موقفها[2].

- أقسام الدستور وموارده[3]:

تناول الدستور السلطات الثلاثة، فالصدر الأعظم يتولى السلطة التنفيذية وهو رئيس مجلس الوزراء وتقرر أن يكون شيخ الإسلام عضوا في المجلس، أما السلطة التشريعية فينهض بها البرلمان الذي يتكون

---

(1) إسماعيل أحمد ياغي، **الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث**، مكتبة العبيكان، الرياض- المملكة العربية السعودية، ط.1، 1996، ص-ص.178-180 ؛ غانية بعيو، **المرجع السابق**، ص.127

(2) نايف عبد نايف نجم الجبوري، **المرجع السابق**، ص-ص.105-106.

(3) **الدستور**، ترجمة نوفل نعمة الله، مراجعة وتدقيق خليل خوري، المطبعة الأدبية، بيروت- لبنان، 1301هـ، ص.2 ؛ عبد المنعم الهاشمي، **المرجع السابق**، ص.553

من مجلسين وهما مجلس المبعوثان وينتخب أعضاؤه من قبل رعايا الدولة، ومجلس الأعيان أو الشيوخ ويعين السلطان أعضاؤه، أما السلطة القضائية فتمارس من خلال المحاكم الشرعية المختصة في النظر في قضايا الأحوال الشخصية بالنسبة لرعايا الدولة المسلمين، أما غير المسلمين فتنظر قضاياهم في محاكم ملية خاصة بالمتنازعين، وإلى جانب المحاكم الشرعية نجد المحاكم المدنية التي تختص بالقوانين الوضعية.

- إيقاف الحياة النيابية:

أمر السلطان عبد الحميد الثاني بوضع الدستور موضع التنفيذ، وأجريت انتخابات عامة لأول مرة في التاريخ العثماني، وأسفرت عن تمثيل المسلمين في مجلس المبعوثان بـ 71 مقعدا، والمسيحيين بـ 44 مقعد، و04 مقاعد لليهود، ويتألف مجلس الأعيان أو الشيوخ من 26 عضوا، اجتمع البرلمان رسميا في 19 مارس 1877م، وبدأ المجلسان عملهما في جد ونشاط وناقش مجلس المبعوثان بعض المشروعات مثل قانون الصحافة وقانون الانتخابات وقانون عدم المركزية في الحكم[1].

لكن دستور 1876م، لم يعمر طويلا إذ قام السلطان عبد الحميد الثاني بحل مجلس المبعوثان، وكانت النتيجة عودة الدولة العثمانية إلى نظام الحكم المطلق، والذي يتحول في آخر حكم عهد عبد الحميد إلى حكم استبدادي[2].

سادسا- تأثير حركة التنظيمات على الأيالات العثمانية في المشرق العربي:

كان من الطبيعي أن تنعكس حركة التنظيمات ـ الإصلاحات ـ العثمانية على الولايات العثمانية بصفة عامة، ولاسيما العربية منها، والتي شهدت رغم التفاوت ما بين ولاية وأخرى إجراءات إصلاحية شملت مجالات مختلفة كالتعليم والصحافة والطرق والمواصلات والبلديات وغيرها، ومما يلاحظ على الإصلاح في الولايات العثمانية بالمشرق العربي، أن معظمها ارتبط بأسماء ولاة مصلحين استطاعوا تمييز فترات حكمهم فيه بما قاموا به من إصلاحات، مما جعل المؤرخين يولونها اهتماما خاصا لاسيما وأنها شكلت تحولا مهما في أوضاع الولايات العربية في تلك الفترة[3].

---

(1) غانية بعيو، **المرجع السابق**، ص.130

(2) إيريك زوركر، **المرجع السابق**، ص-ص.119-120

للمزيد من المعلومات عن الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده، يراجع: سليمان البستاني، **عبرة وذكرى أو الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده**، تحقيق ودراسة خالد زياده، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، 1978.

(3) هشام سوادي هاشم، **تاريخ العرب الحديث 1516-1918 من الفتح العثماني إلى نهاية الحرب العالمية الثانية**، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان- المملكة الأردنية الهاشمية، ط.1، 1431هـ/2010م، ص.92

1- العراق:

شهدت حركة التنظيمات في العراق نقلة نوعية ومهمة في جميع النواحي مع مجيء مدحت باشا واليا عليه (1869-1871م)، لاسيما وأن هذا الأخير كان من أبرز المصلحين المتنورين في الدولة العثمانية حتى لقب بـ " أبو الإصلاح " عند أغلب المؤرخين[1]، وقد شملت إصلاحاته جوانب مختلفة تأتي في مقدمتها المؤسسة العسكرية، فقد نجح في تطبيق نظام التجنيد الإجباري في العراق بعد أن تمكن من القضاء على ثورة الأهالي الرافضة له، وأصبح التجنيد الإجباري ساريا في جميع أنحاء العراق باستثناء بعض المناطق وهي قليلة جدا[2].

وقد ترتب على تطبيق هذا النظام أن ارتفع عدد أفراد الجيش في العراق خلال ولاية مدحت باشا إلى 13 ألف جندي بعد أن كان سبعة آلاف حين قدومه إلى بغداد[3]. كما أسس مدرستين عسكريتين ببغداد هما المدرسة الرشدية العسكرية، والمدرسة الإعدادية العسكرية، وضمت الأخيرة عند افتتاحها 25 طالبا، ولم تقتصر إصلاحات مدحت باشا على الجانب العسكري، بل تعدتها إلى مجالات أخرى، فقد أسس قوة جديدة لحماية الأمن الداخلي[4]، كما أنشأ المحاكم وأسس البلديات لأول مرة في تاريخ العراق[5]، وشكل مجالس بلدية في المدن المهمة فيه[6].

---

[1] سيار كوكب علي الجميل، **تكوين العرب الحديث 1516-1916**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 1997، ص.365.

[2] عبد الوهاب القيسي، " حركة الإصلاحات في الدولة العثمانية وتأثيرها في العراق 1839-1877 "، **مجلة كلية الآداب**، العدد03، جامعة بغداد، العراق، كانون الأول 1961، ص.10.

[3] علي حيدر مدحت، **مذكرات مدحت باشا**، تعريب يوسف كمال بك حتاته، مطبعة هندية بالموسكي بمصر، مصر، ط.1، 1913، ص.184.

[4] هشام سوادي هاشم، **المرجع السابق**، ص.94.

[5] لويد ستيون، **الرافدين (موجز تاريخ العراق منذ أقدم العصور حتى الآن)**، نقله إلى العربية طه باقر وبشير فرنسيس، المتحف العراقي، بغداد، ط.1، 1943، ص.255.

[6] جرجي زيدان، **تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر**، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة- مصر، 1433هـ/2012م، جـ.1، ص.385.

وفي حقل الصناعة فقد أصلح مصنع الحدادة الذي كان قد أسسه والي بغداد رشيد باشا الكوزلجي[1]، كما أسس مصفاة للنفط في بعقوبة[2]، ومعملاً لتقشير الرز ببغداد[3]، وآخر لإصلاح السفن بالبصرة[4]، وأسس مدرستين للصناعة إحداهما ببغداد والأخرى بكركوك[5].

وفيما يتعلق بالتجارة فقد عني مدحت باشا بتنميتها وتسهيل نقلها، فنظم شركة الإدارة النهرية العثمانية (العمان– عثماني) التي كانت تأسست قبيل توليه الحكم في العراق، وزاد من عدد بواخرها إلى ثمان بواخر[6]، وعمل أيضا على إنشاء خطوط ملاحية وطرق برية جديدة لتسهيل التجارة بين المدن العراقية وطرق برية جديدة لتسهيل التجارة بين المدن العراقية فيما بينها، وبين العراق والعالم المحيط به، كما أنشأ خط سكة حديد يربط بين نهري دجلة والفرات[7]. وقد اجتهد لرفع الغبن الذي كان يلحق بتجار بغداد جراء تعاملهم بالعملة الإيرانية بأكثر من قيمتها الحقيقية، فانتهز فرصة زيارة الشاه ناصر الدين إلى العراق سنة 1870م، للتباحث معه في هذا الموضوع، وقد أفلح في الوصول معه إلى اتفاق يقضي بجعل التعامل بتلك العملة وفقا لقيمتها الحقيقية[8].

وفي الجانب الثقافي فقد أسس مدحت باشا مطبعة حكومية باسم مطبعة الولاية، وأصدر أول جريدة رسمية في العراق باسم الوزراء في 15 جوان 1869م، وكانت تصدر مرتين في الأسبوع باللغتين العربية والتركية، وقد كانت أبوابها تتضمن البيانات الحكومية والأخبار العالمية، ونصوص القوانين العثمانية والمقالات الأدبية والسياسية وحقلاً لرسائل القراء واقتراحاتهم[9].

ويبقى نظام الطابو أو إدارة تسجيل الأراضي من أهم الأعمال التي تمت على يد مدحت باشا، وهو نظام كان يهدف إلى استقرار القبائل في الأراضي الزراعية ويتضمن قيام إدارة التسجيلات ببيع أراضي الحكومة بأقساط صغيرة سهلة الدفع، على أن يبقى لأصحاب الأراضي حرية التصرف العامة لا المطلقة،

---

(1) عباس العزاوي، **تاريخ العراق بين احتلالين**، شركة التجارة والطباعة المحدودة، بغداد– العراق، 1955، جـ.7، ص.223

(2) سليمان البستاني، **المصدر السابق**، ص.161

(3) علي حيدر مدحت، **المصدر السابق**، ص.168

(4) صديق الدملوجي، **مدحت باشا**، مطبعة الزمان، بغداد– العراق، 1952–1953، ص.40

(5) فاضل بيات، **دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني (رؤية جديدة في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية)**، دار المدار الإسلامي، بيروت– لبنان، 2003، ص–ص.395–397

(6) عبد العزيز سليمان نوار، **المرجع السابق**، ص.390 ؛ علي حيدر مدحت، **المصدر السابق**، ص.165

(7) هشام سوادي هاشم، **المرجع السابق**، ص.165

(8) جاسم محمد حسن العدول، " تاريخ شركة تراموای بغداد– الكاظمية "، **مجلة التربية والعلم**، العدد17، كلية التربية للعلوم الصرفة، جامعة الموصل، العراق، 1995، ص–ص16–17

(9) هشام سوادي هاشم، **المرجع السابق**، ص.96

وقد منح هذا الحق بصفة خاصة لشيوخ القبائل بحيث تسع قطعة الأرض القبيلة التي يتولون رأستها، وقد أدى هذا النظام إلى أن أصبح أغلب شيوخ القبائل ملاكًا زراعيين وإقطاعيين كبارًا[1].

2- بلاد الشام:

في بلاد الشام أجرى العثمانيون تنظيما جديدًا، حيث استقل لبنان استقلالا ذاتيا فيما يعرف بمتصرفية أو سنجقية لبنان إثر مذابح عام 1860م، وتدخل الدول الأوروبية، وفي عام 1881م، وكنتيجة لزيادة أهمية بيت المقدس أنشأ الباب العالي سنجقية منفصلة هي سنجقية بيت المقدس تابعة للباب العالي مباشرة، وفي الوقت ذاته كانت مدينة بيروت تمتد وتزدهر من الناحية التجارية، فقرر الباب العالي سنة 1888م، إنشاء ولاية جديدة في بيروت ضمت إليها سنجقيات اللاذقية وطرابلس وعكا ونابلس وصور وصيدا ومرجعيون، وفي عام 1881م، أنشئت متصرفية دير الزور على الفرات وهي منطقة خاصة للعشائر البدوية، وبهذا الشكل ومنذ عام 1881م، حتى جلاء الأتراك العثمانيين عن سوريا عام 1918م كانت بلاد الشام مقسمة إلى ثلاث ولايات وهي: دمشق وحلب وبيروت، وإلى أربع سنجقيات مستقلة وهي: القدس ولبنان ودير الزور والكرك[2].

أصبح لكل ولاية مجلس إدارة، وحددت صلاحية المحاكم الشرعية، ومنعت من سماع القضايا الجنائية والحقوق، واقتصرت على النظر في أمور الأوقاف والزكاة والزواج والطلاق والنفقة، وشكلت محاكم جديدة مستقلة للنظر في الأمور التي ليست من اختصاص المحاكم الشرعية، كما شكلت محكمة تجارية في حلب وأخرى في بيروت، إضافة إلى محاكم بداءة في الولايات، واحتفظ القاضي الشرعي بمركزه السابق وأصبحت سوريا مركزا لقيادة الجيش الهمايوني الثامن وقائده الأعلى برتبة مشير، وبعد عام 1908م، جعلت مركزا لقيادة الجيش الرابع، وتميزت دمشق وحلب بمن نشأ من شبانها في المدارس العسكرية التي تأسست هناك[3].

وفي سنة 1889م، منح امتياز بإنشاء ميناء بيروت، كما منحت الامتيازات لشركات أجنبية ببناء طرق ومد جسور، حيث لم يكن في سوريا كلها قبل عام 1876م أي طريق معبد أو سكة حديد باستثناء

---

(1) محمد أنيس، **الدولة العثمانية والعالم العربي**، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الجيزة- مصر، ط.1، 2015، ص-ص.211-212

(2) أحمد عزت عبد الكريم، " التقسيم الإداري لسورية في العهد العثماني: الباشويات العثمانية والعصبيات الإقطاعية "، **حوليات كلية الآداب**، العدد الأول، كلية الآداب، جامعة إبراهيم باشا الكبير، مصر، مايو 1951، ص-ص.127-184

(3) إبراهيم خليل أحمد، **تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني 1516-1916م**، جامعة الموصل، العراق، 1986، ص.226 ؛ أمل ميخائيل بشور، **سوريا ولبنان في عصر الإصلاح العثماني حقيقة التنظيمات من سنة 1840-1880م**، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس- لبنان، 2006، ص.209

طريق العربات بين دمشق وبيروت، وفي سنة 1882م مد أول خط حديد في سوريا بين يافا والقدس، وفي العقد الأول من القرن العشرين بدأ العمل بطريق سكة حديد الحجاز بين دمشق والمدينة المنورة، كما وصلت خطوط التلغراف إلى حلب سنة 1862م، وإلى دمشق سنة 1894م، وبدأت سوريا تتمتع بخدمات بريدية منذ سنة 1885م، حين أنشأت دائرة بريد حلب، وتوالى خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي تأسيس البلديات في المدن السورية، وصدر سنة 1875م قانون انتخاب المجالس البلدية وتلاه بعد سنتين قانون البلديات[1].

ومع أن سوريا لم تحظى بكثير من الاهتمام في ناحية التعليم من جانب الدولة العثمانية، إلا أنه حينما عين مدحت باشا واليا عليها من 1878م إلى 1880م، عمل على تشجيع الحركة التعليمية، واليه يعود الفضل في انتشار التعليم الوطني[2]، كما أن المؤسسات التبشيرية المسيحية قامت بنشاط تعليمي وثقافي واسع النطاق في سوريا خلال فترة التنظيمات، الأمر الذي كان له أكبر الأثر في ظهور الاتجاهات العربية القومية في بلاد الشام دون غيرها من البلاد العربية العثمانية[3].

تأسست في الشام أول مطبعة رسمية في بيت الدين عاصمة متصرفية جبل لبنان، وقد أصدرت المطبعة جريدة لبنان الرسمية وكان أول كتاب نشرته المطبعة هو كليلة ودمنة وذلك سنة 1868م، وفي دمشق أسست أول مطبعة سنة 1868م صدرت عنها جريدة سوريا، وقد أسس والي حلب جودت باشا مطبعة حكومية أصدرت جريدة الفرات الأسبوعية سنة 1867م، باللغات العربية والتركية والأرمينية، وقد توالى بعد ذلك صدور الصحف في سوريا وكثر عددها، كما صدرت مجلات عديدة ساهمت في نشر الثقافة العامة[4].

وقد عرفت سوريا منذ منتصف القرن التاسع عشر الميلادي حركة مسرحية نشطة، فظهرت فرق مسرحية لبنانية وسورية حظيت بدعم مدحت باشا، ومن أبرزها فرقة أحمد أبو خليل القباني[5]، التي كانت

---

(1) عبد الكريم محمود غرايبة، **تاريخ العرب الحديث**، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت– لبنان، 1984، ص–ص.277–278

(2) Najib E. Saliba, " The Achievements of Midhat Pasha as Governor of the Province of syria (1878-1880) ", **International Journal of Middle East studies**, Volume.9, N°.3, Cambridge University Press, London, Oct. 1978, p-p.307-323

(3) محمد أنيس، **المرجع السابق**، ص.215 ؛ هشام سوادي هاشم، **العلاقات الأمريكية العثمانية (1908–1920) دراسة تاريخية**، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الموصل، العراق، 2002، ص–ص.48–49

(4) إبراهيم خليل أحمد، **المرجع السابق**، ص.227

(5) Gross. Max. L, **Ottoman rule in the province of Damascus 1860-1909**, Ann Arbor: Univ. Microfilms International, Georgetown, University, 1979, p.312

تستلهم موضوعاتها من التاريخ العربي الإسلامي وحكايات ألف ليلة وليلة والبطولات الشعبية العربية، ومن أهم المسرحيات التي قدمتها فرقة القباني مسرحيات عنترة العبسي، هارون الرشيد ومجنون ليلى[1].

3- مصر:

لقد حاولت السلطة العثمانية أن تمد يدها عن طريق التنظيمات إلى مصر نفسها وتعيدها تدريجيا إلى باشوية عادية من الباشوات العثمانية، وحرمانها من الوضع الذي خولته لها معاهدة لندن سنة 1840م والفرمانات التي صدرت مقرة للمعاهدة فيما بعد[2]، بل إن المؤرخ المصري فؤاد شكري يعتقد أن الدولة العثمانية قصدت من وراء قيامها بالإصلاحات إلغاء الامتيازات التي منحت لمصر سنة 1841م، والعودة بها إلى وضع الولاية التابعة للدولة العثمانية، إلا أن ولاة مصر وأولهم محمد علي باشا استطاعوا اجتياز الأزمة بسلام واحتفظوا بالوضع المستقل لمصر بمقتضى معاهدة لندن 1840م[3].

لقد طالبت الدولة العثمانية عباس الأول بتطبيق التنظيمات في مصر باعتبارها ولاية عثمانية، لكن عباس عارض ذلك وكانت تؤيده انجلترا ففشل التدخل العثماني في مصر عن طريق التنظيمات، ثم تباعدت مصر عن الباب العالي بازدياد النفوذ الأوروبي في عهد إسماعيل ثم بالاحتلال البريطاني في عصر توفيق، ومع ذلك فقد ظلت مصر من الناحية النظرية ولاية عثمانية حتى أعلنت الحماية البريطانية عليها[4].

4- شبه الجزيرة العربية:

كانت في ظروف خاصة بسبب النزاع الداخلي بين الأمراء المحليين فحائل بيد آل الرشيد، ونجد بيد آل سعود الذين تحالفوا مع آل عبد الوهاب وأقاموا الدولة السعودية الأولى[5]، وقد قام آل سعود بطرد الموظفين والجنود العثمانيين ومنعوا الدعاء للسلطان العثماني على المنابر لأنه من البدع[6].

---

(1) إبراهيم خليل أحمد، **المرجع السابق**، ص.228

(2) محمد أنيس، **المرجع السابق**، ص-ص.216-217

(3) هشام سوادي هاشم، **تاريخ العرب الحديث 1516-1918**، ص.96

وللمزيد من المعلومات عن انفراد محمد علي بالسلطة في مصر، وعدم تمكن الباب العالي من تطبيق التنظيمات فيها يراجع: محمود فؤاد شكري، **الحملة الفرنسية وظهور محمد علي**، مكتبة المعارف ومكتبتها بمصر، مصر، د.س.

(4) محمد أنيس، **المرجع السابق**، ص.217

(5) للاطلاع على تاريخ الدولة السعودية الأولى، يراجع: ج.ج. لوريمر، **تاريخ البلاد السعودية في دليل الخليج**، جمع وتعليق محمد بن سليمان الخضيري، دار غارنت للنشر، المملكة المتحدة، ط.1، 1422هـ/2001م، ص-ص.21-191

(6) إبراهيم خليل أحمد، **المرجع السابق**، ص.214

أما الحجاز فقد ظل بيد الأشراف، وظل العثمانيون يتمتعون بنفوذ أسمى فيه بَيْدَ أنهم حتى في هذا الجزء من الجزيرة العربية لم يستطيعوا القيام بإصلاحات واسعة بسبب ضعف نفوذهم من جهة، ولتعارض هذه الإصلاحات مع مصالح الإشراف من جهة أخرى، لهذا ليس غريبا أن لا نرى مدارس حديثة في شبه الجزيرة العربية، فالتعليم ظل في رعاية رجال الدين، يضاف إلى هذا أن النظام العثماني في الإدارة والجمارك ـ وكان قد طبق في الحجاز ـ ظل بعيدًا عن التطبيق في أنحاء شبه الجزيرة العربية الأخرى. أما فيما يتعلق بالطباعة والصحافة فقد أسس والي الحجاز نوري باشا سنة 1883م، أول مطبعة باسم مطبعة الولاية، وكان من أولى ثمرات هذه المطبعة صدور الكتاب السنوي لولاية الحجاز (الحجاز ولايتي سالنامة سي)، كما تولت المطبعة كذلك سنة 1884م، طبع الجريدة الرسمية (الحجاز) وهي أول جريدة صدرت هناك[1].

5- اليمن:

حاولت الدولة العثمانية إعادة حكمها المباشر على اليمن وتحقق لها ذلك سنة 1872م، ومن حينها قرر العثمانيون برنامجا للعمل يقوم على تضييق الخناق على الأئمة الزيديين الذين رفضوا خضوع اليمن للحكم العثماني، ورفضوا الاعتراف بالسيادة العثمانية إلا إذا اعترف العثمانيون أولا بزعامتهم الدينية[2]، ويقوم أيضا على تطبيق قانون الولاية في اليمن، والذي قسموه بموجب هذا القانون إلى أربعة ألوية هي: صنعاء والحديدة وعسير وتعز، واتخذ الوالي من صنعاء عاصمة الولاية، ولم يكن النفوذ العثماني يمتد إلى المناطق النائية في اليمن، وبالنسبة للتشكيلات العسكرية فقد أصبح اليمن مقرًا للجيش الهمايوني السابع، وقد عرف اليمن كذلك جنود الضبطية أو الجندرمة من اليمنيين أنفسهم، إذ حاول الوالي العثماني إسماعيل حقي باشا الذي تولى حكم اليمن سنة 1878م، إدخال اليمنيين في تشكيلات الجندرمة لمساندة السلطة العثمانية في حفظ الأمن وتبليغ الأوامر إلى أبناء الشعب ونقل الرسائل والبرقيات الحكومية وحماية محصلي الضرائب ومرافقة المبعوثين والمسافرين الذين تتعهد الإدارة العثمانية بتأمينهم، وقد قام

---

(1) أحمد بن زيني دحلان، **تاريخ أشراف الحجاز 1840–1883 (خلاصة الكلام في بيان أمراء البلد الحرام)**، تحقيق محمد أمين توفيق، دار الساقي، بيروت– لبنان، 1993، ص.43 ؛ إبراهيم خليل أحمد، **المرجع السابق**، ص.215 ؛ وللمزيد من المعلومات عن أوضاع الحجاز تحت الحكم العثماني يراجع:

Saleh Mohammed Al-Amr, **The Hijaz Under Ottoman rule 1869-1914: Ottoman Vali the Sharif of Mecca and the growth of British in Fluence**, Riyad University Publications, 1978.

(2) فاروق عثمان أباضة، **المرجع السابق**، ص.34

الجندرمة اليمانيون بدور مهم في إخماد حركات التمرد مما ساعد الإدارة العثمانية على إقرار الأمور في الولاية[1].

سابعا- أسباب فشل حركة التنظيمات (الإصلاحات):

لقد تضافرت عدة عوامل وأسباب ساهمت إسهاما كبيرا في إفشال حركة التنظيمات التي عرفتها الدولة العثمانية منذ منتصف القرن التاسع عشر الميلادي نذكر منها مايلي:

1- المصاعب المالية:

حركة التنظيمات جاءت في وقت كانت فيه الدولة العثمانية تعاني من أزمات مالية حادة وخانقة مما دفع بالدولة إلى سياسة التقشف، والتقليل من الإنفاق العام والتخفيض في الميزانية المخصصة للإدارة والمؤسسة العسكرية، فانعكس ذلك سلبا على سلوك المسؤولين والموظفين الذين لجأ أغلبهم إلى اختلاس الأموال العامة وقبولهم الرشوة[2].

2- طبيعة الإصلاح والمصلحين:

اقتصر الإصلاح على جوانب دون جوانب أخرى، ففي مجال التعليم على سبيل المثال ولا الحصر، نجد أن الإصلاح مس مؤسسات الدولة دون أن يتعداها إلى بقية المعاهد الدينية التي ظلت تنتهج الطرق والأساليب التقليدية، مما جعل الحياة الفكرية في الدولة العثمانية تتميز بالازدواجية، كما أن الطبقة المثقفة التي رفعت راية الإصلاح والتحديث في الدولة العثمانية لم تكن ثورية بالدرجة الكافية، وظلت تمثل النخبة التي كانت تعيش على أفكار أوروبية باهتة، بينما كانت الجماهير التي تفصلها عن هذه الطبقة هوة سحيقة تعيش على أساليب وقيم بدائية[3].

3- غلبة الجهل:

---

(1) هشام سوادي هاشم، **تاريخ العرب الحديث 1516-1918**، ص.99

(2) Edouard Engelhardt, **La Turquie et Tanzimat ou Histoire des réformes dans L'Empire ottoman depuis 1826 jusqu'à nos jours**, Libraires du conseil d'Etat, Paris, 1882-1884, 2.Vols, p.56.

وللمزيد من المعلومات عن الصعوبات التي كانت تواجه الاقتصاد العثماني إبان فترة الإصلاحات (التنظيمات) يراجع: ثريا فاروقي وآخرون، **التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية**، تحرير خليل إينالجك بالتعاون مع دونالد كواترت، ترجمة قاسم عبده قاسم، دار المدار الإسلامي، بيروت- لبنان، ط.1، 2007، مجل2، ص-ص.502-410

(3) الغالي غربي، **المرجع السابق**، ص.161

لقد لعب الجهل دوره في إفشال حركة التنظيمات، إذ كان يضرب بأطنابه بين أغلب فئات المجتمع العثماني آنذاك عدا القلة القليلة، مما تسبب في قلة المثقفين الذين يتفهمون دور التنظيمات والإصلاحات في إخراج الدولة من أزماتها والعبور بها إلى بر الأمان[1].

4- معارضة طبقة الإقطاعيين:

فهؤلاء عملوا كل ما في وسعهم لعرقلة حركة الإصلاحات والتنظيمات وإفشالها حتى يحافظوا على امتيازاتهم ومصالحهم، لأن حركة التنظيمات ستحدث تغييرات جذرية في القوانين التي كانت سائدة وهو ما يهدد مصالحهم التقليدية ويعرضها للخطر، لذا فهم لجئوا إلى افتعال الأزمات الداخلية لعرقلة هذه الإصلاحات والحيلولة دون تطبيق القوانين التي جاءت بها[2].

5- المركزية الحكومية:

كانت التنظيمات العثمانية تهدف أساسا إلى مركزة السلطة عبر إضعاف وسائط السلطة الأهلية المحلية فيها، وتحويل هذه الوسائط إلى وظائف إدارية متخصصة، ومرتبطة ارتباطا وثيقا بالقرار المركزي الصادر عن الأستانة، وكان الهدف من ذلك الاستغناء والتخلص من المواقع والأدوار التي كان يقوم بها الأعيان والعلماء والمشايخ، ومشايخ الحرف والنقباء، إلا أن الدولة فشلت في بناء إدارة مركزية قادرة على تلبية اتساع السلطة، وعلى إنشاء عساكر نظامية قادرة على تغطية أمن كل الولايات، وعلى إقامة شبكة من المواصلات التي تؤمن سرعة الانتقال ليس للسلع فحسب، وإنما أيضا وبشكل أساسي سرعة وصول القرار الإداري وتنفيذه[3].

6- الامتيازات الأجنبية:

بما أن حركة التنظيمات والإصلاحات لم تمس الامتيازات الأجنبية، ومع إدخال النظم الأوروبية والقروض الأجنبية إلى الدولة العثمانية فإن الرأسمال الأجنبي بدأ يتغلغل في المؤسسات المالية للدولة

---

(1) أحمد طربين، **تاريخ المشرق العربي المعاصر**، مطبعة طربين، دمشق، 1981، ص-ص.237-239

(2) وجيه كوثراني، **السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، 1988، ص.84

(3) ألبرت حوراني، " الإصلاح العثماني والمشرق العربي "، **مجلة الواقع**، العدد04، بيروت- لبنان، شباط 1982، ص.75؛ مصطفى أحمد عبد الرحيم، **في أصول التاريخ العثماني**، دار الشروق، بيروت- لبنان، 1982، ص.188 ؛ ينظر: تقرير مدحت باشا عن أحوال سورية عام 1879، ملحق منشورة في: نادر العطار، **تاريخ سورية في العصور الحديثة**، مطبعة الإنشاء، دمشق- سوريا، 1962، ص.352

ليسيطر على صادرات الدولة ووارداتها، ويسيطر أيضا على البنوك وعلى المصارف الكبيرة، وعلى السكك الحديدية والمرافق الحيوية الأخرى، كمصادر الطاقة والمياه والتعدين[1].

وبسبب الهيمنة الأجنبية على المقومات الاقتصادية للدولة العثمانية، أصبحت الدول الغربية تتدخل في الشؤون الداخلية للدولة بحجة حماية مصالح رعايا السلطان من غير المسلمين، وهذا ما أدى إلى عرقلة حركة التنظيمات التي كانت تهدف أساسا إلى بسط سلطة الدولة المركزية على ولاياتها، وبين الحركات الاستقلالية والانفصالية لغير المسلمين التي كانت تغذيها وتحرص عليها الدول الأوروبية[2].

7- الحروب الخارجية:

أدى انشغال الدولة العثمانية بالثورات البلقانية التي كانت تدعمها وتؤازرها الدول الأوروبية وبخاصة روسيا إلى انصراف الدولة عن التركيز على مشاريع الإصلاح وإلى التفكير في الدفاع عن ولاياتها[3]، وقد عبر الصدر الأعظم علي باشا عن ضيق الدولة بهذا الشاغل المكلف بقوله: (... فصار الباب العالي مع وجود هذه الارتباكات والأخطار مضطرا إلى أن يستخدم في المجهود رجالا لا غنى لعيالهم ولا حياة الأرض عنهم [هكذا]، فاستغرق الاستعداد للدفاع جميع مواردنا وما عندنا من مال لإصلاح الحال ولا وقت لتنظيم الأحكام...)[4].

كما أبرز مدحت باشا كيف أن الدولة العثمانية استقبلت اليهود عندما قامت حرب الاسترداد في اسبانيا، كما استقبلت الأرمن الهاربين من الاستعباد القوقازي والروسي، لكن روسيا وغيرها من الدول المعادية أصبحت تنشط بعد عام 1856م، لخلق المشاكل بالاستناد إلى سياسة الجامعة السلافية، وذلك بتشجيع الخروج على الدولة العثمانية في البلقان وإثارة اليونانيين للمطالبة بالاستقلال[5].

---

(1) أحمد طربين، **المرجع السابق**، ص.253

(2) الغالي غربي، **المرجع السابق**، ص-ص.162-163 ؛ كاميليا أبو جبل ونجاح محمد، **تاريخ الوطن العربي الحديث (بلاد الشام والعراق)**، التدقيق اللغوي: نجاح هارون، منشورات جامعة دمشق، دمشق- سوريا، 1429-1430هـ/2008-2009م، ص-ص.383-387

(3) الغالي غربي، **المرجع السابق**، ص.163

(4) نقلا عنالغالي غربي، **المرجع نفسه**، ص.164

(5) Midhat Pacha (Ali Haydar), **La Turquie. Son Passé. Son Avenir**, Librairie des Facultès A. Michalon, Paris, 1901, p-p.13.20

المحور الثالث:

العرب وحكم السلطان عبد الحميد الثاني

أولا- نبذة تاريخية عن شخصية عبد الحميد الثاني

ثانيا- إصلاحات السلطان عبد الحميد الثاني

ثالثا- موقف السلطان عبد الحميد الثاني من الهجرة اليهودية إلى فلسطين

رابعا- سياسة السلطان عبد الحميد الثاني تجاه العرب

خامسا- موقف العرب من السلطان عبد الحميد الثاني

تمهيد:

بدأت فترة الإصلاح في الدولة العثمانية منذ عام 1839م، وانتهت بفترة المشروطية الأولى عام 1876م، هذه الفترة تميزت بمحاولات عدة لتحديث الدولة العثمانية ولتأمين وحدة ترابها ضد حركات القومية والقوى المعادية، ومن المعروف تاريخيا أن الإعلان عن التنظيمات في فترة المشروطية تزامن مع عهد السلطان عبد الحميد الثاني الذي حاول جاهدا وضع أسس ومبادئ لدولة حديثة مزدهرة ومتطورة، ولمعرفة هذه الحقائق اقترحنا الإشكالية التالية:

ما مدى نجاح سياسة السلطان عبد الحميد الثاني في تغيير أوضاع الدولة العثمانية ؟ وما موقف العرب من سياسته ؟

أولا- نبذة تاريخية عن شخصية عبد الحميد الثاني:

1- مولده ونشأته:

ولد السلطان عبد الحميد الثاني يوم الأربعاء 21 سبتمبر 1842م، وهو ابن السلطان عبد الحميد من زوجته الثانية، فقد أمه ولم يتجاوز عمره سبع سنوات، تلقى تعليما منظما في القصر السلطاني وتعلم اللغتين العربية والفارسية ودرس كثيرا من الكتب الأدبية على أساتذة متخصصين[1].

بعد زواجه رزق بسبعة عشر مولودا ثمانية ذكور، وتسعة إناث منهم الأميرة علوية وبدر الدين أفندي، وكان للسلطان عبد الحميد الثاني هوايات متعددة منها، الرياضة واقتناء الأسلحة والسيوف وأنشأ له متحفا في أحد قصوره، ومن هواياته أيضا مناقشة العلماء ومناظرة المشايخ، وجمع الكتب النادرة[2].

2- توليه الحكم:

بويع بالخلافة بعد أخيه مراد يوم الخميس 31 أوت 1876م، وكان عمره آنذاك أربعا وثلاثين سنة، وحضر لمبايعته الوزراء والأعيان وكبار الموظفين من مدنيين وعسكريين، وهنأه بالخلافة كذلك رؤساء الطوائف المختلفة وأطلقت المدافع بسائر أطراف الدولة احتفالا بهذه المناسبة، وبعد أسبوع

---

[1] محمد علي الأحمد، **سقوط الخلافة (عرب بلاد الشام والدولة العثمانية ؟!)**، دار الإسراء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط.1، 1428هـ/2008م، ص-ص.179-180 ؛ أحمد أق كوندز وسعيد أوزتورك، **الدولة العثمانية المجهولة**، وقف البحوث العثمانية، اسطنبول- تركيا، 2008، ص-ص.427-428

[2] إسماعيل أحمد ياغي، **المرجع السابق**، ص.183

تقلد الخليفة السيف بجامع الصحابي أبي أيوب الأنصاري وقلده إياه نقيب الأشراف بحضور شيخ الإسلام[1].

تولى عبد الحميد الثاني الحكم والأزمات المختلفة تحيط بدولة الخلافة من كل جانب، خزانة مفلسة وديون متراكمة، وعناصر محلية تدغدغ أنفسها أحلام القومية، وشعب تواق للحكم البرلماني، وإلى جانب مؤامرات دولية لاقتسام إرث الرجل المريض[2].

3- سياسته العامة:

عمل السلطان عبد الحميد الثاني على تدعيم مركز الخلافة لدى المسلمين عن طريق الإسلام مما سيحفظ الدولة من الانهيار المبكر، فقوى فكرة الجامعة الإسلامية وأدخل عدة إصلاحات، إذ قرب إليه العلماء ونظم المحاكم القديمة كما اهتم ببناء المساجد، وكلف كبير المهندسين العثمانيين بعملية التعمير وإصلاح الحرم المكي، وقضى على إقطاعات كبيرة في البلاد، وعين شخصيات موالية لعدة دول أوروبية مثل كمال باشا المؤيد لانجلترا، وسعيد باشا المقرب من فرنسا، وخليل باشا المساير لروسيا وتوفيق باشا مناصر الألمان[3].

كذلك عامل عبد الحميد الثاني أقليات غير تركية معاملة خاصة لإضعاف العصبية القومية، وبدأ إصلاحاته الدستورية بتنظيم الحياة العامة وذلك بإنشاء مؤسسات جديدة كمجلس العموم المشكل من مجلسين، الأعيان والمبعوثان وذلك في 24 أكتوبر1876م، ثم عين " مدحت باشا " صدر أعظم وبعده بيومين أصدر قانون أساسي للدولة أو الدستور الذي احتوى 12 قسما وبه 116 مادة وحدد فيه حقوق وامتيازات السلطان وأسرته، وقرر أن الإسلام دين الدولة وبين مقر الخلافة، وأن شخص السلطان مصون لا يمس وأنه لا يسأل أمام أحد عن أعماله ومن ثم كان الدستور مرتهنا بشخصه، وكذلك حدد الدستور

---

(1) محمد حرب، **السلطان عبد الحميد الثاني آخر السلاطين العثمانيين الكبار (1258-1336هـ/1842-1918م)**، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق- سوريا، ط.1، 1410هـ/1990م، ص-ص.33-34 ؛ محمد حسن العيد روس، **موسوعة التاريخ العسكري العثماني الثالث من 1789 إلى 1924**، دار الكتاب الحديث، القاهرة- مصر، ط.1، د.س، ص.199

(2) سليمان جوقة باش، **السلطان عبد الحميد الثاني شخصيته وسياسته**، ترجمة عبد الله أحمد إبراهيم، المركز القومي للترجمة، القاهرة- مصر، 2008، ص.201

(3) السلطان عبد الحميد الثاني، **مذكرات**، تقديم محمد حرب، دار القلم، دمشق- سوريا، ط.3، 1412هـ/1991م

الحقوق العامة لرعايا الدولة ومنع التعذيب وأبطل مصادرة الأموال بغير وجه حق، وقلص كثيرا من سلطات الصدر الأعظم وأعطاها للسلطان[1].

ثانيا- إصلاحات السلطان عبد الحميد الثاني:

1- الإصلاحات السياسية والعسكرية:

1-1- الإصلاحات السياسية:

من أبرز الأعمال الإصلاحية السياسية للسلطان عبد الحميد الثاني فكرة الجامعة الإسلامية التي ظهرت على عهده ومن بنات أفكاره ودعا إليها، وذلك لِلم شمل المسلمين وتوحيد كلمتهم أينما كانوا وحيثما وجدوا، فقد أكد على دعم أواصر الأخوة الإسلامية بين مسلمي الصين والهند وأواسط إفريقيا فقال: (إذا أردنا أن نفوت الفرصة على الانجليز والروس فإننا نرى فائدة تقارب إسلامي) وفي مناسبة أخرى قال: (إن انجلترا تعمل لهدفين إضعاف تأطير الإسلام وتقوية نفوذها، لذلك أراد الانجليز أن يكون الخديوي في مصر خليفة المسلمين)[2].

ومن بين الأهداف التي كان يرمي إليها السلطان عبد الحميد الثاني من فكرة الجامعة الإسلامية، مواجهة المثقفين الغربيين المتوغلين داخل المراكز الإدارية الحساسة للدولة من جهة، واستعادة قوة الخلافة كمنصب سياسي يقف وراؤه السلطان لمواجهة أطماع الغرب وعملائه في الداخل من جهة أخرى، وهذا ما أشار إليه المؤرخ البريطاني أرنولد توينبي حينما قال: (إن السلطان عبد الحميد الثاني كان يهدف من سياسته الإسلامية تجميع مسلمي العالم تحت راية واحدة، هذا لا يعني إلا هجمة مضادة يقوم بها المسلمون ضد هجمة العالم الغربي)[3].

أما الوسائل التي اعتمدها السلطان عبد الحميد الثاني لإنجاح فكرة الجامعة الإسلامية هي: الطرق الصوفية، الدعاة، العلماء، إنشاء مراكز الدراسات في شتى العلوم وإنشاء سكة حديدية في الحجاز[4].

---

(1) عيسى الحسن، **الدولة العثمانية عوامل البناء وأسباب الانهيار**، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان- المملكة الأردنية، ط.1، 2009، ص-ص.302-303 ؛ سيف الله آرباجي، **السلطان عبد الحميد الثاني مشاريعه الإصلاحية وانجازاته الحضارية**، ترجمة عبير سليمان، دار النيل للطباعة والنشر، القاهرة- مصر، ط.1، 2011، ص-ص.100-101

(2) السلطان عبد الحميد الثاني، **المصدر السابق**، ص-ص.23-24

(3) علي محمد الصلابي، **السلطان عبد الحميد الثاني وفكرة الجامعة الإسلامية وأسباب زوال الخلافة العثمانية**، المكتبة العصرية، بيروت- لبنان، ط.1، 2010، ص-ص.31-32

(4) علي محمد الصلابي، **الدولة العثمانية (عوامل النهوض والسقوط)**، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ط.5، 2008، ص.453

1-2- الإصلاحات العسكرية:

اهتم السلطان عبد الحميد الثاني بالمؤسسة العسكرية وحاول تطويرها وتحديثها لتواكب تطورات العصر، وتكون قادرة على الدفاع عن ممتلكات الدولة أمام الأطماع الغربية والحركات التمردية المدعومة من طرف الغرب، فأنشأ أكاديمية للعلوم العسكرية وعدد من المدارس العسكرية العالمية التي أدخل فيها عدد كبير من الشباب العرب الممتازين لاسيما من سوريا والعراق، وكون جهازا تنظيميا لها باسم المكاتب العسكرية، كما قام أيضا ببناء العديد من الثكنات العسكرية الحديثة في تلك الفترة، ففي دمشق على سبيل المثال أنشأ ثكنة تعرف باسم " قشلا الحميدية " أيام ولاية حسين ناظم باشا (1895-1907م) وجعلها بمثابة جامعة عثمانية ينام ويطعم فيها أفراد الجيش العثماني الخامس المتمركز في مدينة دمشق، وأمر بارتداء الجنود الزي العسكري الأوروبي[1].

وقد استقدم السلطان عبد الحميد الثاني مجموعة من الجنرالات الألمان المختصين لكي يدربوا الجيش العثماني حسب متطلبات العصر، وأرسل بعثات عسكرية إلى ألمانيا كما افتتح مدرسة في قصره لموظفي التلغراف لإدارة الشبكة الهاتفية للأغراض العسكرية والمدنية، وأصبح في الإمكان إصدار الأوامر وتسيير الاتصالات بين القادة في مختلف الجهات[2].

أما بالنسبة للسلطة العسكرية فقد فصلت عن السلطة المدنية، وكان التجنيد يتم بموجب القرعة، حيث يتوجب على كل فرد بلغ العشرين من العمر أن يتوجه إلى دائرة أخذ العسكر من أجل سحب القرعة[3].

2- الإصلاحات الاقتصادية:

كانت الدولة العثمانية تعاني في مرحلة التنظيمات وبالتحديد بدءا من عام 1860م، أخطر أزماتها المالية التي كانت تتصاعد سنة بعد سنة، ففي عام 1869م كانت الدولة تشهد إفلاسا رهيبا، وخلال هذه الأزمة تولى السلطان عبد الحميد الثاني العرش مما اضطره لأن يتخذ إجراءات مالية صارمة، تهدف إلى وضع حد لسياسة الإسراف والتبذير التي كانت سائدة في الدولة وتعد أحد أسباب هذه الأزمة، فبدأ بنفسه وبالقصر السلطاني، فعلى سبيل المثال كانت العادة قبل توليه الحكم أن يقوم المطبخ في القصر بإرسال

---

(1) عائشة عثمان أوغلي، **والدي السلطان عبد الحميد الثاني**، نقله إلى العربية صالح سعداوي، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط.1، 1411هـ/1991م، ص.23 ؛ سيف الله آرباجي، **المرجع السابق**، ص-ص.45-46

(2) عائشة عثمان أوغلي، **المصدر السابق**، ص.24

(3) محمد زكي البرواري، **الكورد والدولة العثمانية (موقف علماء كوردستان من الخلافة العثمانية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني)**، دار الزمان، دمشق- سوريا، 2009، ص.287

الطعام ثلاث مرات في اليوم إلى كل منزل من منازل الحرس السلطاني وموظفي القصر ومستخدميه، فأمر السلطان بإزالة هذه العادة ومنع خروج الطعام مجانا من مطبخ القصر[1].

وكانت الدولة عاجزة عن إيواء المهاجرين ممن طردهم الأوروبيون من أراضي الدولة في البلقان، فقام السلطان ببناء مساكن ومساجد لهم من ماله الخاص، وأوجد لهم الأعمال وأكرم قادتهم، وتكفل بنفقات رعايا الدولة الذين شردتهم الحرب العثمانية الروسية[2].

إن الأزمة المالية دفعت السلطان عبد الحميد الثاني إلى اتخاذ خطوات صارمة لسداد الديون المتراكمة فأصدر أوامر بدفعها، وكانت نتيجة هذه التدابير أن هبطت ديون الدولة العثمانية التي كانت تبلغ 300 مليون ليرة عند تسلمه العرش[3].

أبدى السلطان عبد الحميد الثاني اهتماما بالغا بإنشاء الخطوط الحديدية في مختلف أنحاء الدولة العثمانية مستهدفا من ورائها تحقيق ثلاث أغراض[4]:

أ. ربط أجزاء الدولة المتباعدة مما يساعد على نجاح فكرة الوحدة العثمانية والجامعة الإسلامية، والسيطرة الكاملة على الولايات التي تتطلب تقوية قبضة الدولة عليها.

ب. إجبار تلك الولايات على الاندماج في الدولة، والخضوع للقوانين العسكرية التي تنص على وجوب الاشتراك في الدفاع عن الخلافة بتقديم المال والرجال.

ج. تسهيل مهمة الدفاع عن الدولة في أي جبهة من الجبهات التي تتعرض للعدوان، لأن هذه الخطوط الحديدية تساعد على سرعة توزيع القوات العثمانية إلى تلك الجبهات.

---

(1) سليمان جوقة باش، **المرجع السابق**، ص–ص.417–422

(2) سيف الله آرباجي، **المرجع السابق**، ص.17

(3) للمزيد من التحليل للمشكلة المالية. يراجع:

Christopher Clay, **Western Bankers and Ottoman Finance 1856-1881**, I.B.Tauris, London, 2000.

يرى شوكت باموك أن تخلف الدولة العثمانية عن إيفاء الدين عام 1875–1876م، وإنشائها لإدارة الديون العمومية العثمانية وتسليم بعض عائدات الضرائب الأساسية للدائنين الأوربيين عام 1881م، يوحي أيضا بأن العثمانيين قد دفعوا ثمنا باهظا لاقتراضهم مبالغ كبيرة من الخارج قبل ترتيب أوضاعهم المالية الداخلية. يراجع: شوكت باموك، **المرجع السابق**، ص.387

(4) سيف الله آرباجي، **المرجع السابق**، ص.18 ؛ محمد شعبان صوان، **السلطان والمنزل (الحياة الاقتصادية في آخر أيام الخلافة العثمانية ومقاومتها لتمدد الرأسمالية الغربية)**، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، دار الروافد الثقافية– ناشرون، بيروت– لبنان، ط.1، 2013، ص.204

وكانت سكة حديد الحجاز من أهم الخطوط الحديدة التي تم إنشاؤها في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، وقد أشرف على إقامة هذا الخط مهندسون من الألمان وكان السفر عبره يستغرق من المسافرين أربعة أو خمسة أيام على الأكثر، ولم يكن الغرض من إنشائه مجرد خدمة حجاج بيت الله الحرام فحسب، بل كان الغرض أيضا ربط مركز الخلافة بالأماكن المقدسة في الحجاز لإشعار المسلمين بمدى بسط الخليفة لسلطته الروحية والسياسية ــ ظاهريا ــ على هذه الأماكن[1].

وقد حاولت الدولة العثمانية تأمين الموارد اللازمة لبناء السكة من موادها الداخلية لكن محاولاتها لم تحرز نجاحا كبيرا يذكر، الأمر الذي اضطرها إلى شراء معظم المواد المصنوعة من أوروبا وأمريكا، لاسيما القضبان والعربات، وكانت القضبان الحديدية أكثر المواد ثمنا[2].

3- الإصلاحات الاجتماعية والثقافية:

3-1- الإصلاحات الاجتماعية:

ومن مظاهر الخدمات الاجتماعية التي قام بها السلطان عبد الحميد الثاني للصالح العام، وتأتي في مقدمتها الخدمة الصحية، وبما أن السلطان عبد الحميد الثاني اهتم أيما اهتمام بالصحة العامة للمجتمع العثماني، فقد أخذ كل التدابير التي تحول دون انتشار الأمراض والأوبئة كانتشار وباء الكوليرا ولهذا أنشأ مدرسة " حيدر باشا " المختصة في الطب، وأسس أول مدرسة للطب في دمشقوكان ذلك على عهد الوالي حسين ناظم باشا، كما قام ببناء مستشفى للأطفال الفقراء والغرباء صدقة على روح ابنته الأميرة خديجة، وقال آنذاك: (لم يكن من الممكن إنقاذ طفلتي... ومن يعلم ما هي الحالة التي عليها الأطفال الفقراء ولا أقل من أن أنشئ لهم مستشفى)، وكان يسمى هذا المستشفى، مستشفى الغرباء وتم تشييده في 18 مارس 1899م[3].

ونظرا لأهمية المواصلات في الحياة العامة فقد اهتم السلطان عبد الحميد الثاني بهذا المجال فأنشأ الطرق المعبدة وسكك الحديد، ومن بين هذه المنجزات نذكر[4]:

---

(1) فائق بكر الصواف، **العلاقات بين الدولة العثمانية وأقليم الحجاز في الفترة ما بين 1293-1334هـ/1876-1916م**، دار المحمدي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط.2، 1426هـ/2005م، ص-ص.121-127

(2) سيف الله آرباجي، **المرجع السابق**، ص.18

(3) زين العابدين شمس الدين نجم، **تاريخ الدولة العثمانية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان- الأردن، 2010، ص.280

(4) زين العابدين شمس الدين نجم، **المرجع نفسه**، ص.282

أ. **الطرق المعبدة:** طريق حمص ـ طرابلس، تأسس عام 1883م، للربط بين حمص وطرابلس برأس مال قدره 9000 ليرة عثمانية، ثم تم رفع هذا المبلغ بعد ذلك إلى 210000 ليرة، وأيضا طريق دمشق ـ حوران، تم افتتاحه عام 1888م، وأنعش هذا الطريق القرى الواقعة بجانبه فأصبحت تصدر منتجاتها إلى المدن السورية بسهولة.

ب. **السكة الحديدية:** خط يافا ـ القدس، وهو أول خط حديدي مد من سوريا، وكان الغرض من إنشائه هو خدمة الحجاج المسيحيين القادمين من أوروبا إلى يافا عن طريق البحر، خط دمشق ـ بيروت 1891م، بلغ طوله حوالي 147 كيلومتر ويحتوي على أربعة أنفاق وهو يقطع جبال لبنان بواسطة الخطوط المسننة على مسافة 34 كيلومتر.

وقد اهتم السلطان بالمرافق العامة التي تخدم المجتمع وصرف عليها ما يقارب 72 قطعة ذهبية، ومن بين هذه المرافق مد أنابيب المياه إلى العاصمة، وتشييد السدود، وبناء غرف الصناعة والزراعة والتجارة، ومعامل الخزف وتأسيس مصنع الفخار ومصنع الورق ومصنع الغاز...[1].

3-2- الإصلاحات الثقافية:

لقد حاول السلطان عبد الحميد الثاني بإخلاص أن ينشر مؤسسات التعليم والتنوير في كل أنحاء البلاد، ولم يكتفي بإعداد الإنسان المتعلم أو افتتاح المدارس فقط، بل قام بتشجيع أولائك الذين يسعون لتعليم أنفسهم بأنفسهم، حيث قـام بتقديم الدعم المـادي والمعنوي لهم ونذكر من هؤلاء " مدحت باشا " و" أحمد مدحت أفندي "، وجعل التعليم في المرحلة الابتدائية إجباري حسب المادة (114) من الدستور الذي صدر على عهده سنة 1876م[2].

---

[1] للمزيد من المعلومات عن أهم انجازات السلطان عبد الحميد الثاني في هذا المجال يراجع: قيصر ا. فرح، **السلطان عبد الحميد الثاني والعالم الإسلامي**، نقله الى العربية: محمد م الأرناؤوط، تقديم: خالد إرن، جداول للنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ط.1، 2012، ص-ص.30-31

[2] للاطلاع على نص القانون الأساسي العثماني (المشروطة الأولى) سنة 1876م. يراجع: مقداد يالجن، **صفحات من الإنصاف للدولة العثمانية في البلاد العربية**، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض- المملكة العربية السعودية، ط.1، 1433هـ/2012م، ص-ص.268-285

وللحد من مساوئ التعليم الإرسالي عمل السلطان على تحديث التعليم، وإقامة نظام تربوي يرتكز على مؤسسات تعليمية عصرية أكثر مما يرتكز على المؤسسات الدينية، وحاول إحداث توازن بين التعليم المدني والتعليم العسكري[1].

أما فيما يتعلق بالأنشطة التعليمية وعدد المدارس باسطنبول أثناء فترة حكمه فقد تم تأسيس 264 مدرسة للأولاد و3 مدارس أولية خاصة بالفتيات، و19 للبنين مع مدرسة إعدادية بحرية واحدة و08 مدارس عسكرية و12 مدرسة للتعليم العالي، والتعليم الثانوي في اسطنبول في نفس الفترة.

ويعد السلطان عبد الحميد الثاني المؤسس الحقيقي للتعليم الابتدائي والمتوسط على الطراز الغربي، فكانت المدارس الأولية تعرف بالمرحلة الابتدائية، وانتقل عددها على عهده من 06 مدارس إلى 9347 مدرسة، أما عدد المدارس الرشدية (المرحلة المتوسطة) انتقل من 277 إلى 619 مدرسة، وكان تدريس اللغة الانجليزية إجباريا في المرحلة الثانية، ونذكر من المدارس مدرسة الملكية (كلية العلوم السياسية)، ومدرسة الحقوق، ودار المعلمين العليا، وافتتاح دار الفنون[2].

كما كفلت الدولة العثمانية في عهده حرية التعليم للرعايا غير المسلمين فكانت هناك مدارس الروم وبلغ عددها 66 مدرسة، ومدارس اليهود وعددها 34 مدرسة ومدارس البروتستانت وهي 11 مدرسة، ومدارس الكاثوليك وعددها 09 مدارس، ومدارس البلغار وعددها 03 مدارس[3]، وعلى عهده أعطت الدولة أهمية كبيرة لطباعة الكتب التي عرفت ازديادا كبيرا[4].

---

(1) لقد ساهمت المؤسسات التعليمية الحديثة والعصرية في ثمانينات القرن التاسع عشر الميلادي في تخريج أعداد كافية من الطلبة المؤهلين للعمل في الإدارة على كافة المستويات، كما تضاعف عدد المدارس والطلبة منتصف العقد العاشر من ذلك القرن. يراجع: إريك زوركر، **المرجع السابق**، ص.122

(2) سيف الله آرباجي، **المرجع السابق**، ص.38

(3) بما أن القدس الشريف كان نقطة تجمع لعدد كبير من العلماء والمدرسين وطلاب العلم، ومركز ديني وعلمي مهم، فقد استغلته الإرساليات التبشيرية لتوسيع نشاطها الثقافي وبخاصة التبشيري، وذلك من خلال إنشاء المدارس، لاسيما مدارس البنات التي كانت تحت رعاية الراهبات، وكان لها الدور الكبير في نشر التعليم بين الإناث، لاسيما النصرانيات، وذلك لخدمة الأديرة والكناس في القدس الشريف. للمزيد يراجع: نوار حسين مصطفى الجبوري، **النشاط القنصلي الفرنسي في القدس الشريف (1840-1900م)**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط.1، 1436هـ/2015م، ص-ص.171-173 ؛ أحمد حامد إبراهيم القضاة، **نصارى القدس دراسة في ضوء الوثائق العثمانية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، 2007، ص.259

(4) أياد خالد الطباع، **بواكير الطباعة والنشر في بلاد الشام في العهد العثماني**، من بحوث ندوة بلاد الشام في العهد العثماني، دمشق- سوريا، 2005، ص.190 ؛ نايف عبد نايف نجم الجبوري، **المرجع السابق**، ص.127

وقد اعتنى السلطان عبد الحميد الثاني بالمؤسسات الثقافية وقام بتطويرها، ومن هذه المؤسسات نذكر متحف الهمايون (متحف الدولة) والمتحف العسكري، ومكتبة بايزيد العامة، ومكتبة يلدز، كما اعتنى بدور العبادة وفي مقدمتها المساجد التي شيد ورمم كثيرا منها، وعليه نعتقد أن السلطان عبد الحميد الثاني أعظم سلاطين الدولة العثمانية في عصر الانحطاط، ولاشك أنه قام بأعمال وخدمات جليلة للدولة العثمانية في مجالات متعددة لإنقاذها من الانهيار والانحطاط[1].

لكن محمد أسعد طلس له رأي آخر في السلطان عبد الحميد الثاني فهو يرى أن الإدارة العامة في العهد الحميدي ساءت بشكل واضح، وخاصة في البلاد العربية، لأن السلطان عبد الحميد الثاني كان سيء الإدارة تسيطر عليه الأفكار الرجعية ويطغى عليه حب الطمع والخوف من أن ينفتح عيون الشعب عليه، وكان يحكم البلاد بشبكة من الجواسيس والإرهابيين، وقد حظر تعليم التاريخ الصحيح في المدارس وحرم تدريس العلوم السياسية والاجتماعية وخاصة في البلاد العربية، وكان يهتم بنفسه في تسمية الأساتذة والمدرسين، ممن يطمئن إليهم على تنفيذ خطته[2].

ثالثا– موقف السلطان عبد الحميد الثاني من الهجرة اليهودية إلى فلسطين:

كان الصهاينة يسعون إلى تأمين مكان لتوطين اليهود سواء في فلسطين أو العراق[3]، ومع بداية العقد الثالث من القرن التاسع عشر الميلادي بدأ التأثير الفعلي والحقيقي لليهود في فلسطين بشكل عام والقدس الشريف بشكل خاص، وذلك بجهود بعض البيوتات المالية اليهودية في كل من فرنسا وبريطانيا وروسيا وغيرها من الدول الأوروبية[4]، ليشهد النصف الثاني من ذلك القرن حركة استيطانية منظمة يدعمها عدد من أثريا اليهود في هذه الدول من خلال تقديم ما تحتاجه الجماعات اليهودية من مساعدة

---

(1) سيف الله آرباجي، **المرجع السابق**، ص.39

(2) للمزيد من المعلومات عن رأي هذا المؤرخ في السلطان عبد الحميد الثاني. يراجع: محمد أسعد طلس، **تاريخ العرب**، دار الأندلس للطبعة والنشر والتوزيع، بيروت– لبنان، ط.3، 1983، مجل.2، جـ.8، ص–ص.41–44

(3) قيصر أ. فرح، **المرجع السابق**، ص.73

(4) عبد العزيز محمد عوض، " القدس وسياسة الدولة العثمانية (1874–1918م) "، **بحوث ندوة القدس بين الماضي والحاضر**، كلية الآداب، جامعة البتراء، عمان– الأردن، 2001، ص.105 ؛ عبد اللطيف الطيباوي، " القدس الشريف في تاريخ العرب والإسلام "، **مجلة مع الدولة العربية بدمشق**، الحلقة الأولى، م 54، جـ.4، سوريا، 1979، ص.35

لتحقيق غايتها، فضلاً عن وضع الخطط الأساسية للاستيطان اليهودي التدريجي في فلسطين تمهيدًا لإقامة الوطن القومي اليهودي فيها[1].

وبما أن الدول العظمى آنذاك وفي مقدمتها فرنسا وبريطانيا وروسيا، قد أدركت الأهمية الكبرى للتطور الذي أضحى عليه اليهود في العالم في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي، فقد تبنت عملية الهجرة إلى فلسطين، وسخرت لها إمكانيات كبيرة وكان يدفعها لذلك عدة أمور أثرت على قراراتها وكان لها دور كبير في تسهيل وتسريع عملية الهجرة إلى فلسطين منها أن هذه الدول ولاسيما فرنسا كانت تعلم أنه في حال استمر هذا التطور التدريجي لليهود فإنهم سوف يسيطرون على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في داخل هاته الدول[2].

وعندما تولى السلطان عبد الحميد الثاني مقاليد الحكم في الدولة العثمانية سنة 1876م، أدرك نوايا الدول الأوروبية، ومخططاتها المتعلقة بتسهيل وتسريع الهجرة اليهودية من بلدانها إلى الأيالات العثمانية في المشرق العربي، وبالضبط إلى القدس الشريف، فقد أصدر أمرا يمنع الهجرة اليهودية إلى فلسطين ابتداء من عام 1884م، ولكن سمح لليهود الأجانب الذين يقصدون الحج بزيارة فلسطين على ألا تتجاوز إقامتهم فيها ثلاثة أشهر[3].

ورغم أن الحكومة البريطانية اعترضت على هذا القرار، وتقدمت من خلال سفيرها في اسطنبول بطلب إلى الباب العالي في 28 ماي 1888م ليتراجع عن قراره، إلا أن السلطان عبد الحميد الثاني لم يستجب لطلبها، ولم يكتف بذلك وإنما رفض أيضا تسجيل العقارات في القدس باسم الاتحاد الانجليزي اليهودي، مما اضطر السفير البريطاني أن يقترح على حكومته تسجيل العقارات بأسماء أشخاص من الاتحاد من غير اليهود حتى لا تعترض الحكومة العثمانية[4].

---

(1) أسعد السحمراني، **من اليهودية إلى الصهيونية (الفكر الديني اليهودي في خدمة المشروع السياسي اليهودي)**، دار النفائس، القاهرة- مصر، 1989، ص.201 ؛ جاسر علي العناني، **القدس دراسات قانونية وتاريخية**، منشورات أمانة عمان الكبرى، عمان- الأردن، 2000، ص-ص.77-78

(2) أحمد نوري النعيمي، **أثر الأقلية اليهودية في سياسة الدولة العثمانية تجاه فلسطين**، مركز الدراسات الفلسطينية، بغداد- العراق، 1982، ص.10 ؛ رزوق أسعد، **إسرائيل الكبرى**، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت- لبنان، 1968، ص.44

(3) محمد الخير عبد القادر، **نكبة الأمة العربية بسقوط الخلافة العثمانية (دراسة للقضية العربية في خمسين عامًا- 1875-1925م)**، مكتبة وهبة، القاهرة- مصر، ط.1، 1985، ص-ص.88-89 ؛ نوار حسين مصطفى الجبوري، **المرجع السابق**، ص.153

(4) محمد الخير عبد القادر، **المرجع السابق**، ص.89

لم تكتف الحكومة العثمانية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني باتخاذ هذه الإجراءات لحماية فلسطين من الهجرة اليهودية، ولكنها أصدرت مزيدًا من اللوائح في عام 1900م، لتشديد الرقابة على الهجرة، وتشتمل اللائحة التي تسلمها السفير البريطاني في اسطنبول ـ سير أوكونور ـ في نوفمبر عام 1900م، على أربع مواد تفرض الرقابة الصارمة على كل من يزور القدس الشريف أو فلسطين بصفة عامة من اليهود الأجانب، وهذا ما يدل على أن السلطان عبد الحميد الثاني كان مهتما جدًا بمقاومة الهجرة اليهودية إلى فلسطين رغم النشاط الصهيوني المتزايد والمتسارع مع نهاية القرن التاسع عشر الميلادي، وبداية القرن العشرين بزعامة مؤسس الحركة الصهيونية تيودور هرتزل[1].

رابعا– سياسة السلطان عبد الحميد الثاني تجاه العرب:

لقد سعى السلطان عبد الحميد الثاني جاهدًا لكسب ودّ العرب وضمهم إلى صفه ضد منتقديه، وكذلك للقضاء على النزعة الانفصالية في الولايات العربية، لذلك فهو انتهج سياسة تسعى إلى ربط الولايات العربية بالدولة العثمانية بشكل أكثر رسوخا، فجعل هذه الولايات ذات أولوية على المستويين السياسي والاقتصادي، وتأتي في مقدمة الولايات العثمانية التي يتم إرسال الرجال الأقدر إليها كولاة، وهي تحصل على جزء بالغ الأهمية من الاستثمارات والأرصدة العامة[2].

وهكذا، فبين عامي 1882م و1908م، سوف يتم مد 2350 كيلومترًا من السكك الحديدية في سوريا وفي الحجاز، في مقابل 1850 كيلومترا في الأناضول بين التاريخين نفسيهما، أي بنسبة 47% في مقابل 37% من مجموع السكك الحديدية التي يجري مدها في ظل حكم عبد الحميد الثاني، والحال أن مدينة كدمشق تجهز بالإضاءة وبالترام الكهربائي في عام 1906م قبل اسطنبول، وتضطلع الدولة بجهد ضخم في مجال التعليم، ففي بيروت أو في دمشق يتقدم التسجيل في المدارس العامة بأسرع مما في أي مكان آخر[3].

كما تتألف هذه السياسة من منح العرب مكانة أوسع في حياة الدولة العثمانية، فعلاوة على المشائخ العلماء المحيطين بالسلطان، والذين خصهم بالعناية وأجرى عليهم المرتبات، كالشيخ أبو الهدى الرفاعي من خان شيخون في جوار حلب، والشيخ سعد من حمص، والشيخ أحمد أسعد القيصرلي من المدينة المنورة، وعلي حيدر وعبد الإله باشا وصادق باشا وهم جميعا من أشراف مكة، فهو عهد إلى العرب

---

[1] محمد الخير عبد القادر، **المرجع السابق**، ص–ص.90–91

[2] روبير مانتران، **المرجع السابق**، ج.2، ص.177

[3] روبير مانتران، **المرجع نفسه**، ج.2، ص–ص.177–178

ببعض الوظائف والمناصب الرئيسة في الدولة دون تفريق بين الملل، نذكر منهم أحمد عزت باشا العابد الذي شغل منصب الكاتب الثاني للقصر، وشفيق بك المؤيد المفوض في الديون العمومية، وشفيق بك الكوراني رئيس الضابطة، وعرب حقي باشا، وسليم بك ونجيب بك ملحمة وقد بلغا رتبة الوزارة، وكلهم من سوريا ولبنان، كما نذكر طالب بك النقيب وأحمد باشا الزهير من أعضاء مجلس شورى الدولة وهما من العراق[1].

وفي الجيش فتح السلطان عبد الحميد الثاني المجال أمام المنخرطين العرب ليصبحوا ضباط وضباط سامون، أين أصبح عددهم في عام 1892م لا يقل عن 3200 ضابط وضابط سامي، كما اعتمد في تسيير شؤون الولايات على بعض كبرى عائلات الأعيان الدمشقيين أو الحلبيين، أو على زعماء العشائر، كما قام بإنشاء مدرسة للعاشر في اسطنبول عام 1892م، لتعليم أبناء الزعماء وتربيتهم في روح الولاء للدولة العثمانية، غير أن سكة حديد الحجاز لربط المدينتين المقدستين في شبه الجزيرة العربية بدمشق من أجل تسهيل الحج إلى مكة المكرمة، تبقى أكبر شاهد عيان على سياسة السلطان عبد الحميد الثاني تجاه العرب[2].

خامسا- موقف العرب من السلطان عبد الحميد الثاني:

تباين موقف العرب من السلطان عبد الحميد الثاني بين مؤيد ومعارض تبعًا للقناعات الذاتية والمنطلقات الفكرية المبدئية لكل مفكر أو تيار سياسي، خاصة بين التيار الوطني الإسلامي والتيار القومي المسيحي، ويمكن استعراض هذا الموقف على النحو التالي:

1- الموقف المؤيد للسلطان عبد الحميد الثاني ولسياسته:

كان معظم العرب المسلمين يؤيدون السلطان عبد الحميد الثاني الذي يمثل الخلافة، ولأن تأييد الخلافة كان يعني بالنسبة إليهم تأييد الإسلام، والأكثر من هذا أن المتعلمين منهم كانوا واعين للمخططات الأوروبية، وكانوا غير مستعدين لرؤية الخلافة وهي تنهار وتسقط، صحيح أنهم دعوا إلى الإصلاح لكن ذلك لم يكن يعني الإجهاز على خلافة عبد الحميد الثاني[3].

ومن هؤلاء نذكر الزعيم الوطني المصري مصطفى كامل، الذي دعا إلى ضرورة التمسك بالانتماء للعثمانيين، والدعاء لهم بالنصرة على الأوروبيين، واعتبر نقل الخلافة من العثمانيين إلى العرب، كما دعا

---

(1) فائق بكر الصواف، **المرجع السابق**، هامش الصفحة 119

(2) روبير مانتران، **المرجع السابق**، جـ.2، ص.178

(3) قيصر أ. فرح، **المرجع السابق**، ص.137

له الكواكبي والخديوي عباس حلمي دسيسة بريطانية، وعليه أيد سياسة الجامعة الإسلامية واعتبر عبد الحميد الثاني سيد الحكماء وقدوة الساسة وقادة الأمم[1].

وفي مقدمة كتابه المسألة الشرقية الصادر سنة 1898م، دعا مصطفى كامل الله أن ينصر العثمانيين وسلطانهم، وحاكم مصر الخديوي عباس حلمي فقال: (وإني أضرع إلى الله فاطر السماوات والأرض من فؤاد مخلص وقلب صادق أن يهب الدولة العلية القوة الأبدية والنصر السرمدي، ليعيش العثمانيون والمسلمون مدى الدهر في سؤدد ورفعة. وأن يحفظ للدولة العثمانية حامي حماها وللإسلام إمامه وناصره جلالة السلطان الأعظم والخليفة الأكبر الغازي- عبد الحميد الثاني- وأن يحفظ لمصر في ظل جلالته عزيزها المحبوب وأميرها المعظم سمو الخديوي- عباس حلمي باشا الثاني- إن ربي سميع مجيب)[2].

كما نذكر أيضا الشيخ محمد عبده الذي كان موقفه من السلطان عبد الحميد الثاني موافقا لموقف مصطفى كامل، إذ اعتبر هو الآخر الولاء للدولة العثمانية، وبالأحرى للخلافة الإسلامية ممثلة في شخص السلطان عبد الحميد الثاني، والحفاظ على كيانها جزءًا من العقيدة الإسلامية، ففي مقال كتبه في بيروت عام 1886م قال: (المحافظة على الدولة العثمانية العليا، ثالثة العقائد بعد الإيمان بالله ورسوله...)[3].

وهناك أيضا أبو الهدى الصيادي الحلبي الذي قضى ثلاثين عاما في خدمة الدولة العثمانية، مدافعا عن الخلافة الإسلامية وداعيا المسلمين إلى وجوب الوقوف معها، وقد ضبط عنده رجال حكومة الاتحاد والترقي ـ بعد خلع السلطان ـ وثائق تبين أنه كان ينصح السلطان عبد الحميد الثاني بما هو نافع للدولة والرعية، وكان الصيادي قد ألف كتابا بعنوان " داعي الرشاد لسبيل الاتحاد والانقياد " نشره في الأستانة، وبين فيه أهمية مشروع الجامعة الإسلامية، وأوضح أن الأسس الهامة فيها هو منصب الخلافة مما يستوجب اتفاق المسلمين حولها[4].

---

(1) محمد محمد حسين، **الاتجاهات الوطنية في الأدب العربي المعاصر**، دار الحمامي للطباعة، مصر، ط.2، 1388هـ/1968م، ص.2

(2) مصطفى كامل، **المسألة الشرقية**، مطبعة الآداب، مصر، ط1، 1315هـ/1898م، الفاتحة، ص.4

(3) أحمد شوقي، **الشوقيات**، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 2001، مجل.1، ج.1، ص.283

(4) محمد حرب، **السلطان عبد الحميد الثاني آخر السلاطين...**، ص-ص.189-190

2- الموقف المعارض للسلطان عبد الحميد الثاني ولسياسته:

أصحاب هذا الموقف حتى وإن كان فيهم بعض العرب المسلمين، إلا أن أغلبهم كانوا من العرب المسيحيين الذين عارضوا السلطان عبد الحميد الثاني وسياسته، مدعين أنه ظالم وجائر ومستبد، قهر الشعوب لاسيما العرب منهم، وعليه وجب على هؤلاء العرب إعلان الثورة ضده، من أجل إقامة حكم جمهوري وعادل على يد أبناء عرب يتساوون في الحقوق والواجبات ويعم الأمن في البلاد العربية[1]، وهذا الموقف عبرت عنه بعض الشخصيات الفكرية، وبعض دعاة ورواد الإصلاح في العالم العربي، بالإضافة إلى بعض الجمعيات السياسية التي أنشأها المعارضون العرب، والتي كان أغلبها ينشط في السر، أو في الخارج، ومن هؤلاء جميعا نذكر:

2-1- الشخصيات الفكرية:

ساهمت عدة شخصيات عربية في إثارة الرأي العام العربي ضد الحكم العثماني وأهم تلك الشخصيات هي:

2-1-1- جبرائيل الدلال (1836-1892م):

نشر الدلال عدة مقالات في الصحف لاسيما في جريدتي " الجنان " و" الأهرام " ألهب بها حماس الشباب والمثقفين العرب، اشتهر بقصيدته " العرش والهيكل " التي عالج فيها استبداد الحكام العثمانيين، وقد بدأ قصيدته منتقدا السلاطين العثمانيين، واصفا إياهم بالظلم والاستبداد وقهر الشعوب، ثم ألب الأهالي العرب ضد العثمانيين، داعيا إياهم إلى الثورة من أجل إقامة حكم جمهوري وعادل على يد أبناء عرب يتساوون في الحقوق والواجبات ويعم الأمن في البلاد العربية[2].

2-1-2- شلبي الشميل (1855-1917م):

ألف كتاب " شكوى الأمل " في 1896م، ضد السلطان عبد الحميد الثاني، لخص فيه نقائص الحكم العثماني واعتبر أن طريق الرقي، والتقدم للعرب هو تقليد أنظمة أوروبا[3].

---

(1) قيصر أ. فرح، **المرجع السابق**، ص.73

(2) أدهم آل جندي، **تحفة الزمن بترتيب تراجم أعلام الأدب والفن**، مطبعة الاتحاد، سوريا، 1958، جـ.2، ص-ص.25-26

(3) فيصل غازي مجهول، " تأثر الفكر العربي المعاصر بالفكر العلمي الغربي (شلبي شميل وإسماعيل مظهر) "، **مجلة الآداب**، العدد68، كلية الآداب، جامعة بغداد، العراق، 2005، ص-ص.236-249

2-1-3- سليم البستاني (1848-1884م):

شارك الشباب العربي طموحاته السياسية، ففي مقال له دعا إلى إعادة الاعتبار للعرب الذين اضطهدهم الحكم العثماني فقال: (... لابد من أن يعرج بنا الزمان إلى الأفق الذي حجبته عنا، غيوم السياسة...)[1].

2-1-4- نجيب عازوري (1873-1916م):

ظهر نشاط العازوري السياسي المعارض، منذ أواخر حكم السلطان عبد الحميد الثاني، إذ أسس " عصبة الوطن العربي " في باريس كهيئة مناوئة للحكم العثماني ومحررة للشام والعراق من السيطرة التركية، كما نشر كتابا باللغة الفرنسية " يقظة الأمة العربية " دعا فيه إلى انفصال الولايات العربية عن الدولة العثمانية، وأن يكون الحجاز مقرا لخلافة عربية، وأن تكون الشام والعراق دولة عربية موحدة عصرية[2].

2-1-5- والي الدين يكن (1873-1921م):

من أبرز المعارضين للسلطان عبد الحميد الثاني في مصر والي الدين يكن (1873-1921م) الذي ألف قصيدة تشنع فيها بالسلطان عبد الحميد الثاني الذي اقترن عهده ـ حسب زعمه ـ بسيادة الجواسيس والجواري، وغلبة الهوى على الإنصاف. كما أوضح والي الدين يكن موقفه الصريح من الجامعة الإسلامية من خلال جريدته " الجريدة " فقال: (أما كون الجامعة الإسلامية موجودة وجودا حقيقيا... فهذا لا دليل عليه مطلقا)[3].

وقد تدعم التيار المعارض للسلطان عبد الحميد الثاني، بظهور اتجاه طائفي مستقل عن الاتجاه الوطني المصري على يد بعض المثقفين الأقباط، الذين كانت لهم مواقف خاصة اتجاه التيارات الوطنية الموالية للعثمانيين، وقد أكثرت صحيفة مصر من الطعن في السياسة العثمانية وانتقدت مواقف الدولة العثمانية ووقفت منها موقفا سلبيا أثناء حرب العثمانيين مع اليونان (أن الدولة العثمانية ليست في حاجة إلى المساعدات المصرية وإذا كان لابد من التبرعات فلتكن باسم الجامعة الإسلامية).

---

(1) أدهم آل جندي، **المرجع السابق**، جـ.2، ص-ص249-250

(2) نجيب عازوري، **يقظة الأمة العربية**، تعريب وتقديم أحمد بوملحم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت- لبنان، د.س، ص-ص.17-32 ؛ جلال يحي، **العالم العربي الحديث**، دار المعارف، القاهرة- مصر، 1966، ص.240 ؛ نور الدين حاطوم، **محاضرات عن الحركة القومية العربية**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة- مصر، 1967، ص.109.

(3) أدهم آل جندي، **المرجع السابق**، جـ.2، ص-ص.464-466

أما القوميون في مصر فقد هاجموا الرابطة الدينية عموما والجامعة الإسلامية خصوصا، ومثل اتجاههم حزب الأمة الذي نادى أحد أعضائه وهو أحمد لطفي السيد بوجوب التحرر من الانتماء الذي تمثله الجامعة الإسلامية والتعاون مع الأوروبيين[1].

2-2- رواد الإصلاح:

2-2-1- عبد الرحمان الكواكبي (1848-1902م):

يعتبر عبد الرحمان الكواكبي من الشخصيات الإسلامية التي عارضت حكم السلطان عبد الحميد الثاني، تأثر الكواكبي بفكرة الثورة الفرنسية ومبادئها، فعارض الاستعباد الذي بين فيه طبيعة آفة الاستبداد، فقال: (هي صفة للحكومة المطلقة العنان، التي تتصرف في شؤون الرعية كما تشاء، بلا خشية حساب ولا عقاب). ودعا الكواكبي إلى الثورة ضد الأتراك الذين جردهم من صفة الخلافة الشرعية وشدد أكثر على أن يكون الخليفة قرشيا، وأكد على مطالبته بالقومية العربية في إطار الإسلام[2].

2-2-2- الشيخ محمد رشيد رضا (1865-1935م):

تأثر السيد محمد رشيد رضا بأفكار الأفغاني، عن طريق اهتمامه بقراءة مقالاته في مجلة " العروة الوثقى "، ولازم أستاذه الشيخ " محمد عبده "، وأصدر جريدته " المنار"، ومنذ عام 1905م بدأ الشيخ " محمد رشيد رضا " دعوته لإصلاح الدولة العثمانية ومحاربة ما يسمى بـ " الاستبداد الحميدي " داعيا للحكم الدستوري، وقد ترأس " جمعية الشورى العثمانية " ودعا لوجود دولة عربية منفصلة عن دولة الخلافة، كما دافع صاحب المنارة عن الخديوي " عباس حلمي باشا "، ونفى عنه تهمة اتفاقه مع الانجليز[3].

2-3- الجمعيات السياسية:

هناك عديد الجمعيات السياسية العربية التي تأسست وكانت معارضة للحكم العثماني بصفة عامة، ولشخص السلطان عبد الحميد الثاني بصفة خاصة نذكر منها:

---

(1) محمد حرب، **السلطان عبد الحميد الثاني آخر السلاطين...**، ص-ص.246-247

(2) سامي الكيالي، **الأدب العربي المعاصر في سورية 1850-1950م**، دار المعارف بمصر، القاهرة- مصر، ط.2، 1968، ص-ص.117-128 ؛ حنا الفاخوري، **الجامع في تاريخ الأدب العربي**، دار الجيل، بيروت- لبنان، ط.1، 1968، ص-ص.84-86 ؛ محمد حرب، **السلطان عبد الحميد الثاني آخر السلاطين...**، ص-ص.252-254

(3) أدهم آل جندي، **المرجع السابق**، ج.2، ص-ص.261-264

2-3-1- جمعية بيروت السرية:

تأسست سنة 1875م، على يد شبان عرب مسيحيين درسوا في الكلية البروتستانتية السورية ببيروت، استقطبوا نحو اثنين وعشرين شخصا من مختلف الطوائف الدينية، وأنشئوا للجمعية فروعا في دمشق وطرابلس وصيدا وهدفت الجمعية إلى انفصال سوريا ولبنان عن الحكم العثماني، اعتمدت الجمعية على منشورات سرية لمهاجمة النظام والسلطان العثماني ووزعت منشوراتها المكتوبة بخط اليد في الشوارع، وأصدرت دستورا في عام 1880م، أكد على سلبيات الحكم العثماني مثل القضاء على اللغة العربية واغتصاب الحكم من العرب[1].

2-3-2- جمعية المقاصد الخيرية:

أخذت الروح القومية تسري في سوريا وتكونت الجمعيات السرية المناهضة للحكم العثماني فتأسست جمعية المقاصد عام 1295هـ/1878م في بيروت بدعم من والي سوريا في ذلك القوت مدحت باشا وكان الغرض من تأسيسها مناهضة حركة التنصير فعملت على ترقية الناشئة المسلمة فأنشأت مدرستين للبنات ومدرستين للذكور على أسس حديثة محاكاة للمدارس الغربية في بلاد الشام، كما اهتمت بجمع الكتب والتراث العربي في المكتبة الظاهرية بدمشق، وكان لهذه الجمعية خمسة عشر عضوا من أبرزهم الشيخ فضل القصالر الأديب الشاعر وناصيف الأسعد لكن في نهاية الأمر أمرت الإدارة العثمانية بإلغاء هذه الجمعية[2].

2-3-3- جمعيات أخرى:

قامت جمعيات أخرى مناهضة للسلطان عبد الحميد الثاني في سوريا مثل جمعية النهضة العربية التي تأسست عام 1906م، وتحولت بعد مدة إلى " المنتدى العربي "، كان فرعها في دمشق يحمل اسم " جمعية النهضة السورية "، تمثلت غايتها في الظاهر خدمة اللغة العربية، وسرها التخلص من العثمانيين وتوحيد البلاد العربية، من مؤسسيها " محب الدين الخطيب، عارف الشهابي، عبد الكريم الخليل وسكري الحيدي "[3].

---

(1) سعيد بن سعد سفر الغامدي، **موقف المعارضة في المشرق العربي من حكم السلطان عبد الحميد الثاني (الشام ومصر) 1292-1327هـ/1876-1909م**، مكتبة التوبة، الرياض- المملكة العربية السعودية، ط.1، 1413هـ/1992م، ص-ص.174-178

(2) محمد حرب، **السلطان عبد الحميد الثاني آخر السلاطين...**، ص.245

(3) للمزيد من المعلومات عن بعض الجمعيات السياسية المعارضة لحكم السلطان عبد الحميد الثاني، وأيضا عن النشاط السياسي ودوره في نشر فكرة القومية العربية. يراجع: سعيد بن سعد سفر الغامدي، **المرجع السابق**، ص-ص.171-195

3- نهاية حكم السلطان عبد الحميد الثاني:

في سنة 1908م، خلع الاتحاديون السلطان عبد الحميد الثاني عن العرش ونفوه إلى مدينة سالونيك، ووضعوه تحت الحراسة المشددة وفي أحوال سيئة، كان لعبد الحميد أموال مودعة في البنوك الألمانية، ضغط الاتحاديون على السلطان فترة طويلة حتى تنازل لهم عنها، إلا أنه شرط عليهم عدة شروط لأخذها وهي عودة ابنه عبد الرحيم أفندي إلى اسطنبول ليتحصل على العلم وعودة بناته ليتزوجن، ومنح بعض العمال معه الحرية، وتخصيص قدر كافي من النقود له وشراء قصر وغيرها من الشروط، وبقي في سالونيك من 1908م حتى اندلاع حرب البلقان الأولى عام 1912م، أين تقرر نقله إلى العاصمة اسطنبول التي وصل إليها في 1 نوفمبر1912م، واستقر في قصر بكلر بكي إلى أن توفي في 10 فيفري 1918م على إثر مرض عضال ودفن في اسطنبول[1].

[1] كارلتون ليز، **التاريخ الأوروبي الحديث 1789-1914م**، ترجمة فاضل حسين، جامعة الموصل، العراق، 1987، ص.241.

وللمزيد من المعلومات عن قضية خلع السلطان عبد الحميد الثاني من قبل الاتحاديين، وإنهاء حكمه الذي دام أكثر من 30 سنة. يراجع: خليل الله، **خلع السلطان عبد الحميد الثاني**، مطبعة الإصلاح، دمشق، 1909 ؛ حسان علي حلاق، **دور اليهود والقوى الدولية في خلع السلطان عبد الحميد الثاني عن العرش 1908-1909م**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، د.س

المحور الرابع:

القوميون الأتراك والعرب

(1908–1918م)

أولا– القومية التركية

ثانيا– القومية العربية

ثالثا– الصراع بين القومية العربية والتركية

تمهيد:

يقال أن القومية من حيث الأساس هي القرابة والترابط المعنوي المثمن في وحدة اللغة وفي التاريخ المشترك والجنس، بالإضافة إلى عناصر أخرى جغرافية وتاريخية واقتصادية وثقافية، كالتعايش المشترك على أرض معينة ولمدة طويلة من الزمن، والمصالح والأهداف المشتركة والتكامل الاقتصادي أو التجانس العقلي والروحي، ومتى تحققت هذه الخصائص في أمة وتمثلت في نظم الإنسانية الحاضرة وتصوراتها السياسية صارت قومية واضحة المعالم متكاملة الخصائص، محددة الأطر التاريخية والجغرافية، وهنا يطرح السؤال التالي:

- إلى أي مدى كان لهذه الخصائص دور في نشوء وبروز القوميتين التركية والعربية، وفي بروز الصراع بينهما ؟

أولا- القومية التركية:

1- تعريف القومية التركية:

هي الإيديولوجية السياسية التي تعزز وتمجد الشعب التركي إما كمجموعة قومية أو لغوية، وارتبطت القومية التركية ارتباطا وثيقا بمفهوم الوحدة التركية التي دعت إلى وحدة الشعوب التركية حول العالم. استلم القوميون الأتراك الحكم في أواخر عهد الدولة العثمانية عن طريق حزب تركيا الفتاة[1].

2- نشوء القومية التركية وتطورها:

الأتراك العثمانيين حكاما وشعبا كانوا مرتبطين بفكرة " الوطنية العثمانية " وبعيدين عن الشعور بالقومية التركية، واستمرت الأحوال على هذا المنوال حتى أواخر القرن التاسع عشر الميلادي[2]، غير أن الثورة الفرنسية في أوروبا أثرت عن طريق البعثات والترجمة في الدولة العثمانية وهي دولة إسلامية معارضة لفكرة القومية، وقد بدأت فكرة القومية عند الأتراك العثمانيين كحركة لغوية أدبية ثم صارت تظهر في الأبحاث التاريخية، وبعد ذلك انتقلت إلى ميادين الحكم والسياسة[3].

---

(1) **قومية تركية- ويكيبيديا**، https://ar.m.wikipedia.org، تاريخ الدخول إلى الموقع: السبت الموافق لـ 09 أفريل 2022م. الساعة 21:50.

(2) سعد تامر الحميدي، **الصراع بين القوميتين العربية والتركية وأثره في انهيار الدولة العثمانية في الربع الأول من القرن العشرين**، المطبعة العربية الأولى، الدوحة- قطر، 2011، ص.29

(3) محمد حرب، **السلطان عبد الحميد الثاني آخر السلاطين...**، ص.110

وفي سبيل نشرها في البلاد أنشئت منظمات سرية وخلايا في المدارس العليا، ومن ثم بدأت القومية التركية تعمل عملها في النفوس وصارت تستولي على الأذهان وتستهوي القلوب بسرعة وأخذت تقتحم الموانع التي تقوم في سبيلها[1].

وقد ظهرت الحركة القومية التركية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي وبدايات القرن العشرين، وبرزت جلية وواضحة مع سيطرة الاتحاديين على دواليب الأمور في الدولة العثمانية أين طغى على سياستهم التفكير العنصري التركي فقاموا بإخراج الأتراك، ودعا بعضهم إلى تتريك العرب وفرض اللغة التركية وإفراغ الخلافة من بعدها الإسلامي مما أدى إلى انتفاض العرب، الأمر الذي ساعد دعاة القومية العربية على إنجاح دعوتهم[2].

3- أحزاب وجمعيات القومية التركية وأسباب نشأتها:

3-1- تركيا الفتاة:

يرجع بعض الباحثين تاريخ نشأة هذه الحركة إلى عهد السلطان عبد العزيز (1861-1876م) الذي كان مستبدا وعطل حركة التنظيمات، فكانت سياسته سببا في قيام الحركة التي رأت أنه من الضروري وجود قوة من العناصر الوطنية تفرض الإصلاح[3]، وقد نشأت في البداية كحركة أدبية وعبرت عن نفسها أول الأمر في الأدب وساعدت على تقوية الاتصال بالحياة الثقافية الغربية، ثم تحولت إلى حركة سياسية طابعها الأساسي قومي، إلا أنها لم تستطع ممارسة نشاطها بحرية بسبب تضييق السلطة الخناق على أعضائها لاسيما على عهد السلطان عبد العزيز، مما دفع بأغلبهم إلى الفرار والهجرة خارج البلاد[4].

إلا أننا نعتقد أن حركة تركيا الفتاة قد نشأت عام 1889م، عام الذكرى المئوية للثورة الفرنسية، ذلك أن طلاب مدرسة الطب العسكري في اسطنبول بدؤوا خلال هذا العام في تشكيل جماعة سرية معارضة لنظام السلطان عبد الحميد الثاني تسمى لجنة الاتحاد العثمانية، ومنذ إنشاء هذه الأخيرة لم يظهر بين

---

(1) أبو خلدون ساطع الحصري، " الأعمال القومية لساطع الحصري "، **محاضرات في نشوء الفكرة القومية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، 1985، ص.95

(2) علي شعيب، **كمال أتاتورك**، دار الفكر اللبناني، بيروت- لبنان، ط.1، 1992، ص.28

(3) سعد تامر الحميدي، **المرجع السابق**، ص-ص.88-89

(4) محمد أنيس، **الدولة العثمانية والشرق العربي 1514-1914**، ص.248

قادتها وزعمائها عضوا واحدا من أصل تركي خالص[1]، وكانت تنشر أفكارها وأهدافها خارج البلاد بين صفوف الناقمين الذين اضطروا إلى الهروب من الرقابة واللجوء إلى إحدى المدن الأوروبية كلندن أو باريس، وبين صفوف الناقمين الذين كانوا عرضة للإبعاد من قبل السلطة إلى إحدى مدن الولايات البعيدة كالقاهرة مثلا[2].

وقد ظهر مدحت باشا كأحد رموز تركيا الفتاة رغم عدم صلته المباشرة بنشاطها الدائر في لندن وباريس، وكأنموذجا مثالي للطبقة المثقفة ثقافة عربية والهادفة إلى الإصلاح[3].

نظرا للظروف السياسية التي كانت تعيشها الدولة العثمانية في تلك الفترة، بالإضافة إلى الضغوطات التي كانت تمارس على المعارضين اضطرت حركة تركيا الفتاة إلى النشاط السري، وقد ظل أعضاؤها في باريس[4].

3-2- جمعية الاتحاد والترقي:

تأسست جمعية الاتحاد والترقي عام 1865م، زمن السلطان عبد العزيز وكانت تضم 245 عضوا أغلبهم من ضباط الجيش والموظفين وبينهم أميران من الأسرة العثمانية[5].

- **أهداف الحركة[6]:**

- تخليص التراث التركي الفكري من المؤثرات الفارسية والعربية.
- خلق صلة قوية دائمة بين أتراك الدولة العثمانية في الداخل والخارج.
- تفوق العنصر التركي وسيادته في الدولة العثمانية، إلا أن هذا الهدف أثر في العلاقة بين العرب والأتراك.

---

(1) رفيق شاكر النتشه، **السلطان عبد الحميد الثاني وفلسطين**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت- لبنان، ط.3، 1991، ص.116.

(2) سعد تامر الحميدي، **المرجع السابق**، ص-ص.90-91

(3) محمد أنيس، **الدولة العثمانية والشرق العربي 1514-1914**، ص.249

(4) سعد تامر الحميدي، **المرجع السابق**، ص.92

(5) سعد تامر الحميدي، **المرجع نفسه**، ص.93

(6) هذه الأهداف استخلصناها من السياسة التي انتهجها الاتحاديون في تسيير الدولة بعد أن استلموا السلطة عقب إعادة العمل بالدستور في جويلية 1908م. للاطلاع على هذه السياسة يراجع: هاني الهندي، **الحركة القومية العربية في القرن العشرين (دراسة سياسة)**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، ط.2، 2015، ص-ص.204-207 ؛ أيرا م. لابيدس، **تاريخ المجتمعات الإسلامية**، ترجمة: فاضل جتكر، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، ط.2، د.س، مجل.2، ص-ص.817-819

وعليه اختار رجال الاتحاد والترقي أشد الأنظمة قوة وهو نظام المركزية وشرعوا يرسخون أتراك في الولايات غير التركية، وتشددوا في تعصبهم للغة التركية عقب إستلائهم على السلطة بعد تفعيل الدستور مرة ثانية عام 1908م[1].

لقد عارضت جمعية الاتحاد والترقي حكم السلطان عبد الحميد الثاني وعملت جاهدة للتخلص منه، وعندما اكتشف السلطان عبد الحميد الثاني الجهاز السري للجمعية سنة 1897م، نفى العديد من زعمائها بينما فر بعضهم إلى باريس، إلا أنه سرعان ما عمل جاهدا لاستمالة هؤلاء الزعماء فأرسل مدير الأمن العام فريق أول أحمد جلال الدين باشا إلى باريس للتفاوض معهم، فنجح في استمالة بعضهم ومنحهم مناصب كبيرة في الدولة بينما ظل بعضهم الآخر على معارضته وعلى رأسهم أحمد رضا بك[2].

وفي 23 جويلية 1908م، اضطر السلطان عبد الحميد الثاني اضطرارا إلى إعلان المشروطية أو الدستور، وتولت جمعية الاتحاد والترقي الحكم، وأعلنت تبنيها لمبادئ الثورة الفرنسية المتمثلة في الحرية والعدالة والمساواة والأخوة[3].

وقد تغلغلت خلايا الاتحاد والترقي في وحدات الجيش وبين موظفي الدولة والمدنيين، وعلى الرغم من أن جمعية الاتحاد والترقي تبنت الأفكار الغربية المضادة للإسلام وللفكر الإسلامي، إلا أنها استغلت الدين في مخاطبتها للناس بغرض التأثير عليهم، وكسب أنصار لها في معركتها ضد السلطان عبد الحميد وقد نجحت في ذلك[4].

3-3- جمعية المجتمع العثماني الحر[5]:

في ذات الفترة التي ظهرت فيها جمعية الاتحاد والترقي، ظهرت جمعية أخرى وهي جمعية الحرية العثمانية واستطاعت أن تجد مكانا لها بين ضباط الجيش الثالث في سالونيك ومقدونيا والأناضول، وقد سعى مصطفى كمال أتاتورك إلى التوحيد بين الجمعيتين، فتشكل في عام 1907م تنظيم ضم أفراد من الجمعيتين تحت اسم المجتمع العثماني الحر بزعامة أنور وينازي.

---

(1) محمد أنيس، **الدولة العثمانية والعالم العربي**، ص.249

(2) إيريك زروكر، **المرجع السابق**، ص-ص.135-136

(3) عمر عبد العزيز عمر، **المرجع السابق**، ص.290

(4) سعد تامر الحميدي، **المرجع السابق**، ص-ص.98-99

(5) رضا هلال، **السيف والهلال: تركيا من أتاتورك إلى أربكان (الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي)**، دار الشروق، القاهرة- مصر، 1999، ص.44

ولما حصل مصطفى كمال أتاتورك على إذن رسمي بالعودة من دمشق إلى سالونيك عام 1907م، وجد أن القيادة سلمت لقادة المجتمع العثماني الحر الذين عملوا بعد ذلك بسرعة بين الضباط والبيروقراطيين وتلقوا مساعدات من اليهود والماسونيين، وأقاموا صلات تنظيمية مع مسلمي ألبانيا وبلغاريا، وفي فيفري 1907م أقاموا صلات تنظيمية مع أحرار المهجر من أتباع تركيا الفتاة والاتحاد والترقي.

3-4- جمعية أتراك أوجاقي[1]:

أنشأ الاتحاديون جمعية تركية سموها جمعية أتراك أوجاقي أي طائفة الترك أو العائلة التركية، وجعلوا غايتها محو تأثير اللغة العربية والديانة الإسلامية وتتريك العناصر العثمانية، ومركزها الأستانة ومصاريفها من تخصيصات وزارتي الأوقاف والداخلية ومن المشيخة الإسلامية أيضا، وقد انتشرت في كل بلدة وقرية في الأناضول والقوقاز وتركستان ومقدونيا ولها فروع لكل منها مهمة، وهذه الفروع هي:

أ. ترك بردي: أي المملكة التركية ومهمته العناية بالآداب التركية وتطهير اللغة التركية من الكلمات العربية.

ب. ترك بلكيش أي العلم التركي ومهمته ترجمة الكتب العلمية إلى التركية.

ج. ترك كوجي أي القوة التركية ومهمته العناية بصحة الترك وتقوية أجسامهم ونشر الألعاب الرياضية بينهم.

3-5- المنتدى التركي[2]:

انصرف المنتدى التركي إلى التركيز على الدراسات والبحوث المتعلقة باللغة التركية وآدابها، والعمل على إعادة الطابع الأصيل لتلك اللغة قبل تأثرها بغيرها من اللغات كالفارسية والعربية، كما اهتم المنتدى التركي إلى جانب ذلك بتاريخ الأتراك والعناية بإبراز الخصائص العرقية لهم.

3-6- جمعية الوطن التركي[3]:

وهي من الجمعيات التركية التي استهدفت جمع الترك في جامعة قومية، تأسست هذه الجمعية عام 1911م على يد جماعة من المتعصبين للقوية التركية ومن بينهم " خالدة أديب " مؤلفة رواية " حوارات

---

[1] سعد تامر الحميدي، **المرجع السابق**، ص.102 ؛ أحد أعضاء الجمعيات السرية العربية، **ثورة العرب ضد الأتراك**، ترجمة وتحقيق: عصام شبارو، دار التضامن للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، 1993، ص.127 ؛ قيس جواد العزاوي، **المرجع السابق**، ص.145 ؛

Andrew, **WP Annuaire Diplomatique de I.Empire Ottoman**, Constantinople, 1872, p.90

[2] Bernard. V, **La Mort de stanboul**, Paris, 1913, p.63

[3] سعد تامر الحميدي، **المرجع السابق**، ص-ص.103-104

جديدة "، و" جلال نوري " صاحب كتاب " تاريخ المستقبل " الذي دعا إلى فرض اللغة التركية في جميع أنحاء الدولة العثمانية.

3-7- الحركة الطورانية:

سعى الاتحاديون منذ وصولهم إلى السلطة إلى هدم الديانة الإسلامية وإحياء القومية التركية على أنقاضها، واتخذوا من الدعوة للحركة الطورانية دعامة من دعائم سياستهم، فهم تأثروا بها كثيرا لدرجة أنهم دعوا إلى ضرورة اتحاد الشعب التركي من جديد بالشعوب التي تمت إليه بصلة القربى من السلالة الطورانية، وعملوا جاهدين على تجنيد العناصر التركية في الدولة العثمانية وإبراز روابط القربى بينهم وبين إخوانهم في الجنس في آسيا الوسطى[1].

كانت الحركة الطورانية تدعو إلى إحياء مجد الأتراك الأوائل، وربط الأتراك المعاصرين بتراثهم الحضاري التركي الأصيل، وتخليص الفكر التركي من المؤثرات الخارجية التي دخلت عليه لاسيما الفارسية والعربية[2].انتهت الحركة الطورانية العنصرية في تركيا إلى إلغاء الخلافة العثمانية، وإبعاد الإسلام من شؤون الحياة، واعتماد الأبجدية اللاتينية، ومحاربة اللغة العربية وإلغاء حروفها.

ثانيا- القومية العربية:

1- تعريف القومية العربية:

للقومية العربية عدة تعاريف فهناك من عرفها على أنها عقيدة مستمدة من العرب عائدة إليهم، مؤلفة بقواهم السياسية والثقافية والاقتصادية، هدفها تحرير الأمة العربية تحريرا كاملا من النفوذ الأجنبي بشتى أشكاله وذلك بإنشاء كيان عربي سياسي عمراني موحد قائم على أسس من سيادة الأمة[3]. وهناك من قال أنها مجموعة الصفات والمميزات والخصائص والإرادات التي ألفت بين العرب وكونت منهم أمة:

---

(1) قيس جواد العزاوي، **المرجع السابق**، ص-ص.139-141؛ محمد الخير عبد القادر، **المرجع السابق**، ص-ص.82-83؛

Edidi Halide, **Conflict of east and west in Turkey**, Lahore, 1935, p.64

(2) علاء محمد حسن، **العلمنة في تركيا العثمانية بين عامي 1909-1924م**، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة دمشق، سوريا، 2018، ص-ص.39-40 ؛ مجدي عبد المجيد الصافوري، **سقوط الدولة العثمانية وأثره على الدعوة الإسلامية**، دار الصحوة للنشر والتوزيع، القاهرة- مصر، 1410هـ/1990م، ص-ص.220-221

(3) فريق من شباب العرب المؤمنين، **المنهج القومي العربي**، مطبعة المعارف، بغداد، 1935، ص-ص2-3

كوحدة الوطن واللغة والثقافة والتاريخ والمطامح، وهي محل تقديس وفخر عند العرب لأنهم تميزوا عن سائر الأمم وامتازوا عليها خلال العصور[1].

ومن هذه التعاريف يمكن القول أن القومية العربية هي فكرة تهدف إلى تحقيق الوحدة العربية وإقامة دولة واحدة لها في الوطن العربي الكبير، وبناء نهضة جديدة بعد قرون من غياب شبه كامل عن مسيرة التاريخ الإنساني، فالقومية في جوهرها دعوة لتأكيد الأمة وشخصيتها الخاصة المميزة أمام الغير، أي أنها فكرة وحركة نضالية تهدف إلى بناء دولة خاصة بالعرب بعد أن تتحرر الأمة من الحكم الأجنبي وتتوفر الحرية لأبنائها، وهي حركة اعتراض ومقاومة وجمع شمل الأمة وإنهاضها في القومية العامة، والقومية العربية الخاصة وسيلة وسلاح العرب المقهورين والمستعبدين لبناء مجتمع واحد تقدمي ناهض يشارك في بناء الحضارة وتطورها[2].

2- نشأة القومية العربية وتطورها:

لعب العنصر المسيحي دورا رياديا في الحركة القومية العربية وذلك لعدة أسباب يمكن إجمالها في:

- مساهمة المدارس التبشيرية في خلق جيل من المسيحيين العرب المؤمنين بفكرة القومية العربية.
- سعي الطبقة البرجوازية التي ترعرعت من خلال التعامل مع الجاليات الأوروبية إلى إيجاد دور لها في الحياة السياسية، والتطلع إلى الحكم بعد أن انعكس عليها تعاملها مع الأوروبيين بالثراء والتشبع بمبادئ الحضارة الغربية وما تحمله من أفكار تحررية[3].

وقد مرت الحركة العربية في تطورها التاريخي بدورين أساسيين الأول بدأ من عام 1908م إلى عام 1911م، والثاني بدأ من عام 1911م واستمر إلى الحرب العالمية الأولى، حيث في المرحلة الأولى كان زعماء الحركة يناضلون من خلال الحركة التركية القومية، التي اشتد عودها إبان حكم السلطان عبد الحميد الثاني وقد حدث التقارب بين الحركتين لوجود قواسم مشتركة، حيث تركت الحركة التركية القومية بصمتها على أدبيات الحركة العربية، وهذا التأثير يعود إلى نشاط الاتحاديين الأتراك الواسع في البلاد العربية وانخراط بعض العرب في جمعية الاتحاد والترقي[4].

---

[1] مجموعة من المثقفين القوميين، **القومية العربية: حقائق وإيضاحات ومناهج (الكتاب الأحمر)**، ص-ص.3-4 نقلا عن: شفيق جحا، **الحركة العربية السرية (جماعة الكتاب الأحمر) 1935-1945م**، دار الفرات، بيروت- لبنان، 2004، ص-ص.379-430

[2] هاني الهندي، **المرجع السابق**، ص.180

[3] محمد أنيس، **الدولة العثمانية والعالم العربي**، ص-ص.257-258

[4] محمد أنيس، **الدولة العثمانية والعالم العربي**، ص-ص.258-259

توطدت العلاقة الودية بين الحركتين، إلا أن أفكار الحركة العربية لم تجد تجاوبا مع العرب كافة ولم تقو على الانتشار بينهم بسبب تقوقع الحركة في نطاق جغرافي ضيق شمل بلاد الشام والعراق، أما بقية البلاد العربية فلم يصل تأثيرها إليها إلا قليلا، ويمكن إرجاع سبب هذا القصور في انتشار الأفكار في العالم العربي إلى ظروف كل منطقة[1].

أما في المرحلة الثانية فقد بدأت الحركة العربية تتخذ لنفسها نهجا سياسيا وموقفا مغايرا ومتميزا عن الحركة التركية القومية من الدولة العثمانية، وقد لعبت سياسة الاتحاديين دورا أساسيا في تغير موقف الحركة العربية، وكان بإمكانهذه الأخيرة أن تحقق انتصارات كبيرة على الساحة العربية، إلا أن انعزال مصر بعد فشل مشروع الدولة العربية اكسبها شخصية ذاتية مستقلة فأدى إلى انعزالها، كما أنه توطدت العلاقة بين زعماء الحركة العربية وخاصة المسيحيين وكان لطبيعة هذه العلاقة أثر في تعميق الاختلاف الإيديولوجي والسياسي بين الطرف المسلم والمسيحي[2].

3- جمعيات وأحزاب القومية العربية:

3-1- أسباب ظهور جمعيات وأحزاب القومية العربية[3]:

أ. ظهور الجمعيات الماسونية في البلاد العربية.

ب. ظهور القومية التركية.

ج. تآمر الدول الغربية على الدولة العثمانية.

د. ظهور تنظيمات الجاهلية في الدولة العثمانية.

هـ. ظهور البعثات العلمية ودور الصحافة وكتابات بعض دعاة الفكر القومي أدى إلى نشأة هذه الجمعيات.

3-2- الأهداف العامة لجمعيات القومية العربية[4]:

أ. استقلال البلاد العربية عن الدولة العثمانية.

ب. قيام خلافة عربية بدلا عن الخلافة العثمانية.

---

[1] الغالي غربي، **المرجع السابق**، ص.241

[2] الغالي غربي، **المرجع نفسه**، ص-ص.241-242

[3] للاطلاع على هذه الأسباب بالتفصيل يراجع: خالد بن إبراهيم بن عبد الله الدبيان، **الجمعيات القومية العربية وموقفها من الإسلام والمسلمين في القرن الرابع عشر الهجري**، دار المسلم للنشر والتوزيع، الرياض- المملكة العربية السعودية، ط.1، 1425هـ/2004م، ص-ص.181-300

[4] خالد بن إبراهيم بن عبد الله الدبيان، **المرجع نفسه**، ص.301

ج. تحكيم الدستور.

د. فصل السلطة الدينية عن السلطة السياسية.

هـ. الولاء القومي مقدم على الولاء الديني.

و. تقرير مبدأ الولاء للقومية العربية.

ز. نشر الأفكار الغربية النصرانية.

ح. تطبيق الحكم الديمقراطي في البلاد العربية.

3-3- أهم جمعيات القومية العربية:

3-3-1- جمعية الإخاء العربي العثماني (1908-1909م)[1]:

هي أول جمعية عربية تأسست في الأستانة بعد الانقلاب الدستوري العثماني عام 1908م، وكانت مفتوحة لأبناء العرب العثمانيين، اتجهت الجمعية إلى تعزيز قضية العرب ضمن الدولة العثمانية والمحافظة على الدستور مع أخذ بعين الاعتبار النظر في الشؤون العربية، كما سعت إلى إعلاء شأن العرب واللغة العربية ضمن الجامعة العثمانية، ونشر أنوار المعارف بين أبناء العرب بتأسيس المدارس وطبع الكتب وإصدار الجرائد وتأسيس شركات تقوم بتطوير ورقي التجارة والصناعة والزراعة، وأصدرت أول جريدة تحت اسم " الإخاء العثماني " إلا أن الاتحاديون أغلقوها بإصدارهم قانون 07 جويلية 1909م الذي يمنع قيام أحزاب وجمعيات لها أهداف سياسية أو تسمية قانونية.

3-3-2- جمعية المنتدى الأدبي (1909-1915م)[2]:

أنشئت هذه الجمعية عام 1909م من قبل عبد الكريم خليل، يوسف سليمان حيدر، جميل الحسيني، وقد اتخذت من نشاطها الثقافي ستارا لإخفاء الميول السياسي لأعضائها، وتسعى الجمعية إلى النهوض بالأمة العربية وبث الوعي العربي وأركان القومية وهي وحدة اللغة ووحدة التاريخ ووحدة الوطن ووحدة المنفعة وهو تحديد شامل ومتطور للقومية العربية، وقد عاشت هذه الجمعية حتى عام 1915م، فأغلقتها الحكومة بعد أن كانت تقدم خدمات عديدة للعرب، وقد نجحت في إنشاء فروع لها في عدة مدن كبيرة من مدن سوريا والعراق، وعملت على نشر الثقافة القومية وإلغاء الثقافات المضادة للوحدة.

---

[1] محمد أنيس، **الدولة العثمانية والعالم العربي**، ص.259

[2] محمد أسعد طلس، **المرجع السابق**، مجل.2، ج.8، ص-ص.53-54

3-3-3- جمعية العربية الفتاة (1909-1911م)[1]:

تعتبر أعظم الجمعيات العربية التي نشأت بعد إعلان الدستور، نشطت عمليا في باريس بعد سفر المؤسسين إليها لإتمام دراستهم وهم: أحمد قدري، عوني عبد الهادي، رستم حيدر وآخرون واكتفوا بإطلاق اسم " الفتاة " عليها في أول الأمر ليلفتوا النظر، وأرادوا أن تكون للعرب بمثابة جمعية الاتحاد والترقي للترك، وكان شعارها في بداية تأسيسها العمل للنهوض بالأمة العربية واغتنام الفرص لتحقيق هذه الأمنية وعدم الانفصال عن الترك، على أن هذا البرنامج تعدل بعد إعلان الحرب العالمية الأولى ليصبح الدعوة إلى العمل من أجل استقلال العرب. وبعد انعقاد المؤتمر العربي في باريس، وتحالف الشريف حسين مع الانجليز لإعلان الثورة ضد الأتراك، انتسب لعضويتها أعضاء بارزون من الوزن الثقيل من بينهم فيصل بن الشريف حسينوأخوه زيد.

3-3-4- الجمعية القحطانية[2]:

نشأت الجمعية القحطانية السرية سنة 1909م باسطنبول، وانضم إليها عدد من الضباط العرب، كما انضم إليها أيضا بعض المدنيين، وتظهر قيمتها في تاريخ الحركة العربية كونها أول من حاول ضم الضباط العرب في الجيش التركي إلى صفوفها ليزداد التعاون في ميدان الحركة القومية، ومن مؤسسي الجمعية " خليل باشا حمادة، عزيز علي المصري، عبد الكريم الخليل، عادل أرسلان وآخرون ".

- **مبادئ الجمعية[3]:**

- بث المبادئ الصحيحة بين أبناء الأمة العربية لجمع الكلمة وتوحيد الصفوف.
- إيقاظ العرب من سباتهم وتذكيرهم بماضيهم وحاضرهم ومستقبلهم.
- أن تؤلف الولايات العربية مملكة واحدة وتصبح جزء من دولة مزدوجة تركية عربية.
- العمل على رفع مستوى العرب الثقافي والاجتماعي والاقتصادي.

3-3-5- الجمعية اللامركزية[4]:

أنشئت سنة 1912م، وكانت تنادي باللامركزية الإدارة في الدولة العثمانية.

---

[1] وجيه كوثراني، **المرجع السابق**، ص-ص.171-172

[2] عمر عبد العزيز عمر، **المرجع السابق**، ص.431

[3] خالد بن إبراهيم بن عبد الله الدبيان، **المرجع السابق**، ص-ص.93-99

[4] محمد أسعد طلس، **المرجع السابق**، مجل.2، ج.8، ص.54

3-3-6- جمعية العهد[1]:

جمعية سرية أنشئت سنة 1913م، كان غرضها السعي للاستقلال الداخلي للبلاد العربية، وبرنامجها إصلاحي مقدم من جمعية اللامركزية، وقد تولى تنظيم إنشائها: " عزيز علي مصري "، ومن أبرز ما قامت به مايلي:

أ. تأييد ثورة الشريف حسين على الدولة العثمانية سنة 1916م.

ب. تقديم مشروع حدود البلاد العربية خلال الحرب العالمية الأولى.

ج. مناصرة حكومة فيصل بن الشريف حسين والقومية العربية.

ثالثا- الصراع بين القومية العربية والقومية التركية:

1- المؤثرات الأوروبية في الصراع بين القوميتين العربية والتركية:

شكل الاستعمار الأوروبي عاملا من العوامل الهامة التي أدت إلى خروج كثير من الولايات العربية عن الدولة العثمانية لتقع تحت السيطرة الأوروبية، فقد حقق الاستعمار نجاحا كبيرا في فصل العديد من الولايات العربية عن الدولة العثمانية.

ومن أهم المؤثرات الأوروبية في الصراع بين القوميتين مايلي:

1. **الاستشراق:** لقد ساعد الاستشراق على ظهور القومية التركية، فدراسات المستشرقين وافقت غايات المتعصبين من الأتراك، لكونها تدعي أن القومية التركية أكثر جدوى من بقاء الأتراك ضمن الوحدة الإسلامية، وأن لوحدتهم العرقية تلك كل مقومات النجاح. وقد تواصلت جهود المستشرقين وأطروحاتهم من أجل الدفع بالتيار القومي الطوراني إلى الصدارة وإضعاف بنية التكامل القومي للدولة، ومن ثم بروز الصراع القومي بين المكونات العرقية للدولة[2].
2. **التبشير:** ساهمت الإرساليات التبشيرية في تأجيج الصراع القومي الطائفي والمذهبي بين رعايا الدولة العثمانية، فقد زادت وتيرة تدفق هذه الإرساليات، وزاد زخم نشاطاتها وفعالياتها من خلال تأسيس الكنائس والمدارس وتدشين المطابع ونشر الكتب[3].

---

[1] خالد بن إبراهيم بن عبد الله الدبيان، **المرجع السابق**، ص-ص.115-126

[2] إدوارد سعيد، **الاستشراق (المعرفة، السلطة، الإنشاء)**، ترجمة كمال أبو ديب، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، لبنان، ط.4، 1995، ص-ص80-81 ؛ لويس شيخو، **تاريخ الآداب العربية**، منشورات دار الشرق، بيروت- لبنان، ط.3، 1991، ص-ص.11-12 ؛ أحمد السعيد سليمان، **التيارات القومية والدينية في تركيا المعاصرة**، دار المعرفة، القاهرة- مصر، 1961، ص-ص.247-252

[3] سعد تامر الحميدي، **المرجع السابق**، ص-ص.247-252

3. **الغزو الأوروبي:** لقد أدى الغزو الأوروبي للبلاد العربية إلى اندلاع الصراع بين الأتراك والعرب، وبالأحرى بين القومية التركية والقومية العربية، فالعرب يعتقدون أن الحكام الأتراك هم سبب وقوع بلدانهم تحت الهيمنة الاستعمارية الأوروبية، وذلك بما منحوه من امتيازات للدول الأوروبية على أراضيهم فاستغلتها هذه الدول لتقوم فيما بعد باحتلالها[1].

ومن الإنصاف القول أنه إذا كان للحركة الصهيونية العالمية دور في إبراز وإحياء وبعث القومية التركية، فقد كان للاستعمار الأوروبي دور مماثل في مساندة فكرة القومية العربية عند المثقفين العرب، وبطبيعة الحال فإن هذا وذاك كان على حساب الوحدة الإسلامية.

2- الصراع بين القومية العربية والقومية التركية وأثره على الدولة العثمانية وعلى العرب:

كان المستغربون الأتراك في الدولة العثمانية يدعون إلى ضرورة سمو الجنس التركي على بقية الأجناس البشرية، وإلى ضرورة جعل الجيش التركي في مرتبة أعلى من الشعوب الخاضعة لحكم الدولة العثمانية، كما كانوا يدعون إلى تتريك البلاد العربية التي هي تحت سلطة العثمانيين[2]، ونتيجة لهذا ظهرت القومية العربية ممثلة في جمعيات سرية وعلنية تنشط في الأقطار العربية وفي أوروبا، تنادي بوحدة العرب في المشرق والمغرب، والعمل من أجل تخليص البلاد العربية من الحكم التركي المتعالي، فانتهى الأمر بالتصادم بينها وبين القومية التركية، مما أدى في أخير المطاف إلى انفصال العرب وانكماش الدولة العثمانية خلال سنوات الحرب العالمية الأولى، وأدى إلى وقوع الأقطار العربية تحت السيطرة الأوروبية بأشكالها المختلفة احتلال، حماية، انتداب[3].

---

(1) مالكوم باب، **نشوء الشرق الأدنى الحديث 1792-1922م**، ترجمة خالد الجبيلي، دار الأهالي، دمشق- سوريا، ط.1، 1998، ص.220 ؛ سمعان بطرس فرح، **العلاقات السياسية والدولية في القرن العشرين 1890-1980م**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة- مصر، ط.2، 1980، ج.1، ص.55

(2) رأفت الشيخ، **تاريخ العرب المعاصر**، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، جمهورية مصر العربي، 1996، ص.10

(3) رأفت الشيخ، **المرجع نفسه**، ص-ص.12-14 ؛ أحميده عميراوي، **ملخصات وآراء في التاريخ الحديث والمعاصر**، شركة دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة- الجزائر، 2003، ص-ص.76-79

المحور الخامس:

الاتصالات البريطانية– العربية

أولا– التعريف بالشريف حسين والسير مكماهون

ثانيا– علاقة الشريف حسين بالبريطانيين

ثالثا– مراسلات حسين مكماهون

رابعا– أسباب اختيار بريطانيا للشريف حسين

تمهيد:

مع بداية القرن السادس عشر الميلادي كانت معظم البلاد العربية تحت سيطرة الدولة العثمانية، ومع نهاية القرن التاسع عشر الميلادي، وبداية القرن العشرين كان العرب قد دخلوا في صراع مع هذه الدولة من أجل الاستقلال عنها، وفي ظل هذه الظروف المتردية كانت الدول الأوروبية وعلى رأسها بريطانيا تتحين الفرصة للإطاحة بالدولة العثمانية، ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى وانضمام الدولة العثمانية إلى دول المحور، سارعت بريطانيا إلى الاتصال بالشريف حسين نظرا لما يتمتع به من نفوذ في المنطقة، وذلك خدمة لمصالحها وبالفعل لعب الشريف حسين دور فعال في مجريات الأحداث خلال هذه الفترة.

ومن هنا نظر الإشكال التالي:

كيف شجعت الاتصالات البريطانية- العربية، العرب على الثورة ضد الأتراك ؟

أولا- التعريف بالشريف حسين والسير مكماهون:

1- التعريف بالشريف حسين:

ولد الشريف حسين بن علي بن حسين بن عبد الله بن حسين بن أبي نمر محمد بن بركات بن حسن بن عجلان في الأستانة عام 1853م، خلال إمارة الشريف عبد المطلب بن غالب على مكة، وقدم الشريف حسين إلى الحجاز مع أسرته وهو في الثالثة من عمره، وأقام في مكة إلى أن بلغ أشده بين شرفاء ذوي عون العبادلة، غير أن عمه عون الرفيق أمير مكة نقم عليه لمخالفته سياسته فطلب من الباب العالي إبعاده إلى الأستانة مقر الخلافة العثمانية، فنفذت الحكومة العثمانية طلبه وعينته عضوًا في مجلس شورى الدولة[1].

ظل الشريف حسين في الأستانة إلى غاية عام 1908م، تاريخ وفاة أمير مكة عبد الإله الذي كان قد عين خلفا لعلي بن عبد الله الذي تولى إمارة مكة بعد وفاة الشريف عون الرفيق، في تلك الآونة بادر الشريف عبد الله بن الحسين إلى إقناع والده الشريف حسين بتولي إمارة مكة لأنه صاحب الحق الأكبر في هذه المسؤولية بعد وفاة عمه عبد الإله، فقام الشريف حسين بإرسال مذكرة بهذا الطلب للسلطان عبد الحميد الثاني يقول فيها: (... نظرًا لشغور مقام الإمارة الجليلة بمكة المكرمة ولكوني صاحب الحق، فإني أنتظر من الأعطاف السنية السلطانية عدم حرماني حقي وتعييني في مقام أبائي...)، وكان قد سبق هذه

---

[1] عبد اللطيف بن محمد الحميد، **البحر الأحمر والجزيرة العربية في الصراع العثماني البريطاني خلال الحرب العالمية الأولى 1914-1918**، مكتبة العبيكان، الرياض- المملكة العربية السعودية، ط.1، 1994م، ص-ص.29-30

المذكرة مذكرة أخرى، كان نصها: (... بناء على وفاة عمي الشريف عبد الإله بن محمد أمير مكة بعد عزل ابن عمي الشريف علي بن عبد الله بن محمد وخلو مقام الإمارة ولكوني أسن العائلة الهاشمية وأحقها بمقام الآباء فأسترحم جلالة السلطان أن يتكرم بإيصالي إلى حقي الذي لا يخفى على جلالته، مع صداقتي وإخلاصي)، وقد وافق السلطان عبد الحميد الثاني على تعيين حسين بن علي أميرًا على مكة، وصدر مع أمر التعيين أمر آخر بإسناد رتبة الوزارة إليه مما عزّز سلطته ومكانته[1].

كان الشريف حسين يميل إلى التدين واحترام أوامر الشرع، ويحث عليها ويصر على تنفيذها في حدودها المقررة، وكان يقسو على خصومه ويذيقهم من هوانه في السجون والأقبية بصورة لا تتفق مع ميله إلى التدين والعدل، وكان محافظا حريصا على التقاليد لكنه يغلو في محافظته بالرغم من اختلاطه الطويل برجال الفكر واحتكاكه بالحياة الراقية، وكان شديد العداوة للتجديد، فيكره السيارة ويصر على بقاء المواصلات العامة على قفا الجمال والبغال والحمير لأنها إنتاج محلي لا تنقل فوائده إلى جيب أجنبي[2]. توفي الشريف حسين سنة 1931م بعمان ودفن بالقدس[3].

2- التعريف بالسير مكماهون:

ولد السير آرثر هنري مكماهون سنة 1862م، تخرج ضابطا في الجيش البريطاني، وعمل في الدائرة السياسية لحكومة الهند، وتقلد منصب سكرتير الشؤون الخارجية لحكومة الهند البريطانية. عين أواخر عام 1914م أول مندوب سامي بريطاني في مصر بعد إعلان الحماية، وهو صاحب المراسلات المشهورة مع الشريف حسين، وقد توفي سنة 1949م[4].

ثانيا- علاقة الشريف حسين بالبريطانيين:

منذ مؤتمر برلين عام 1878م، بدأت بريطانيا تتخلى شيئا فشيئا عن سياستها القديمة في الحفاظ على كيان الدولة العثمانية، وأصبحت تطمح وطمع في احتلال أجزائها الواحد تلوى الآخر ابتداءً بمصر وعدن، وبعد أن كانت تكتفي بتشجيع واحتضان المناوئين للدولة العثمانية من العرب والأتراك، وجدت نفسها إثر الهزائم المتتالية التي مني بها الحلفاء في مطلع الحرب العالمية الأولى مضطرة للسعي الجدي

---

[1] نجدة فتحي صفوة، **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز) 1916**، دار الساقي، بيروت- لبنان، ط.1، 1996، مجل.2، ص-ص.73-74

[2] عبد اللطيف بن محمد الحميد، **المرجع السابق**، ص.30

[3] موريس جيمس، **الملوك الهاشميون**، ترجمة يوسف المقدادي، دار الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، ط.1، 2009، ص.86

[4] نجدة فتحي صفوة، **المرجع السابق**، مجل.1، ص.83

إلى فصل العرب عن الدولة العثمانية والإجهاز عليها، فقامت بمحاولة من خلال اللورد كيتشنر والسير رونالد ستورزسكريتر الشؤون الشرقية في دار الاعتماد البريطاني، ومكماهون للاتصال بالشريف حسين عن طريق ابنه عبد الله عندما كان متجها من مكة إلى القسطنطينية مرورا بالقاهرة، وقد حاول الأمير عبد الله بدوره وبأسلوب حذر أن يعرف موقف الإنجليز إن قام الأتراك بعزل والده من شرافة مكة وقيام ثورة عربية في الحجاز[1].

رغم أن هذه المحادثات لم تنته إلى نتيجة عملية لكنها كانت ذات أثر فعال في سير الأحداث المستقبلية، فقد كتب كيتشنر إلى حكومته قائلا: (إن من المفيد مراقبة التطورات لأن العرب يبدون متحمسين)، كما أشار ستورز في مذكراته (أن الأمير عبد الله سأله إن كانت بريطانيا على استعداد لتقدم إلى الشريف... المدافع الرشاشة للدفاع ضد الأتراك).

ثم تساءل الإنجليز عن موقف الشريف حسين في حال دخول الدولة العثمانية الحرب إلى جانب ألمانيا ضد بريطانيا وهل سيكون معنا أو علينا؟ وتلقوا الرد من الأمير عبد الله الذي جاءته رسالة أخرى من السير ريجنالد وينجيت الحاكم الإنجليزي العام للسودان، لكن الشريف حسين في هذه المرحلة اكتفى بالحياد وعدم تقديم أي مساعدة للدولة العثمانية التي كانت قد دخلت الحرب فعليا في 29 أكتوبر 1914م، وتم الاتفاق على أنه في حال مساعدة العرب لبريطانيا في الحرب ضد العثمانيين فهي تتعهد بمنع وقوع أي أذى على بلاد العرب، وأنه من الممكن تولي عربي منصب الخلافة في مكة والمدينة[2].

اندفعت بريطانيا في أفريل 1915م إلى أبعد من ذلك حينما خولت السير ريجنالد وينجيت حاكم السودان، إذاعة تعميم حكومي يجعل الشرط الأساسي للصلح عند انتهاء الحرب، بقاء شبه الجزيرة العربية والأماكن المقدسة الإسلامية في حوزة دولة مستقلة ذات سيادة[3].

ارتبط الشريف حسين ببريطانيا عن طريق مجموعة من المراسلات المتبادلة بينهما في مرحلة المفاوضات وفي مرحلة الاتفاق، فمراسلات مرحلة المفاوضات بدأت من جويلية 1915م حتى جانفي 1916م، وتناولت مسألة المساعدة المتبادلة، مسألة الحدود، وعددها أربع رسائل من الشريف وأربعة ردود من السير مكماهون، أما مراسلات مرحلة الاتفاق التي كان آخرها رسالة هنري مكماهون بتاريخ 10 مارس 1916م، فهي تناولت متطلبات الإعداد للثورة من توفير السلاح والذخائر والأموال والمؤن.

---

[1] موفق بني المرجة، **صحوة الرجل المريض أو السلطان عبد الحميد الثاني والخلافة الإسلامية**، مؤسسة صقر الخليج للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الكويت، 1984، ص–ص.286–287

[2] موفق بني المرجة، **المرجع نفسه**، ص.286

[3] موفق بني المرجة، **نفسه**، ص.287

ثالثا- مراسلات حسين -مكماهون[1]:

- **المراسلة الأولى:**

- 14 جويلية 1915م أرسل الشريف حسينمذكرة إلى مقر المعتمد البريطاني في القاهرة، اشتملت على ملخص لبروتوكول دمشق الذي يتضمن الشروط التي يشترطها العرب نظير مشاركتهم في الحرب ضد الدولة العثمانية وحلفائها، مع إضافة شرطين يتعلقان به شخصيا وهما: أن تدعم بريطانيا إعلان خليفة عربي للمسلمين، وأن البنود الخاصة بالمساعدة المتبادلة تظل سارية مدة خمسة عشر عاما، وقد تمدد باتفاق الطرفين.
- قال ستورز في تعقيب له على هذه الرسالة (ينبغي للحسين أن يرضى بأن نسمح له بالاحتفاظ بولاية الحجاز) وأيضا إن الحسين يعرف أنه يطلب كأساس للمفاوضات أكثر بكثير مما له الحق فيه.
- 30 أوت 1915م، جاء رد المندوب السامي البريطاني السير هنري مكماهون مراوغا بدافع إبقاء الخيوط متصلة مع الحسين، فلم يتضمن ردا صريحا بالقبول أو الرفض، ذاكرا له: (أن مصالح العرب هي مصالح بريطانيا، ومصالح بريطانيا هي مصالح العرب)، وإن بحث الحدود ينبغي تأجيله إلى ما بعد انتهاء الحرب.

- **المراسلة الثانية:**

- أرسل الحسين رسالة أخرى بتاريخ 09 سبتمبر 1915م إلى مكماهون تعبر عن دهشته مما في رده من غموض وبرودة وتردد، واتهمه فيها بالإحجام عن مناقشة موضوع الحدود موضحا أن تلك المطالب والاقتراحات ليست صادرة عن شخصه وحده، بل هي مقترحات شعب بأسره، وأن قضية الحدود المطروحة تعتبر شرطا أساسيا تتوقف عليه نتيجة المفاوضات من حيث المرافقة أو الرفض.
- 24 أكتوبر 1915م جاء رد مكماهون ويتضمن اقتراحات ومناقشة لموضوع الحدود، حيث أشار إلى أن بريطانيا ستعترف باستقلال العرب ضمن المنطقة التي حددها الشريف حسين باستثناء أجزاء معينة وتحديدا ولايتي أدرنة والإسكندرونة، وكذلك المنطقة الواقعة غرب خط دمشق، حمص، حماه، حلب، البصرة وبغداد، وأن تلك المناطق التي ترتبط بمعاهدات الحماية على شواطئ الخليج العربي لا تدرج ضمن النقاشات وكذلك عدن.

---

[1] للاطلاع على هذه المراسلات يراجع: طارق عبد الفتاح الجعبري وآخرون، " قراءة في الرسائل الجانبية لمراسلات حسين- مكماهون "، **مجلة دراسات بيت المقدس**، السنة الثامنة عشر، العدد الأول، مجمع دراسات بيت المقدس (إسراء)، المملكة المتحدة، صيف 2018، ص-ص71-92 ؛ محمد أسعد طلس، **المرجع السابق**، مجل.2، ج.8، ص-ص.58-60

- **المراسلة الثالثة:**

- 5 نوفمبر 1915م، أوضح الشريف ردا على رسالة مكماهون موافقته باستثناء ولاية أدرنة والمناطق الخاصة بالأمراء العرب، ووافق أن تحتل القوات البريطانية العراق لفترة ما بعد الحرب وتلك الأجزاء على أن يكون احتلالا مؤقتا وتدفع بريطانيا مقابل ذلك معونة مالية للدولة العربية الناشئة.
- أعرب مكماهون في رده عن ارتياحه لاستثناء مرسين من حدود البلاد العربية، لكنه ظل مصرا على تحفظه في موضوع المناطق الساحلية الواقعة في سوريا.

- **المراسلة الرابعة:**

- 1 جانفي 1916م، جاء رد الشريف حسين في رسالته الرابعة أن ما يتعلق بقضية العراق، فإنني راغب في تقوية ثقة بريطانيا بنواياها لذلك أدع أمر تقدير المبلغ إلى حكومة بريطانيا، أما بالنسبة للمناطق الساحلية من بلاد الشام فأشار إلى أنه حريص على اجتناب ما يعكر صفو العلاقات بين فرنسا وبريطانيا العظمى.
- 25 جانفي 1916م كان جواب مكماهون على هذه الرسالة مكررا عما سبقها وأثنى فيها على رغبة الشريف حسين تجنب كل ما من شأنه الإساءة إلى تحالف بريطانيا وفرنسا.

- **المراسلة الخامسة:**

- من حسين إلى مكماهون في 18 فبراير 1916م، تضمنت مناقشة التحضيرات الأولية للثورة، والطلب من مكماهون 50.000 جنية إسترليني ذهبًا إضافة إلى أسلحة وذخيرة وطعام بانتظار المتطوعين في جيش الأمير فيصل، فكان رد مكماهون إلى الحسين في 10 مارس 1916م، بموافقة بريطانيا على الطلبات (يسرني أن أخبركم بأن حكومة جلالة الملك صادقت على جميع مطالبكم).

وبهذا انتهت المراسلات بين الحسين ومكماهون.

مناقشة المراسلات:

أ. لم يتم التوقيع على أية وثيقة في تلك المراسلات، كما لم يجتمع الفرقاء الرئيسيون فيها.

ب. كانت العهود البريطانية في مجملها مميعة ومرنة بحيث لا يمكن اعتمادها كعقود التزام بين طرفين في أي محكمة قانونية، فكانت بداية مشؤومة لتحالف تم إعداده تحت ضغط الحرب.

ج. خلفت تلك المراسلات آثارا سلبية على المنطقة العربية وعلى شعوبها وجعلتها تعاني إلى يومنا هذا.

د. لم يكن ممثلي بريطانيا مستعدين لدفع ثمن الدعم العربي، فكانت هناك مفاوضات أخرى تجري بشكل سري في نفس الفترة الزمنية بين الدبلوماسي الفرنسي فرنسوا جورج بيكو والبريطاني مارك سايكس والروسي سيرغي سازونوف لتقسيم تركة الدولة العثمانية بينهم[1].

رابعا- أسباب اختيار بريطانيا للشريف حسين:

يعتقد بعض المؤرخين[2]، أن اختيار بريطانيا للشريف حسين يعود إلى ثلاثة أمور وهي:

- الأمر الأول يتعلق بمكانة الشريف حسين لدى القوميين العرب، فهو يتمتع بمكانة كبيرة وقبول لدى هؤلاء القوميين الذين رشحوه في وقت سابق لتزعم الثورة العربية، وهذه المكانة استمدها من نسبه إلى الرسول- صلى الله عليه وسلم، وتوليه إمارة مكة وحماية الأماكن المقدسة[3].
- الأمر الثاني الذي استغلته بريطانيا، هو لعب ورقة العداوة الموجودة بين الشريف حسين والاتحاديين، الذين بدؤوا في انتهاج سياسة مركزية متشددة بعد عام 1908م، وكان التخلص من نظام الشرافة في الحجاز من أولويات الاتحاديين الذين عملوا على هذا الأمر منذ استلامهم زمام الأمور في الدولة بعد إعادة العمل بالدستور سنة 1908م[4]، وكان هذا الأمر يقلق بال الشريف حسين، الذي رأى أن اصطدامه بالدولة العثمانية وشيك الوقوع، فأخذ يتطلع إلى دولة كبرى لمساعدته، ولم تكن هذه الدولة سوى بريطانيا، التي رأت من جانبها أن مركز الشرافة الديني إذا تطور إلى خلافة عربية، يستطيع أن يحول ولاء مسلمي الهند عن الخلافة العثمانية إلى الخلافة العربية، ومن القسطنطينية إلى مكة[5].
- الأمر الثالث وراء اختيار الشريف حسين، فهو الأهمية الدينية التي تتمتع بها الحجاز عبر التاريخ في العالم الإسلامي، فإذا ضمن البريطانيون وقوف زعماءه موقف التحالف والود معهم ففي ذلك ضمانة لعدم تعرض مواصلاتهم للخطر، وفي نفس الوقت إضعاف لدعوة الجهاد التي نادى بها السلطان العثماني[6]، هذا ما أكده أحد البريطانيين قائلا: (أن أعظم خدمة أدارها الشريف لبريطانيا كانت في نوفمبر 1914م عندما رفض دعوة الجهاد التي نادت بها تركيا بإعلان الحرب الدينية المقدسة)[7].

---

(1) محمد أنيس، **الدولة العثمانية والعالم العربي**، ص.273

(2) من هؤلاء المؤرخين نذكر الغالي غربي، **المرجع السابق**، ص-ص.254-255

(3) محمد أنيس، **الدولة العثمانية والشرق العربي 1516-1914**، ص.277

(4) محمد أنيس، **الدولة العثمانية والعالم العربي**، ص-ص.266-267

(5) محمد أنيس، **الدولة العثمانية والشرق العربي 1516-1914**، ص-ص.277-278

(6) عبد الرحمان برج، **دراسة في التاريخ العربي الحديث والمعاصر**، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة- مصر، 1977، ص.165

(7) نقلا عن الغالي غربي، **المرجع السابق**، ص.255

المحور السادس:

ثورة العرب ضد الأتراك 1916م

أولا- تعريف الثورة العربية

ثانيا- أسبابها

ثالثا- أهدافها

رابعا- التحضير للثورة

خامسا- إعلان الثورة

سادسا- نتائج الثورة العربية

سابعا- موقف بلدان المشرق العربي من الثورة العربية

تمهيد:

كان من نتائج سياسة المركزية، وسياسة التتريك التي انتهجتها حكومة الاتحاديين أو الاتحاد والترقي، والتي تم تشكيلها عقب إعادة العمل بالدستور سنة 1908م، أن دفعت بزعماء العرب وقادتهم إلى التفكير في العمل المسلح ضد هذه الحكومة للتحرر من هيمنتها وعنجهيتها، وقد وجدوا في الشريف حسين بن علي أمير مكة الشخص المناسب لقيادة وتزعم هذا العمل المسلح، لاسيما وأنه يحظى بمكانة كبيرة لدى أغلب العرب، كما أنه مؤيد ومدعم من أطراف دولية قوية ونافذة كبريطانيا، وهنا يطرح الإشكال التالي:

إلى أي مدى وفق الشريف حسين في عمله المسلح ضد الدولة العثمانية بقيادة حكومة الاتحاد والترقي ؟

أولا- تعريف الثورة العربية:

مجموع العمليات التي قام بها الشريف حسين بن علي، شريف مكة ضد الاتحاديين الطورانيين الذين كانوا يهيمنون على دواليب الحكم في الدولة العثمانية، وقد استخدم الثورة لتوحيد كلمة عرب شبه الجزيرة ضد ظلم الأتراك ــ الاتحاديين ــ ووجه جهوده للعناية بالوحدة العربية وحفظ استقلال العرب.

وتعرف أيضا على أنها الثورة التي قام بها العرب بقيادة الشريف حسين وبدعم من بريطانيا ضد الدولة العثمانية في جوان 1916م، وكانت تهدف إلى إقامة دولة عربية موحدة مستقلة، حيث أن هذه الثورة لم تكن ثورة حجازية بل عربية استهدفت تحرير الأقطار العربية واستقلالها ووحدتها[1].

ثانيا- أسبابها:

في 29 جوان 1916م، أصدر الشريف حسينبيانا يدعو فيه المسلمين إلى الثورة على الدولة العثمانية وقد بدأه بقوله: (هذا منشورنا العام إلى إخواننا المسلمين ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وأنت خير الفاتحين)، إلا أننا نعتقد أن ثورته لم تكن ضد الدولة العثمانية كدولة ولا ضد شخص السلطان بقدر ما كانت ضد الاتحاديين الذين يهيمنون على مفاصل الدولة وكان له عليهم مآخذ كثيرة من بينها[2]:

أ. سلبهم سلطة السلطان وحقوقه في اختيار المرشحين لشغل المناصب العليا في الدولة.

---

[1] محمد رشيد رضا، " أحوال العالم الإسلامي "، **مجلة المنار**، مجلد 24، ج.2، القاهرة- مصر، 16 فبراير 1923، ص-ص.21-22

[2] كليب سعود الفواز، **المراسلات المتبادلة بين الشريف حسين والعثمانيين 1908-1918 (دراسة تحليلية)**، دائرة المكتبة الوطنية، د.ب، 1997، ص-ص.159-162 ؛ محمد قن، **الخلافة العثمانية وصدى سقوطها في الجزائر ومصر 1293-1342هـ/1876-1924م**، مذكرة ماجستير، قسم التاريخ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص.153

ب. تلاعبهم بأموال الدولة وأخذها بالقروض.

ج. زجهم بالدولة في حروب أوروبية عقيمة خرجت منها خاسرة، واتخاذهم من هذه الحروب مطية لاستنزاف ثروة الأمة، وذريعة للتنكيل بجميع المخالفين لهم.

د. إضاعتهم لأغلب ولايات الدولة لاسيما في أوروبا الشرقية كالبوسنة والهرسك وألبانيا ومقدونيا،وفي شمال إفريقياكطرابلس الغرب.

هـ. إثارتهم الأحقاد بين مختلف العناصر العرقية المكونة للدولة العثمانية لانتهاجهم سياسة تتريك شعوبها لاسيما في المشرق العربي، مما أوجد هوة سحيقة بين العرب والأتراك.

و. اضطهادهم للعرب ومحاولتهم وأد اللغة العربية في جميع الولايات العربية بإلغاء استخدامها في المدارس والدواوين والمحاكم، ويعتبر ذلك من أكبر المفاسد التي ارتكبوها في حق الدولة والعرب.

ز. انحرافهم عن الدين وتشجيعهم للفئات التي تهاجم الإسلام.

ح. مصادرتهم لممتلكات وأموال أغلب العائلات العربية وطردهم إلى بلاد الأناضول لاسيما المغضوب على أفرادها لأسباب سياسية.

ط. انتهاكهم حرمة الكعبة الشريفة واستهانتهم بالسلطان، وأن السكوت على تصرفات هذه الفئة الباغية ليس من مصلحة الدين والدولة.

ويعتقد جورج أنطونيوس ـ صاحب كتاب يقظة العرب ـ أن ثورة الشريف حسين هي ثورة إسلامية وقومية، لأن الشريف حسين جعل منها واجب ديني وقومي حينما هاجم الأعمال المنافية للإسلام التي قام بها الاتحاديين كالطغيان، والإعدامات التي قام بها جمال باشا وأنور باشا وطلعت باشا، وحملهم المسؤولية المباشرة على أعمال الإرهاب في بلاد الشام[1].

ثالثا- أهدافها:

يمكن تلخيص أهداف الثورة في الآتي[2]:

أ. تكوين دولة عربية مستقلة باعتبار العنصر العربي من أقدم الأمم وأرقاها وذو مجد عظيم.

ب. إنقاذ الحجاز مهد الإسلام مما حل به من بلاء وشقاء على يد العثمانيين، وتخليصه من الحكم التركي البعيد عن الدين.

---

[1] جورج انطونيوس، **يقظة العرب**، تعريب علي حيدر الركابي، مطبعة الترقي، دمشق- سوريا، 1365هـ/1946م، ص.232.

[2] كليب سعود الفواز، **المرجع السابق**، ص-ص.162-163 ؛ محمد أنيس، **الدولة العثمانية والعالم العربي**، ص-ص.276-277

ج. الانسلاخ عن الدولة العثمانية.

د. تخليص العرب والبلاد العربية رمة من نير الظلم التركي الذي أثقل كاهلهم.

يظهر أن للشريف حسين أهداف خاصة نلمسها في عرض علاقته ببريطانيا عن طريق مراسلته مع السير مكماهون.

رابعا- التحضير للثورة:

بعد التحالف البريطاني الحسيني من أجل إنهاء الحكم العثماني في المنطقة العربية وتأسيس دولة عربية مستقلة وموحدة، كلف الشريف حسين ابنه الأمير فيصل بالاتصال بزعماء الحركات والجمعيات العربية المعارضة، فأرسله في مهمة إلى اسطنبول في 15 مارس 1915م،لإفساح المجال أمامه للمرور بدمشق والاتصال بهذه الزعامات والقيادات، فسافر فيصل إلى الشام والتقى بزعماء الجمعيات العربية واتفق معهم على تفويض الشريف حسين ليكون الناطق الرسمي لهمفي أي مفاوضات مستقبلية مع بريطانيا، شريطة أن يتبنى برنامجهم السياسي الذي يضم المقترحات التالية[1]:

أ. اعتراف بريطانيا باستقلال البلاد العربية الممتدة من حدود تركيا شمالا والمحيط الهندي جنوبا باستثناء عدن وحدود إيران شرقا إلى البحرالمتوسط والبحر الأحمر غربا.

ب. إلغاء جميع الامتيازات الأجنبية التي منحتها الدولة العثمانية.

ج. عقد معاهدة دفاعية بين الدولة العربية المستقلة وبريطانيا.

د. استحواذ بريطانيا على كل المشاريع الاقتصادية في البلاد العربية.

هـ. وقف هذا التعاون مع بريطانيافي حالة ما اتضح أن هناك أطماع أوروبية في المنطقة العربية، أو في حالة تعاون بريطانيا مع تركيا.

بعد أن قام الشريف حسين بجميع الترتيبات اتصل بالانجليز وأبلغهم موافقته على القيام بالثورة ضد الدولة العثمانية إذا تلقى المساعدة الفاعلة، فسارعت بريطانيا إلى طمأنته بأنها تضمن له البقاء في الشرافة على مكة، وستحميه من كل عدوان وستقدم له المساعدات التي يحتاجها[2].

---

[1] زهدي عبد المجيد سمور، **تاريخ العرب المعاصر**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة- مصر، 2008، ص.42.

[2] زهدي عبد المجيد سمور، **المرجع نفسه**، ص.44.

خامسا- إعلان الثورة:

بعد أن تغلب الشريف حسين على آخر ما تبقى لديه من تردد، دعا العرب إلى إشعال لهيب الثورة ضد الأتراك العثمانيين، وفعلاً شبت هذه الثورة في 05 جوان 1916م، وقاد أولاده الأربعة علي وعبد الله وفيصل وزيد، مفارز القبائل الثائرة واستولوا على جدة وكذلك على مينائي ينبع وأم لج، واضطروا الأتراك العثمانيين الذين كانوا في مكة إلى اللجوء إلى القلعة، حيث استسلموا بعد شهر واحد، كما استسلمت حامية الطائف التركية في المدينة في سبتمبر 1916م، وقبيل هذا الوقت حوصر قسم من القوات التركية في المدينة، بينما كان القسم الآخر يحمي سكة الحجاز، فأصبحت القوات التركية المرابطة في عسير واليمن في عزلة تامة[1].

لم تمضي ثلاثة أشهر حين تمكنت قوات الشريف حسين من الاستيلاء على مدن الحجاز، عدا المدينة المنورة حيث بقيت الحامية العثمانية محاصرة فيها إلى ما بعد انتهاء الحرب، وقد انضم إلى قوات الثورة في الحجاز الضباط العرب الذين فروا من الجيش العثماني، فنظموا قوات على أسس الجيوش النظامية، ووصلتهم بعض المعدات من الحلفاء بعد أن أدركوا أهمية الثورة لهم، فقد قيدت هجوم الجيوش العثمانية الألمانية إلى جنوب الجزيرة، وبذلك أصبحت المنطقة الممتدة من البحر الأحمر إلى الخليج العربي، بعد انضمام ابن سعود إلى الحلفاء، منطقة موالية للحلفاء، وظلت قوات الشريف حسين تحقق انتصارات حتى وصلت إلى العقبة في جويلية 1917م، واتخذت منها نقطة ارتكاز لتحركاتها، وتمكنت من الوصول إلى دمشق في أكتوبر 1918م، ودخلت معها الجيوش البريطانية، ثم استمرت قوات الشريف حسين في زحفها فدخلت حمص، وحماه وحلب، ولم يمض شهر حتى تم الاستيلاء على سوريا بكاملها، وشكل الأمير فيصل حكومة عربية في دمشق وطفقت الأعلام العربية ترفرف على جميع المدن السورية[2].

---

[1] لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربية الحديث**، دار الفرابي، بيروت- لبنان، ط.9، 2007م، ص.416

[2] محمد بديع شريف وآخرون، **دراسات تاريخية في النهضة العربية الحديثة**، وضع خطتها وقام بمراجعتها وترتيبها محمد شفيق غربال، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة- مصر، د.س، ص-ص.133-135 ؛ محمد علي القوزي، **دراسات في تاريخ العرب المعاصر**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، ط.1، 1999، ص-ص.10-11

سادسا– نتائج الثورة العربية:

إن المتتبع لأحداث الثورة العربية الكبرى سيلاحظ أن كل ما ترتب عنها كان في صالح الدول الاستعمارية الكبرى وفي مقدمتها بريطانيا وفرنسا، وكمثال على ذلك[1]:

أ. اتفاقية سايكس بيكو التي تم من خلالها تعيين مناطق نفوذ الدولتين في المنطقة العربية.

ب. قيام بريطانيا بتنصيب الأمير فيصل ملكا على العراق وعبد الله حاكما على شرق الأردن هادفة بذلك إلى استعمار فلسطين والعراق بطريقة غير مباشرة ودون تكلفة كبيرة.

ج. سلب سكة حديد الحجاز التي أنشأها السلطان عبد الحميد الثاني من العرب، وبالضبط من الشريف حسين، وذلك بعد أن وضعها هذا الأخير تحت تصرف الحلفاء أثناء فترة الحرب.

د. استبعاد الأمة العربية من طرف بريطانيا وفرنسا وجعل جميع بلادها تحت سلطتها.

هـ. إضعاف الأمة العربية وقطع أوصالها.

و. تضرر العرب بعد مشاركتهم في الحرب العالمية الأولى وهي حرب لا تعنيهم في شيء، وقد دافعوا بغير سبب ودون مقابل عن مصالح بريطانيا وفرنسا.

ز. جعل فلسطين وطن قومي لليهود استنادا إلى أسباب باطلة.

ح. رسم حدود سياسية لفلسطين وتمييزها عن محيطها العربي وذلك لأول مرة في تاريخها، ثم جعلها وطنا لليهود.

ط. تقسيم كل مناطق المشرق العربي بين فرنسا وبريطانيا ما عدى مكة والمدينة باعتبارهما أماكن مقدسة تثير المسلمين في كل بقاع العالم.

ي. اكتشف العرب بعد انتهاء الثورة أنهم أنهوا الوجود العثماني واستقدموا الاحتلال البريطاني الفرنسي.

سابعا– موقف بلدان المشرق العربي من الثورة العربية:

كان موقف بلدان المشرق العربي من الثورة العربية مختلفا من بلد إلى آخر في بعض جزئياته تبعًا لطبيعة الظروف التي تحيط بكل من هذه البلدان، ففي العراق مثلاً نجد أن الجزء الذي كان منه ما يزال تحت الحكم العثماني، وقف موقف المعادي من الثورة لارتباط المسلمين في هذا الجزء بعاطفة الولاء نحو

---

[1] سيار كوكب علي الجميل، **المرجع السابق**، ص–ص.524–525 ؛ أمين سعيد، **الثورة العربية الكبرى (تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن)**، مكتبة مدبولي، القاهرة– مصر، د.س، مجل.1، ص–ص.316–323 ؛ محمد كمال الدسوقي، **الدولة العثمانية والمسألة الشرقية**، دار الثقافة للطباع والنشر والتوزيع، القاهرة– مصر، 1976، ص.119 ؛ محمد أسعد طلس، **المرجع السابق**، مجل.2، جـ.8، ص–ص.73–76 ؛ محمد أنيس، **الدولة العثمانية والعالم العربي**، ص–ص.287–288

الخلافة، ولأنهم كانوا ينظرون إلى حكومة الهند الانجليزية نظرة يشوبها شك، لأن حكومة الهند كانت ذات مطامع في العراق، إذ تعده ميدانًا لاستعمال مقبل، أما الجزء الآخر من العراق والذي كان قد وقع فعلا تحت الاحتلال البريطاني كان موقفه من الثورة مختلفا تمامًا[1].

أما في شبه الجزيرة العربية، فقد رحب سائر الحكام في هذه المنطقة بالثورة عدا ابن الرشيد وإمام اليمن ، وعبر هؤلاء الحكام عن تأييدهم لها في مهرجان عقدوه في العشرين نوفمبر بالكويت، وكان فيمن حضر ذلك الاجتماع ابن سعود وأمير الكويت، وشيخ المحمرة خزعل الكعبي مع ما يزيد على مائة وخمسين شخصًا فيهم عدد من صغار الشيوخ الأقوياء، وألقى ابن سعود في المجتمعين خطابًا بليغا لخص فيه الموقف فأثار حماسة منطقة النظير، وفي ذلك الخطاب حث العرب على أن ينضووا تحت راية كلا من انجلترا والعرب، وسرت أخبار الاجتماع وكلمات ابن سعود في مختلف ربوع الجزيرة سريان النار في الهشيم[2].

وفي مصر فإن الدوائر التي كانت تميل إلى الدولة العثمانية فقد استقبلت أنبأ الثورة بامتعاض، وحاولت أن تهون من أمرها وخطرها ومن إمكانية نجاحها في تحقيق غايتها، أما الأطراف العميلة والموالية للبريطانيين فقد هللت وصفقت لهذه الثورة، ودعت لها بالنصر، حالها في ذلك حال الجالية العراقية والجالية السورية في مصر، اللتان تلقتا أنبأ الثورة بحماسة وأفسحتا لها صدر الصحافة لما لهما يومئذ من نفوذ في صحف القاهرة، لاسيما السوريون[3].

هكذا كان موقف بلدان المشرق العربي من الثورة العربية، رغم نشاط الشريف عبد الله في الدعاية اللازمة لهذه الثورة، محاولا إبراز أن البريطانيين والعرب حلفاء وأن مصلحة الأمتين واحدة، وأن هدف العرب من تحالفهم مع الانجليز هو إنشاء دولة عربية موحدة ومستقلة تشمل فلسطين، كما وجه الشريف حسين منشورًا[4] إلى كافة العرب، وإلى العرب العاملين في الجيش العثماني خاصة، طالب فيه الضباط

---

(1) هشام سوادي هاشم، **تاريخ العرب الحديث 1516-1918**، ص.312

(2) جورج انطونيوس، **المرجع السابق**، ص.230

(3) جورج انطونيوس، **المرجع نفسه**، ص-ص.231-232

(4) للاطلاع على نسخ طبق الأصل من المناشير التي كان الشريف حسين قد بعث بها إلى العرب خلال الثورة التي قادها سنة 1916م، يراجع: أبو القاسم سعد الله، **بحوث في التاريخ العربي الإسلامي**، عالم المعرفة، الجزائر، ط.خ، 2011، ص-ص.257-277

والجنود العرب بالفرار من الجيش العثماني والالتحاق بالجيش البريطاني، وقد وقع الشريف حسين هذا المنشور على أنه شريف مكة المكرمة وأميرها وملك البلاد العربية[1].

[1] سليمان موسى، **الحركة العربية (المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة 1908–1924)**، دار النهار للنشر، بيروت– لبنان، ط.3، 1986، ص.308

المحور السابع:

انعكاسات سقوط الدولة العثمانية

على العرب

أولا- أسباب سقوط الدولة العثمانية

ثانيا- انعكاسات سقوط الدولة العثمانية على العرب

تمهيد:

أخذت الدولة العثمانية في التقلص التدريجي منذ زمن السلطان سليم الثاني وخاصة عندما بدأ العثمانيون يخسرون في معاركهم الأراضي الأوروبية التي كانت تابعة لهم، حيث ظهرت عليها علامات الضعف والتقهقر، وخير دليل على ذلك توقيع الدولة العثمانية لمعاهدة كارلوفيتز التي كانت بمثابة اعتراف منها بهزيمتها وتراجع قوتها، فلأول مرة يوقع فيها العثمانيون الصلح كمنهزمين حيث تخلوا بموجبها على مناطق سيطروا عليها منذ فترة طويلة، كما أن توقفهم عن الفتوحات دليل آخر على ضعفهم والذي انعكس على شخصية السلاطين أنفسهم، فمنذ وفاة السلطان سليمان القانوني وحتى حكم السلطان سليم الثالث لم يظهر أي سلطان قوي، وبعد مشاركة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى إلى جانب ألمانيا وانهزامها أمام الحلفاء فقدت كل المناطق التابعة لها في أوروبا وفي آسيا وإفريقيا، فتقلص نفوذها وأطلق الأتراك عليها اسما جديدا وهو الدولة التركية، وسقط نظام الخلافة وكانت هزيمة الدولة الإسلامية هي هزيمة للعالم الإسلامي، وهنا يطرح الإشكال التالي:

ما مدى تأثر العالم العربي بسقوط الدولة العثمانية ؟

أولا- أسباب سقوط الدولة العثمانية:

نعتقد أن دخول الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى إلى جانب دول الوسط وضد دول الحلفاء قد عجل بانهيارها، إذ أن انخراطها هذا في الحرب أعطى لهؤلاء الحلفاء فرصة من ذهب لاحتلال أجزاء كثيرة وكبيرة من أراضيها قبل أن يقوموا بإرغامها على توقيع هدنة مدروسة عام 1918م التي نصت على استسلام الدولة العثمانية لقوات الحلفاء دون قيد أو شرط، وفي عام 1923م، وقعت مع الحلفاء معاهدة لوزان التي نصت بنودها على الاعتراف بعودة السيادة التركية على أراضيها، ثم أصدر المجلس الوطني التركي في 01 مارس 1924م قانونا جديدا نص على تأسيس الجمهورية التركية الحديثة وانتخاب مصطفى أتاتورك رئيسا للجمهورية.

لكن رغم ما تقدم يمكن القول أن هناك عديد الأسباب التي ساهمت ومهدت بشكل أو بآخر لسقوط الدولة العثمانية، وهذه الأسباب يمكن أن نصنفها إلى أسباب داخلية، وأسباب خارجية.

1- الأسباب الداخلية:

وهي ما تعلق بالدولة العثمانية ذاتها دون تدخل أطراف خارجية فيها، وهذه الأسباب تتنوع بين سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، ويمكن أن نلخصها على الشكل التالي:

1-1- الأسباب السياسية:

وهذه الأسباب كثيرة ومتنوعة إلا أننا سنلخص أهمها في النقاط التالية:

- ضعف السلاطين خاصة بعد عهد سليمان القانوني حيث اهتموا بشؤونهم الخاصة وأهملوا الدولة، ونتيجة لذلك استلم الصدر الأعظم زمام الأمور فأصبحت بيده السلطة الفعلية، فمنذ وفاة السلطان سليمان القانوني عام 1566م إلى عام 1718م حكم الدولة العثمانية ثلاثة عشر سلطانا، ظهرت عليهم ملامح الضعف[1]، كما كان لزواج السلاطين من الأوروبيات أثر على الدولة وذلك من خلال تدخلهن في الشؤون السياسية للدولة[2].
- ضعف الجيش العثماني (الانكشاري) حيث عمل على التمرد الدائم على سلاطين الدولة والتدخل في الشؤون الخاصة بالحكم، بل وصل بهم الأمر إلى عزل وقتل السلاطين والقيام بمؤامرات وفتن أدت إلى ضعف الدولة[3]، وقد قضى عليهم السلطان محمود الثاني عام 1826م.
- اتساع مساحة الدولة العثمانية وعجزها عن الدفاع عن حدودها، حيث وصلت الدولة إلى أقصى اتساعها في زمن السلطان سليمان القانوني، وامتدت إلى ثلاث قارات (آسيا، أوروبا، إفريقيا) وأصبح البحر المتوسط بحرا عثمانيا، وهذا ما صعب على الدولة العثمانية حماية هذا الإقليم الواسع من الأخطار الخارجية (روسيا، فرنسا، بريطانياوغيرها)[4].
- كما أن هذا التوسع شجع المناطق البعيدة عن السلطة المركزية على الثورة لا سيما أمام عجز الدولة العثمانية عن فرض سيطرتها على أغلب ولاياتها ومقاطعاتها، وهذا ما أدى إلى ظهور عدة حركات انفصالية بها منذ القرن السابع عشر الميلادي حيث حاول عدة ولاة الاستقلال بولاياتهم نذكر منهم: فخر الدين المعني الثاني في لبنان، وآل العظم في سوريا، والأسرة القرامنلية في ليبيا والحسينية في تونس، ومحمد علي في مصر الذي أراد تشكيل دولة عربية تضم مصر وبلاد الشام والسودان وشبه الجزيرة العربية[5].

---

(1) إسماعيل أحمد ياغي، **المرجع السابق**، ص.139

(2) إسماعيل أحمد ياغي، **المرجع نفسه**، ص.25

(3) عبد الكريم رافق، **العرب والعثمانيون 1516-1916**، مكتبة التاريخ العثماني، دمشق- سوريا، ط.2، 1993، ص.120

(4) تيسير جبارة، **تاريخ الدولة العثمانية 1280-1924م**، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، جامعة القدس المفتوحة، رام الله- فلسطين، 2015، ص.179

(5) لوتسكي، **المرجع السابق**، ص.32

بالإضافة إلى الثورات الدينية ومن أهمها الثورة الزيدية في اليمن، والحركة الإصلاحية التي قام بها محمد بن عبد الوهاب في نجد[1].

كما أثرت الحروب التي خاضتها الدولة العثمانية مع الدول الأوروبية على خزينة الدولة، وأدت إلى إفقارها وفقدان أراض لها في أوروبا، وأطلق عليها الروس الرجل المريض، وقد كان الصراع الروسي العثماني طويلا جدا، وكذا صدامها مع النمسا وهذا ما أنهك القوة العسكرية العثمانية وأجبر الدولة على توقيع معاهدات تعترف فيها بهزيمتها وسلخ أراض عنها، مثل معاهدة كارلوفيتز عام 1699م مع النمسا ومعاهدة كوجوك كينارجا عام 1774م مع روسيا، والتي فقدت بموجبها عدة أجزاء من أراضيها وسمحت بإنشاء قنصليات في مناطق مختلفة من الدولة العثمانية وكنائس في القدس وغيرها[2].

1-2- الأسباب الاقتصادية:

إن ضعف التجارة والصناعة وإهمال الزراعة، وكثرة المشاكل المالية وتبديل العملة النقدية دلالة على ضعف الدولة العثمانية، إضافة إلى ازدياد مصاريف القصر، والترف والبذخ الذي كان يتمتع به السلطان وحاشيته مقابل قلة دخل الدولة، فجميع مرافق الحياة ترتكز على الدعامة الاقتصادية والمالية.

فبعد اكتشاف رأس الرجاء الصالح، تحولت الطرق التجارية حول إفريقيا إلى أوروبا، وأصبحت السواحل الشرقية للبحر المتوسط منطقة غير هامة تجاريا وهذا ما أدى إلى اضطراب التجارة، كما كانت التجارة الداخلية أيضا ضعيفة وذلك لاعتمادها على الأسواق الخارجية، وفي المقابل استفاد التجار الأجانب من امتيازات مهمة بسبب إعفائهم من الضرائب، وفي المقابل تم فرض ضرائب كبيرة وكثيرة على الفلاحين مما اضطر أغلبهم إلى هجرة أراضيهم، وهذا ما أدى بدوره إلى إخراج هذه الأراضي من مجال الإنتاج الزراعي، إضافة إلى الاعتماد على الوسائل التقليدية في الزراعة والفلاحة مما نتج عنه قلة المنتوج ورداءته. كما أن الثورة الصناعية التي شهدتها أوروبا كان لها دور كبير في تراجع الإنتاج الزراعي وتدهور الاقتصاد العثماني، فقد تدفقت المنتوجات الفلاحية ولاسيما الصناعية على الأسواق العثمانية والعالمية وأغرقتها من حيث الكمية، ومن حيث جودة النوعية، مما أدى بهذه الأسواق إلى التخلي عن المنتوجات العثمانية القائمة على الأساليب التقليديةوالحرف اليدوية في الإنتاج، مما أضر بنوعيتها وجعلها لا تقوى على منافسة نظيراتها الأوروبية[3].

---

(1) سيار الجميل، **المرجع السابق**، ص356

(2) لوتسكي، **المرجع السابق**، ص.34

(3) تيسير جبارة، **المرجع السابق**، ص-ص.191-192

كما تراجعت العملة الفضية العثمانية بعد الكشوفات الجغرافية، وجلب الأوروبيين للفضة من العالم الجديد (أمريكا)، فتدفقت إلى الأسواق العثمانية بسعر رخيص، وهذا ما أدى إلى تفاقم الأزمة المالية نتيجة التضخم الفضي، فقامت الدولة بفرض ضرائب باهظة للتخلص من هذه الأزمة، فكان ذلك على حساب الشعب وخاصة الفلاح مما أدى إلى فقره[1].

1-3- الأسباب الاجتماعية والثقافية:

إن الأسباب الاجتماعية والثقافية كانت من الأسباب الهامة في إضعاف الدولة العثمانية، فمثلا انتشرت الرشوة والمحسوبية في أواخر عهدها لذا وصل عديمي الخبرة إلى المناصب العليا في الدولة، وعند وصولهم للوظيفة يبتزون البسطاء من الشعب بالأموال، فنتج عن ذلك انهيار سياسي واضطراب اجتماعي واقتصادي داخل الدولة. كما أن انتشار الرشوة بين الطبقة الحاكمة نتج عنه فساد الإدارة العثمانية، وانصراف الدولة العثمانية إلى الاهتمام بالأمور العسكرية والحربية أدى إلى إهمالهما للتعليم وتطويره مما تسبب في الجمود الفكري والعلمي، وأدى إلى انتشار ظاهرة البدع والخرافات والشعوذة بين أغلب طبقات المجتمع العثماني[2]، كما أن ابتعاد الدولة العثمانية عن الشريعة الإسلامية التي هي أساس وجودها وتواجدها، ومصدر التشريع عندها على مدى قرون عدة، زاد من تأثير اليهود والنصارى والعلمانيين على دواليب الإدارة والحكم ما أدى بدوره إلى ضياع الدولة العثمانية الإسلامية، وضعفها ثم سقوطها[3].

وكان للنزاع على العرش بسبب تدخل نساء القصر في تعيين من يعتليه أو يرثه أثر كبير في ضعف الدولة العثمانية، حيث رغبت كل امرأة في توريث ابنها الحكم بدلا من أبيه وهذا ما أدى إلى استفحال وانتشار ظاهرة المؤامرات والدسائس في القصر، فنتج عن ذلك قتل السلاطين تارة وفرض الإقامة الجبرية على آخرين تارة أخرى،وهذا ما شغل هؤلاء السلاطين عن الاعتناء بشؤون رعيتهم ودولتهم[4]. كما أن اتساع الدولة في القارات الثلاث وضمها لشعوب مختلفة من حيث الدين واللغة والعادات والتقاليد، أدى إلى بروز عدة قوميات تنادي بالانفصال والاستقلال عن الدولة مثل القومية اليونانية والعربية.

---

[1] عبد الكريم رافق، **المرجع السابق**، ص.122

[2] علي حسون، **تاريخ الدولة العثمانية وعلاقاتها الخارجية**، المكتب الإسلامي، بيروت- لبنان، ط.3، 1993، ص-ص.104-105

[3] علي حسون، **المرجع نفسه**، ص.111

[4] للاطلاع على بعض الحالات التي قامت فيها نساء القصر بلعب دور كبير في توريث الحكم لأحد أبنائهن يراجع: عبد الرحيم بنجادة، **المرجع السابق**، ص-ص.304-307

2- الأسباب الخارجية:

شهد النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي حدثين خطيرين دفعا الدول الأوروبية، ولاسيما بريطانيا، فرنسا، النمسا وروسيا إلى توجيه اهتمامها إلى الشرق، وقادها إلى التدخل الفعلي في شؤون الدولة العثمانية وممتلكاتها وهي الحملة التي قام بها نابليون على مصر وبلاد الشام خلال الفترة ما بين 1798–1801م، فضلا عن ما شهده الشرق من تعاظم قوة محمد علي باشا، وما حققه من نجاحات وانتصارات عسكرية في مواجهة الدولة العثمانية، ولاسيما في زمن السلطان محمود الثاني خلال الفترة ما بين 1830–1839م، وقد أدى الحدث الأول إلى تدخل بريطانيا عسكريا في مصر لمواجهة نابليون بونابرت، بينما أدى الحدث الثاني إلى تدخل روسيا ومن ثم بريطانيا وفرنسا في شؤون الشرق[1].

وفي ضوء هذا التدخل الأوروبي في منطقة المشرق العربي، دعمت كل قوة من هذه القوى الأوروبية نشاطات مواطنيها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتنصيرية، بل ودعمت نشاطات رعايا الدولة العثمانية المسيحيين، لاسيما النشاطات السياسية لهؤلاء الرعايا والهادفة إلى الانفصال عن الدولة العثمانية، كما أوجدت لها قاعدة من الأتباع والمناصرين لمواجهة أي خطر يهدد مصالحها في المستقبل، وتجلت الأطماع الاستعمارية الأوروبية في أوضح صورها في الولايات العثمانية بالمشرق العربي من خلال إرسال الإرساليات والبعثات التبشيرية التنصيرية، وزيادة النشاط القنصلي، وإقامة علاقات تجارية واقتصادية واسعة مع النصارى والمسلمين، موظفة بذلك ما منحته إياها الامتيازات التي حصلت عليها من الدولة العثمانية[2].

هكذا بدا واضحًا أن الدول الأوروبية ولاسيما فرنسا وبريطانيا، قد حددتا لنفسيهما مناطق نفوذهما في الولايات العثمانية المشرقية، إذ أخذت فرنسا على عاتقها تطوير أطماعها الاستعمارية اقتصاديا وتجاريا ودينيا، ومن ثم عسكريا في كل من سوريا ولبنان، بينما تولت بريطانيا توجيه أطماعها الاستعمارية تجاه مصر وفلسطين والعراقوبقية أجزاء شبه الجزيرة العربية[3]، وكل ذلك ساهم وساعد بشكل رئيس في إضعاف وإسقاط الدولة العثمانية.

---

(1) Derek Hopwood, **The Russian presence in Syria and Palestine 1843-1914**, London, 1969, p-p.60-61

(2) جورج سلامة، **تاريخ الشرق الأوسط الحديث**، مكتبة الغفارين، حيفا، 1980، ص.129 ؛ حسين لبيب، **تاريخ المسألة الشرقية**، مطبعة الهلال، القاهرة – مصر، 1921، ص–ص.94–102

(3) أحمد طربين، **فلسطين في الخطط الصهيونية والاستعمارية**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة– مصر، 1970، ص.15 ؛ عصام سخنيني، **فلسطين والفلسطينيون**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت– لبنان، 2003، ص–ص.91–93

ثانيا- انعكاسات سقوط الدولة العثمانية على العرب:

لقد عملت الدول الأوروبية المسيطرة على النظام الدولي، على التوسع خارج حدودها الإقليمية في العالم القديم، فبالرغم من أن استقرار مفهوم الدول الحديثة في أوروبا منذ القرن السابع عشر الميلادي صاحبه ظهور عدد من القواعد التي تحكم العلاقة بين الدول، وأهمها المحافظة على كيان ووجود هذه الدول، إلا أن هذه القواعد كانت تحكم العلاقة بين الدول الأوروبية ذاتها، وبالتالي لم تنطبق على العلاقة بين الدول الأوروبية ودول العالم القديم التي أصبحت مسرحا لمطامع الدول المسيطرة على النظام الدولي، فعملت الدول الأوروبية على تمزيق دول الإسلام وأخذت تضع لذلك المخططات والمشروعات الكبيرة التي يعبر عنها أحيانا (بالمسألة الشرقية)، وأحيانا أخرى (باقتسام تركة الرجل المريض)، وأخذت كل دولة تنتهز الفرصة وتنتحل الأسباب التي تبرر الهجوم على الدولة الإسلامية، فتقتنص بعض أطرافها أو تهدد جانبا من كيانها، واستمرت هذه الهجمات الأوروبية فترة طويلة من الزمن انسلخ فيها عن الدولة العثمانية عدد كبير من الأقطار الإسلامية التي وقعت تحت السيطرة الأوروبية حتى كان الدور الختامي لهذا الصراع في الحربالعالمية الأولى (1914-1918م) التي انتهت بهزيمة الدولة العثمانية وحلفائها، وبذلك سنحت الفرصة لأقوى الدول الأوروبية (انجلترا، فرنسا، ايطاليا) لفرض سيطرتها على الميراث الضخم من أمم الإسلام وشعوبه وبسطت سلطانها عليه تحت أسماء مختلفة من احتلال واستعمار وحماية وانتداب[1].

وقد قامت الدول المسيطرة في النظام الدولي باقتسام العالم الإسلامي على النحو التالي:

أ. خضعت شمال إفريقيا (مراكش، الجزائر، تونس) للاستعمار الفرنسي وإن وجد بهذه المنطقة أيضا منطقة نفوذ دولية في طنجة ومستعمرة اسبانية[2].

ب. خضعت طرابلس الغرب وبرقة للاستعمار الايطالي الذي حاول القضاء على آثار الإسلام فيها، ففرض عليها التجنس بالجنسية الايطالية وأطلق عليها أيضا ايطاليا الجنوبية[3].

ج. خضعت مصروالسودان للحماية البريطانية[4].

---

[1] لقد تطرق محمد الخير عبد القادر بنوع من الشرح والتحليل إلى انعكاسات سقوط الدولة العثمانية على الأمة العربية في كتابه الذي اعتمدناه كمرجع في بحثنا هذا وهو: نكبة الأمة العربية بسقوط الخلافة العثمانية. وللمزيد من المعلومات حول الموضوع يراجع: محمد الخير عبد القادر، **المرجع السابق**.

[2] لوتسكي، **المرجع السابق**، ص-ص.305-333 ؛ هشام سوادي هاشم، **تاريخ العرب الحديث 1516-1918**، ص-ص.191-197

[3] لوتسكي، **المرجع السابق**، ص-ص.335-343

[4] محمد أسعد طلس، **المرجع السابق**، مجل.2، ج.8، ص-ص.84-89

د. فلسطينأضحت مستعمرة بريطانية قبل أن تصبح سنة 1948م كيانا ومقرا ومستقرا لليهود الصهاينة[1].

هـ. سوريا مستعمرة فرنسية وكذلك بالنسبة للبنان[2].

و. العراق مستعمرة بريطانية[3].

ز. شهدت منطقة الحجاز وجود منطقة ضعيفة تتشبث بالعهود الزائفة والمواثيق الباطلة.

ح. شهدت اليمن حكومة منعزلة وشعبا فقيرا مهددا بالغزو في كل مكان وفي أي وقت.

ط. كانت بقية أقسام الجزيرة العربية إمارات صغيرة يخضع أمراءها للقناصلة البريطانيين[4].

وفيما عدا ذلك كانت الأمة الإسلامية تعيش كأقليات في عدد كبير من دول العالم، لا تعرف دولا ولا حكومات إسلامية تلجأ إلى حمايتها أو تحتمي بجنسيتها، وكمثال عن هذه الأقليات الإسلامية نذكر مسلمي الحبشة، ومسلمي الصين، ومسلمي البلقان، ومسلمي بلاد إفريقيا الوسطى والجنوبية والشرقية والغربية، وبهذا الوضع انتصرت أوروبا في هذا الصراع السياسي، وتم لها ما أرادت من تمزيق الدولة العثمانية وتشتيت الأمة الإسلامية عامة والأمة العربية خاصة.

---

(1) أيرا م. لابيدس، **المرجع السابق**، مجل.2، ص-ص.912-917

(2) محمد أنيس، **الدولة العثمانية والعالم العربي**، ص.288

(3) هشام سوادي هاشم، **تاريخ العرب الحديث 1516-1918**، ص.326

(4) للمزيد من المعلومات حول أوضاع شبه الجزيرة العربية بعد الحرب العالمية الأولى يراجع: مصطفى النجار، **صفحات من تاريخ الخليج العربي**، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط.1، 2016، ص-ص.74-100 ؛ محمد سهيل طقوش، **تاريخ الجزيرة العربية الحديث والمعاصر**، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ط.1، 1434هـ/2013م ؛ محمود شاكر، **موسوعة تاريخ الخليج العربي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط.5، 2011، ج.2، ص-ص.614-624

الخاتمة

بعد العرض والتحليل للمواضيع التي وردت في هذه المطبوعة توصلنا إلى جملة من الاستنتاجات التي نلخصها في النقاط التالية:

- أن الفترة 1840–1918م التي هي موضوع المحاضرات الواردة هنا،شهدت عدة أحداث سياسية عسكرية اقتصادية ثقافية، كان لها أثر مباشر وغير مباشر في تحديد العلاقة بين العرب والأتراك العثمانيين أواخر القرن التاسع عشر الميلادي وإلى نهاية الحرب العالمية الأولى.
- أن طبيعة العلاقة التي كانت تربط العرب بالأتراك العثمانيين هي علاقة الأخوة في الدين وعلاقة الانضواء تحت الخلافة الإسلامية، وهذه العلاقة تضرب بجذورها في عمق التاريخ وتعود إلى فترة صدر الإسلام ولم تكن وليدة خضوع المنطقة العربية للسيطرة العثمانية.
- أن التنظيمات كانت الذريعة التي اتخذتها الدول الأوروبية الكبرى وعلى رأسها بريطانيا في القرن التاسع عشر الميلادي للتدخل في شؤون الدولة العثمانية، تارة باسم الإصلاح وتارة باسم حماية الأقليات، ولكن الدوافع الحقيقية وراءها كانت رعاية المصالح السياسية والاقتصادية لتلك الدول، لأن وجود الخلافة العثمانية ـ على ضعفها ـ في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي كان يمثل خطرا كبيرا على مصالح الدول الكبرى حين ذاك.
- أن الأيالات العثمانية في المشرق العربي كانت حقل تجارب لعملية التنظيمات التي جلبت وراءها الامتيازات الأجنبية، وتغلغل النفوذ الأوروبي، فأصبحت المنطقة العربية مسرحا لأسوء أنواع التدخل الأوروبي الذي بلغ ذروته مع بداية القرن العشرين الميلادي.
- أن سلاطين الدولة العثمانية بعد منتصف القرن التاسع عشر الميلادي،كان عليهم أن يختاروا بين الاستجابة لدعوة الإصلاح المنبثقة من ضمير الشعب الحر، أو دعوة الإصلاح التي تبنتها الدول الأجنبية، وكان السلطان عبد الحميد الثاني الذي اعتلى عرش الدولة العثمانية في عام 1876م، آخر سلاطين آل عثمان الذين واجهوا هذا الاختيار العسير، فالسلطان عبد الحميد لم يكن يواجه دعوة للإصلاح فحسب وإنما كان يواجه أيضا مدًا استعماريا ينذر الخلافة الإسلامية بالفناء ودولا أوروبية متربصة.
- أن أكثر الأحداث أثرا في تشكيل القضية العربية وتحديد اتجاهاتها بعد عزل السلطان عبد الحميد الثاني، كانت سياسة الأتراك الاتحاديين إزاء الأقاليم العربية وظروف الحرب العالمية الأولى، فسياسة جمعية الاتحاد والترقي أو الأتراك الاتحاديين كانت تقوم على المركزية وتتريك الشعوب العثمانية مما

دفع بالعرب إلى تغيير دعوتهم التي كانت مجرد دعوة إلى الإصلاح واللامركزية في إطار الدولة العثمانية الموحدة، إلى حركة سياسية جادة ترمي إلى استقلال البلاد ثم إلى ثورة مسلحة ضد الأتراك.

- أن ظروف الحرب العالمية الأولى أتاحت الفرصة لبريطانيا لكي تقيم سياستها في المشرق العربي على عدد من الوعود والاتفاقيات، بدأت برسائل حسين مكماهون في 14 جويلية 1915م، ثم اتفاق سايكس بيكو في أفريل وماي 1916م، فوعد بلفور في 02 نوفمبر 1917م، وأخيرًا التصريح البريطاني الفرنسي في 07 نوفمبر 1918م.
- أن قادة الحركة العربية آنذاك اعتقدوا أنهم قاب قوسين أو أدنى من تحقيق أهدافهم في إقامة دولة عربية موحدة مستقلة وذات سيادة، يتولون هم إدارتها بأنفسهم بعد أن تضع الحرب أوزارها، استنادا إلى تلك الوعود التي قطعها لهم الحلفاء لاسيما بريطانيا، إلا أنهم اكتشفوا بعد فوات الأوان الحقيقة المرة والكارثة العظمى، إذ أن بريطانيا كانت تمارس الخداع في علاقتها معهم، فبلادهم أضحت فريسة تنهشها الذئاب الاستعمارية الأوروبية، والحلم الصهيوني يتحقق وتقام دولة يهودية صهيونية عنصرية على أرض فلسطين العربية الأبية.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر:

1 ــ باللغة العربية:

- أحد أعضاء الجمعيات السرية العربية،**ثورة العرب ضد الأتراك**، ترجمة وتحقيق: عصام شبارو، دار التضامن للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت– لبنان، 1993.
- أوغلي (عائشة عثمان)، **والدي السلطان عبد الحميد الثاني**، نقله إلى العربية صالح سعداوي، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، ط.1، 1411هـ/1991م.
- البستاني (سليمان)، **عبرة وذكرى أو الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده**، تحقيق ودراسة خالد زياده، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت– لبنان، 1978.
- خليل الله، **خلع السلطان عبد الحميد الثاني**، مطبعة الإصلاح، دمشق، 1909.
- دحلان (أحمد بن زيني)، **تاريخ أشراف الحجاز 1883–1840 (خلاصة الكلام في بيان أمراء البلد الحرام)**، تحقيق محمد أمين توفيق، دار الساقي، بيروت– لبنان، 1993.
- **الدستور**، ترجمة نوفل نعمة الله، مراجعة وتدقيق خليل خوري، المطبعة الأدبية، بيروت– لبنان، 1301هـ.
- السلطان عبد الحميد الثاني، **مذكرات**، تقديم محمد حرب، دار القلم، دمشق– سوريا، ط.3، 1412هـ/1991م.
- عازوزي (نجيب)، **يقظة الأمة العربية**، تعريب وتقديم أحمد بوملحم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت– لبنان، د.س.
- مدحت (علي حيدر)، **مذكرات مدحت باشا**، تعريب يوسف كمال بك حتاته، مطبعة هندية بالموسكي بمصر، مصر، ط.1، 1913.

2 ــ باللغة الأجنبية:

- Andrew, **WP Annuaire Diplomatique de I.Empire Ottoman**, Constantinople, 1872.
- Bernard. V, **La Mort de stanboul**, Paris, 1913.
- Engelhardt (Edouard), **La Turquie et Tanzimat ou Histoire des réformes dans L'Empire ottoman depuis 1826 jusqu'à nos jours**, Libraires du conseil d'Etat, Paris, 1882-1884, 2.Vols.
- Midhat Pacha (Ali Haydar), **La Turquie. Son Passé. Son Avenir**, Librairie des Facultès A. Michalon, Paris, 1901.

ثانيا: المراجع:

1- باللغة العربية:

- أباضة (فاروق عثمان)، **الحكم العثماني في اليمن 1872-1918م**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة- مصر، 1986.
- أبو جبل (كاميليا) و محمد (نجاح)، **تاريخ الوطن العربي الحديث (بلاد الشام والعراق)**، التدقيق اللغوي: نجاح هارون، منشورات جامعة دمشق، دمشق- سوريا، 1429-1430هـ/2008-2009م.
- أبو علية (عبد الفتاح حسن)، **الدولة العثمانية والوطن العربي الكبير**، دار المريخ للنشر، الرياض، 2008.
- أحمد (إبراهيم خليل)، **تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني 1516-1916م**، جامعة الموصل، العراق، 1986.
- الأحمد (محمد علي)، **سقوط الخلافة (عرب بلاد الشام والدولة العثمانية ؟!)**، دار الإسراء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط.1، 1428هـ/2008م.
- آرباجي (سيف الله)، **السلطان عبد الحميد الثاني مشاريعه الإصلاحية وإنجازاته الحضارية**، ترجمة عبير سليمان، دار النيل للطباعة والنشر، القاهرة- مصر، ط.1، 2011.
- أرمغان (مصطفى)، **التاريخ السري للإمبراطورية العثمانية (جوانب غير معروفة من حياة سلاطين بني عثمان)**، ترجمة عبد القادر اللي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت- لبنان، ط.1، 2014.
- أسعد (رزوق)، **إسرائيل الكبرى**، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت- لبنان، 1968.
- آل جندي (أدهم)، **تحفة الزمن بترتيب تراجم أعلام الأدب والفن**، مطبعة الاتحاد، سوريا، 1958، جـ.2.
- أمين (أحمد)، **زعماء الإصلاح في العصر الحديث**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة- مصر، 1965.
- أمين (سعيد)، **الثورة العربية الكبرى (تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن)**، مكتبة مدبولي، القاهرة- مصر، د.س، مجل.1.
- انطونيوس (جورج)، **يقظة العرب**، تعريب علي حيدر الركابي، مطبعة الترقي، دمشق- سوريا، 1365هـ/1946م.
- أنيس (محمد)، **الدولة العثمانية والشرق العربي 1514-1914**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة- مصر، د.س.

- أنيس (محمد)، **الدولة العثمانية والعالم العربي**، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الجيزة- مصر، ط.1، 2015.
- ايفانوف (نيقولاي)، **الفتح العثماني للأقطار العربية 1516-1574**، نقله إلى العربية يوسف عطا الله، راجعه وقدم له مسعود ضاهر، دار الفارابي، بيروت- لبنان، 1988.
- إينالجك (خليل)، **تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار**، ترجمة محمد م. الأرناؤوط، دار المدار الإسلامي، بيروت- لبنان، ط.2، 2014.
- باب (مالكوم)، **نشوء الشرق الأدنى الحديث 1792-1922م**، ترجمة خالد الجبيلي، دار الأهالي، دمشق- سوريا، ط.1، 1998.
- باش (سليمان جوقة)، **السلطان عبد الحميد الثاني شخصيته وسياسته**، ترجمة عبد الله أحمد إبراهيم، المركز القومي للترجمة، القاهرة- مصر، 2008.
- باموك (شوكت)، **التاريخ المالي للدولة العثمانية**، تعريب عبد اللطيف الحارس، دار المدار الإسلامي، بيروت- لبنان، ط.1، 2005.
- برج (عبد الرحمان)، **دراسة في التاريخ العربي الحديث والمعاصر**، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة- مصر، 1977.
- البرواري (محمد زكي)، **الكورد والدولة العثمانية (موقف علماء كوردستان من الخلافة العثمانية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني)**، دار الزمان، دمشق- سوريا، 2009.
- بروكلمان (كارل)، **تاريخ الشعوب الإسلامية**، ترجمة أمين فارس، الأنيس للنشر والطباعة، وهران- الجزائر، 2011-2012.
- بشور (أمل ميخائيل)، **سوريا ولبنان في عصر الإصلاح العثماني حقيقة التنظيمات من سنة 1840-1880م**، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس- لبنان، 2006.
- بنحادة (عبد الرحيم)، **العثمانيون المؤسسات والاقتصاد والثقافة**، تقديم عبد الرحمان المودن، النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط.1، 2008.
- بيات (فاضل)، **الدولة العثمانية في المجال العربي (دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية حصرًا مطلع العهد العثماني- أوسط القرن التاسع عشر)**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط.1، 2007.

- بيات (فاضل)، **دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني (رؤية جديدة في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية)**، دار المدار الإسلامي، بيروت- لبنان، 2003.
- التميمي (عبد الجليل)، **دراسات في التاريخ العربي العثماني 1453-1918**، مركز الدراسات والبحوث العثمانية، زغوان- تونس، مارس 1994.
- التونجي (محمد)، **بلاد الشام إبان العهد العثماني**، دار المعرفة، بيروت- لبنان، ط.1، 2004.
- جبارة (تيسير)، **تاريخ الدولة العثمانية 1280-1924م**، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، جامعة القدس المفتوحة، رام الله- فلسطين، 2015.
- الجبوري (نايف عبد نايف نجم)، **موقف نصارى بلاد الشام من الإصلاحات في الدولة العثمانية 1839-1914م**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2011.
- الجبوري (نوار حسين مصطفى)، **النشاط القنصلي الفرنسي في القدس الشريف (1840-1900م)**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط.1، 1436هـ/2015م.
- جحا (شفيق)، **الحركة العربية السرية (جماعة الكتاب الأحمر) 1935-1945م**، دار الفرات، بيروت- لبنان، 2004.
- الجميل (سيار كوكب علي)، **تكوين العرب الحديث 1516-1916**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 1997.
- جيمس (موريس)، **الملوك الهاشميون**، ترجمة يوسف المقدادي، دار الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، ط.1، 2009.
- حاطوم (نور الدين)، **محاضرات عن الحركة القومية العربية**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة- مصر، 1967.
- حرب (محمد)، **السلطان عبد الحميد الثاني آخر السلاطين العثمانيين الكبار (1258-1336هـ/1842-1918م)**، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق- سوريا، ط.1، 1410هـ/1990م.
- حرب (محمد)، **العثمانيون في التاريخ والحضارة**، دار القلم، دمشق، ط.2، 1999.
- الحسن (عيسى)، **الدولة العثمانية عوامل البناء وأسباب الانهيار**، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان- المملكة الأردنية، ط.1، 2009.

- الحسن (عيسى)، **تاريخ العرب من بداية الحروب الصليبية إلى نهاية الدولة العثمانية**، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ط.3، 2013.
- حسون (علي)، **تاريخ الدولة العثمانية وعلاقاتها الخارجية**، المكتب الإسلامي، بيروت- لبنان، ط.3، 1993.
- حسين (محمد محمد)، **الاتجاهات الوطنية في الأدب العربي المعاصر**، دار الحمامي للطباعة، مصر، ط.2، 1388هـ/1968م.
- الحصري (ساطع)، **البلاد العربية والدولة العثمانية**، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، 1960.
- حلاق (حسان علي)، **دور اليهود والقوى الدولية في خلع السلطان عبد الحميد الثاني عن العرش 1908-1909م**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، د.س.
- الحميد (عبد اللطيف بن محمد)، **البحر الأحمر والجزيرة العربية في الصراع العثماني البريطاني خلال الحرب العالمية الأولى 1914-1918**، مكتبة العبيكان، الرياض- المملكة العربية السعودية، ط.1، 1994.
- الحميدي (سعد تامر)، **الصراع بين القوميتين العربية والتركية وأثره في انهيار الدولة العثمانية في الربع الأول من القرن العشرين**، المطبعة العربية الأولى، الدوحة- قطر، 2011.
- الدبيان (خالد بن إبراهيم بن عبد الله)، **الجمعيات القومية العربية وموقفها من الإسلام والمسلمين في القرن الرابع عشر الهجري**، دار المسلم للنشر والتوزيع، الرياض- المملكة العربية السعودية، ط.1، 1425هـ/2004م.
- الدسوقي (محمد كمال)، **الدولة العثمانية والمسألة الشرقية**، دار الثقافة للطباع والنشر والتوزيع، القاهرة- مصر، 1976.
- الدملوجي (صديق)، **مدحت باشا**، مطبعة الزمان، بغداد- العراق، 1952-1953.
- رافق (عبد الكريم)، **العرب والعثمانيون 1516-1916**، مكتبة التاريخ العثماني، دمشق- سوريا، ط.2، 1993.
- روس (محمد حسن العيد)، **موسوعة التاريخ العسكري العثماني الثالث من 1789 إلى 1924**، دار الكتاب الحديث، القاهرة- مصر، ط.1، د.س.
- زوركر (إريك)، **تاريخ تركيا الحديث**، ترجمة عبد اللطيف الحارس، مراجعة سعد ضاروب، دار المدار الإسلامي، بيروت- لبنان، ط.1، 2013.

- زياده (معن)، **خير الدين التونسي وكتابه أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1985.
- زيدان (جرجي)، **تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر**، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة- مصر، 1433هـ/2012م، ج.1.
- ستيون (لويد)، **الرافدان (موجز تاريخ العراق منذ أقدم العصور حتى الآن)**، نقله إلى العربية طه باقر وبشير فرنسيس، المتحف العراقي، بغداد، ط.1، 1943.
- السحمراني (أسعد)، **من اليهودية إلى الصهيونية (الفكر الديني اليهودي في خدمة المشروع السياسي اليهودي)**، دار النفائس، القاهرة- مصر، 1989.
- سخنيني (عصام)، **فلسطين والفلسطينيون**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت- لبنان، 2003.
- سعد الله (أبو القاسم)، **بحوث في التاريخ العربي الإسلامي**، عالم المعرفة، الجزائر، ط.خ، 2011.
- سعيد (إدوارد)، **الاستشراق (المعرفة، السلطة، الإنشاء)**، ترجمة كمال أبو ديب، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، لبنان، ط.4، 1995.
- سلامة (جورج)، **تاريخ الشرق الأوسط الحديث**، مكتبة الغفارين، حيفا، 1980.
- سليمان (أحمد السعيد)، **التيارات القومية والدينية في تركيا المعاصرة**، دار المعرفة، القاهرة- مصر، 1961.
- سمور (زهدي عبد المجيد)، **تاريخ العرب المعاصر**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة- مصر، 2008.
- شاكر (محمود)، **موسوعة تاريخ الخليج العربي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط.5، 2011، ج.2.
- شريف (محمد بديع) وآخرون، **دراسات تاريخية في النهضة العربية الحديثة**، وضع خطتها وقام بمراجعتها وترتيبها محمد شفيق غربال، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة- مصر، د.س.
- شعيب (علي)، **كمال أتاتورك**، دار الفكر اللبناني، بيروت- لبنان، ط.1، 1992.
- شكري (محمود فؤاد)، **الحملة الفرنسية وظهور محمد علي**، مكتبة المعارف ومكتبتها بمصر، مصر، د.س.

- الشلق (أحمد زكريا)، **العرب والدولة العثمانية من الخضوع إلى المواجهة 1516-1916**، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط.1، 2002.
- الشناوي (عبد العزيز)، **الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها**، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة- مصر، 1980، جـ.1.
- شوقي (أحمد)، **الشوقيات**، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 2001، مجل.1، جـ.1.
- الشيخ (رأفت)، **تاريخ العرب المعاصر**، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، جمهورية مصر العربي، 1996.
- شيخو (لويس)، **تاريخ الآداب العربية**، منشورات دار الشرق، بيروت- لبنان، ط.3، 1991.
- الصافوري (مجدي عبد المجيد)، **سقوط الدولة العثمانية وأثره على الدعوة الإسلامية**، دار الصحوة للنشر والتوزيع، القاهرة- مصر، 1410هـ/1990م.
- الصباغ (ليلى)، **تاريخ العرب الحديث والمعاصر**، مطبعة ابن حيان، دمشق- سوريا، 1982/1981.
- صفوة (نجدة فتحي)، **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز) 1916**، دار الساقي، بيروت- لبنان، ط.1، 1996، مجل.2.
- الصلابي (علي محمد)، **الدولة العثمانية (عوامل النهوض والسقوط)**، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ط.5، 2008.
- الصلابي (علي محمد)، **السلطان عبد الحميد الثاني وفكرة الجامعة الإسلامية وأسباب زوال الخلافة العثمانية**، المكتبة العصرية، بيروت- لبنان، ط.1، 2010.
- الصواف (فائق بكر)، **العلاقات بين الدولة العثمانية وأقليم الحجاز في الفترة ما بين 1293-1334هـ/1876-1916م**، دار المحمدي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط.2، 1426هـ/2005م.
- صوان (محمد شعبان)، **السلطان والمنزل (الحياة الاقتصادية في آخر أيام الخلافة العثمانية ومقاومتها لتمدد الرأسمالية الغربية)**، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، دار الروافد الثقافية- ناشرون، بيروت- لبنان، ط.1، 2013.
- الطباع (أياد خالد)، **بواكير الطباعة والنشر في بلاد الشام في العهد العثماني**، من بحوث ندوة بلاد الشام في العهد العثماني، دمشق- سوريا، 2005.

- طربين (أحمد)، **تاريخ المشرق العربي المعاصر**، مطبعة طربين، دمشق، 1981.
- طربين (أحمد)، **فلسطين في الخطط الصهيونية والاستعمارية**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة- مصر، 1970.
- طقوش (محمد سهيل)، **تاريخ الجزيرة العربية الحديث والمعاصر**، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ط.1، 1434هـ/2013م.
- طقوش (محمد سهيل)، **تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة**، دار النفائس، بيروت- بيروت، ط.3، 2013.
- طلس (محمد أسعد)، **تاريخ العرب**، دار الأندلس للطبعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ط.3، 1983، مجل.2، جـ.8.
- عبد الرحيم (مصطفى أحمد)، **في أصول التاريخ العثماني**، دار الشروق، بيروت- لبنان، 1982.
- عبد القادر (محمد الخير)، **نكبة الأمة العربية بسقوط الخلافة العثمانية (دراسة للقضية العربية في خمسين عامًا- 1875-1925م)**، مكتبة وهبة، القاهرة- مصر، ط.1، 1985.
- العزاوي (عباس)، **تاريخ العراق بين احتلالين**، شركة التجارة والطباعة المحدودة، بغداد- العراق، 1955، جـ.7.
- العزاوي (قيس جواد)، **الدولة العثمانية (قراءة جديدة لعوامل الانحطاط)**، الدار العربية للعلوم، بيروت- لبنان، 1994.
- العطار (نادر)، **تاريخ سورية في العصور الحديثة**، مطبعة الإنشاء، دمشق- سوريا، 1962.
- عمر (عمر عبد العزيز)، **تاريخ المشرق العربي**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، د.س.
- عميراوي (أحميده)، **ملخصات وآراء في التاريخ الحديث والمعاصر**، شركة دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة- الجزائر، 2003.
- العناني (جاسر علي)، **القدس دراسات قانونية وتاريخية**، منشورات أمانة عمان الكبرى، عمان- الأردن، 2000.
- عوض (عبد العزيز محمد)، **الإدارة العثمانية في ولاية سورية 1864-1914م**، دار المعارف، القاهرة- مصر، د.س.

- الغامدي (سعيد بن سعد سفر)، **موقف المعارضة في المشرق العربي من حكم السلطان عبد الحميد الثاني (الشام ومصر) 1292-1327هـ/1876-1909م**، مكتبة التوبة، الرياض- المملكة العربية السعودية، ط.1، 1413هـ/1992م.
- غرايبة (عبد الكريم محمود)، **تاريخ العرب الحديث**، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، 1984.
- غربي (الغالي)، **دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي 1288-1916**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط.2، 2011.
- الفاخوري (حنا)، **الجامع في تاريخ الأدب العربي**، دار الجيل، بيروت- لبنان، ط.1، 1968.
- فاروقي (ثريا) وآخرون، **التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية**، تحرير خليل إينالجك بالتعاون مع دونالد كواترت، ترجمة قاسم عبده قاسم، دار المدار الإسلامي، بيروت- لبنان، ط.1، 2007، مجل2.
- فرح (سمعان بطرس)، **العلاقات السياسية والدولية في القرن العشرين 1890-1980م**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة- مصر، ط.2، 1980، ج.1.
- فرح (قيصر. ا)، **السلطان عبد الحميد الثاني والعالم الإسلامي**، نقله إلى العربية: محمد م الأرناؤوط، تقديم: خالد إرن، جداول للنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ط.1، 2012.
- فريق من شباب العرب المؤمنين، **المنهج القومي العربي**، مطبعة المعارف، بغداد، 1935.
- الفواز (كليب سعود) **المراسلات المتبادلة بين الشريف حسين والعثمانيين 1908-1918 (دراسة تحليلية)**، دائرة المكتبة الوطنية، د.ب، 1997.
- القضاة (أحمد حامد إبراهيم)، **نصارى القدس دراسة في ضوء الوثائق العثمانية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، 2007.
- القوزي (محمد علي)، **دراسات في تاريخ العرب المعاصر**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، ط.1، 1999.
- كامل (مصطفى)، **المسألة الشرقية**، مطبعة الآداب، مصر، ط1، 1315هـ/1898م، الفاتحة.
- كوثراني (وجيه)، **السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، 1988.
- كوندز (أحمد أق) وأوزتورك (سعيد)، **الدولة العثمانية المجهولة**، وقف البحوث العثمانية، اسطنبول- تركيا، 2008.

- الكيالي (سامي)، **الأدب العربي المعاصر في سورية 1850-1950م**، دار المعارف بمصر، القاهرة- مصر، ط.2، 1968.
- لابيدس (أيرا. م)، **تاريخ المجتمعات الإسلامية**، ترجمة: فاضل جتكر، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، ط.2، د.س، مجل.2.
- لبيب (حسين)، **تاريخ المسألة الشرقية**، مطبعة الهلال، القاهرة - مصر، 1921.
- لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربية الحديث**، دار الفرابي، بيروت- لبنان، ط.9، 2007.
- لوريمر (ج.ج)، **تاريخ البلاد السعودية في دليل الخليج**، جمع وتعليق محمد بن سليمان الخضيري، دار غارنت للنشر، المملكة المتحدة، ط.1، 1422هـ/2001م.
- ليز (كارلتون)، **التاريخ الأوروبي الحديث 1789-1914م**، ترجمة فاضل حسين، جامعة الموصل، العراق، 1987.
- مانتران (روبير)، **تاريخ الدولة العثمانية**، ترجمة بشير السباعي، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، ط.1، 1993، جـ.1.
- المحامي (محمد فريد بك)، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، تحقيق إحسان حقي، دار النفائس، بيروت- لبنان، ط.11، 2009.
- المرجة (موفق بني)، **صحوة الرجل المريض أو السلطان عبد الحميد الثاني والخلافة الإسلامية**، مؤسسة صقر الخليج للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الكويت، 1984.
- المنصور (ميمونة حمزة)، **تاريخ الدولة العثمانية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط.1، 2008.
- موسى (سليمان)، **الحركة العربية (المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة 1908-1924)**، دار النهار للنشر، بيروت- لبنان، ط.3، 1986.
- النتشه (رفيق شاكر)، **السلطان عبد الحميد الثاني وفلسطين**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت- لبنان، ط.3، 1991.
- النجار (مصطفى)، **صفحات من تاريخ الخليج العربي**، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط.1، 2016.
- نجم (زين العابدين شمس الدين)، **تاريخ الدولة العثمانية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان- الأردن، 2010.

- النعيمي (أحمد نوري)، **أثر الأقلية اليهودية في سياسة الدولة العثمانية تجاه فلسطين**، مركز الدراسات الفلسطينية، بغداد– العراق، 1982.
- نوار (عبد العزيز سليمان)، **تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا**، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة– مصر، 1968.
- هاشم (هشام سوادي)، **تاريخ العرب الحديث 1516–1918 من الفتح العثماني إلى نهاية الحرب العالمية الثانية**، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان– المملكة الأردنية الهاشمية، ط.1، 1431هـ/2010م.
- الهاشمي (عبد المنعم)، **الخلافة العثمانية**، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت– لبنان، ط.1، 2004.
- هاملتون (جب) وباوون (هارولد)، **المجتمع الإسلامي والغرب**، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى، دار المعارف، القاهرة– مصر، 1970، جـ.1.
- هلال (رضا)، **السيف والهلال: تركيا من أتاتورك إلى أربكان (الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي)**، دار الشروق، القاهرة– مصر، 1999.
- الهندي (هاني)، **الحركة القومية العربية في القرن العشرين (دراسة سياسة)**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت– لبنان، ط.2، 2015.
- ياغي (إسماعيل أحمد)، **الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث**، مكتبة العبيكان، الرياض– المملكة العربية السعودية، ط.1، 1996.
- يالجن (مقداد)، **صفحات من الإنصاف للدولة العثمانية في البلاد العربية**، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض– المملكة العربية السعودية، ط.1، 1433هـ/2012م.
- يحي (جلال)، **العالم العربي الحديث**، دار المعارف، القاهرة– مصر، 1966.

2– باللغة الأجنبية:

- Al-Amr (Saleh Mohammed), **The Hijaz Under Ottoman rule 1869-1914: Ottoman Vali the Sharif of Mecca and the growth of British in Fluence**, Riyad University Publications, 1978.
- Bernard (Lewis), **The Emergence of Moderne Turkey**, New York, Toronto, Oxford University Press, 1961.
- Clay (Christopher), **Western Bankers and Ottoman Finance 1856-1881**, I.B.Tauris, London, 2000.

- Davison (Roderic), **Reformin the Ottoman Empire 1856-1876**, New York: Gordian, 2nd édition, 1973.
- Gross. Max. L, **Ottoman rule in the province of Damascus 1860-1909**, Ann Arbor: Univ. Microfilms International, Georgetown, University, 1979.
- Halide (Edidi), **Conflict of east and west in Turkey**, Lahore, 1935.
- Hopwood (Derek), **The Russian presence in Syria and Palestine 1843-1914**, London, 1969.
- Inalgik (Halil), **The Ottoman empire: The Classical age (1300-1800)**, London, 1973.
- Kafadar (Gemal), **Between two worlds: the construction of the ottoman state**, Berkley- losangels, London, 1995.

ثالثا– المقالات:

1– باللغة العربية:

- الجعبري (طارق عبد الفتاح) وآخرون، " قراءة في الرسائل الجانبية لمراسلات حسين– مكماهون "، **مجلة دراسات بيت المقدس**، السنة الثامنة عشر، العدد الأول، مجمع دراسات بيت المقدس (إسراء)، المملكة المتحدة، صيف 2018.
- حوراني (ألبرت)، " الأسس العثمانية للشرق الأوسط الحديث "، **مجلة تاريخ العرب والعالم**، المجلد2، العدد14، دار النشر العربية للدراسات والتوثيق، لبنان، 1979.
- حوراني (ألبرت)، " الإصلاح العثماني والمشرق العربي "، **مجلة الواقع**، العدد04، بيروت– لبنان، شباط 1982.
- رضا (محمد رشيد)، " أحوال العالم الإسلامي "، **مجلة المنار**، مجلد 24، ج.2، القاهرة– مصر، 16 فبراير 1923.
- الطيباوي (عبد اللطيف)، " القدس الشريف في تاريخ العرب والإسلام "، **مجلة مع الدولة العربية بدمشق**، الحلقة الأولى، م 54، ج.4، سوريا، 1979.
- عبد الكريم (أحمد عزت)، " التقسيم الإداري لسورية في العهد العثماني: الباشويات العثمانية والعصبيات الإقطاعية "، **حوليات كلية الآداب**، العدد الأول، كلية الآداب، جامعة إبراهيم باشا الكبير، مصر، مايو 1951.
- العدول (جاسم محمد حسن)، " تاريخ شركة تراموای بغداد– الكاظمية "، **مجلة التربية والعلم**، العدد17، كلية التربية للعلوم الصرفة، جامعة الموصل، العراق، 1995.

- القيسي (عبد الوهاب)، " حركة الإصلاحات في الدولة العثمانية وتأثيرها في العراق 1839-1877 "، **مجلة كلية الآداب**، العدد03، جامعة بغداد، العراق، كانون الأول 1961.
- مجهول (فيصل غازي)، " تأثر الفكر العربي المعاصر بالفكر العلمي الغربي (شلبي شميل وإسماعيل مظهر)"، **مجلة الآداب**، العدد68، كلية الآداب، جامعة بغداد، العراق، 2005.

2- باللغة الأجنبية:

- Saliba (Najib. E), " The Achievements of Midhat Pasha as Governor of the Province of syria (1878-1880) ", **International Journal of Middle East studies**, Volume.9, N°.3, Cambridge University Press, London, Oct. 1978.

رابعا: الأطروحات والرسائل الجامعية:

1 ـ أطروحات الدكتوراه:

- هاشم (هشام سوادي)، **العلاقات الأمريكية العثمانية (1908-1920) دراسة تاريخية**، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الموصل، العراق، 2002.

2 ـ رسائل ومذكرات الماجستير:

- بعيو (غانية)، **التنظيمات العثمانية وأثارها على الولايات العربية (الشام والعراق نموذجا 1839-1876م)**، مذكرة ماجستير، قسم التاريخ ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2008-2009.
- حسن (علاء محمد)، **العلمنة في تركيا العثمانية بين عامي 1909-1924م**، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة دمشق، سوريا، 2018.
- قن (محمد)، **الخلافة العثمانية وصدى سقوطها في الجزائر ومصر 1293-1342هـ/1876-1924م**، مذكرة ماجستير، قسم التاريخ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر، 2006-2007.

خامسا: المحاضرات والندوات:

- الحصري (أبو خلدون ساطع)، " الأعمال القومية لساطع الحصري "، **محاضرات في نشوء الفكرة القومية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، 1985.
- عوض (عبد العزيز محمد)، " القدس وسياسة الدولة العثمانية (1874-1918م) "، **بحوث ندوة القدس بين الماضي والحاضر**، كلية الآداب، جامعة البتراء، عمان- الأردن، 2001.

سادسا: المواقع الالكترونية:

- **قومية تركية– ويكيبيديا**، https://ar.m.wikipedia.org

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
بسملة	....
مقدمة	1
المحور الأول: طبيعة العلاقة بين العثمانيين والعرب	
تمهيد	5
أولا- لمحة تاريخية وجغرافية عن الدولة العثمانية	5
ثانيا- الإطار الجغرافي للمشرق العربي	6
ثالثا- العلاقات العثمانية العربية	7
1- العلاقات قبيل التوسع العثماني	7
2- التوسع العثماني في المشرق العربي	8
رابعا- طبيعة نظام الحكم العثماني للبلاد العربية	10
المحور الثاني: العرب والتنظيمات العثمانية	
تمهيد	13
أولا- تعريف التنظيمات	13
ثانيا- خصائصها	13
ثالثا- أهدافها	14
رابعا- رواد التنظيمات	15
1- مصطفى رشيد باشا (1800-1858م)	15
2- محمد أمين علي باشا (1815-1871م)	15
3- محمد فؤاد باشا (1815-1869م)	16
4- مدحت باشا (1822-1884م)	16
خامسا- مظاهر التنظيمات	17
1- خط كلخانة 1839م	17
2- خط همايون (التنظيمات الخيرية) 1856م	19
3- خط الإصلاحات والتنظيمات الجديدة 1874م	20
4- إعلان الدستور 1876م	21
سادسا- تأثير حركة التنظيمات على الأيالات العثمانية في المشرق العربي	22
1- العراق	23

2- بلاد الشام	25
3- مصر	27
4- شبه الجزيرة العربية	27
5- اليمن	28
سابعا- أسباب فشل حركة التنظيمات (الإصلاحات)	29
1- المصاعب المالية	29
2- طبيعة الإصلاح والمصلحين	29
3- غلبة الجهل	29
4- معارضة طبقة الإقطاعيين	30
5- المركزية الحكومية	30
6- الامتيازات الأجنبية	30
7- الحروب الخارجية	31
المحور الثالث: العرب وحكم السلطان عبد الحميد الثاني	
تمهيد	33
أولا- نبذة تاريخية عن شخصية عبد الحميد الثاني	33
1- مولده ونشأته	33
2- توليه الحكم	33
3- سياسته العامة	34
ثانيا- إصلاحات السلطان عبد الحميد الثاني	35
1- الإصلاحات السياسية والعسكرية	35
1-1- الإصلاحات السياسية	35
1-2- الإصلاحات العسكرية	36
2- الإصلاحات الاقتصادية	36
3- الإصلاحات الاجتماعية والثقافية	38
3-1- الإصلاحات الاجتماعية	38
3-2- الإصلاحات الثقافية	39
ثالثا- موقف السلطان عبد الحميد الثاني من الهجرة اليهودية إلى فلسطين	41
رابعا- سياسة السلطان عبد الحميد الثاني تجاه العرب	43

خامسا– موقف العرب من السلطان عبد الحميد الثاني	44
1– الموقف المؤيد للسلطان عبد الحميد الثاني ولسياسته	44
2– الموقف المعارض للسلطان عبد الحميد الثاني ولسياسته	46
2–1– الشخصيات الفكرية	46
2–1–1– جبرائيل الدلال (1836–1892م)	46
2–1–2– شلبي الشميل (1855–1917م)	46
2–1–3– سليم البستاني (1848–1884م)	47
2–1–4– نجيب عازوزي (1873–1916م)	47
2–1–5– والي الدين يكن (1873–1921م)	47
2–2– رواد الإصلاح	48
2–2–1– عبد الرحمان الكواكبي (1848–1902م)	48
2–2–2– الشيخ محمد رشيد رضا (1865–1935م)	48
2–3– الجمعيات السياسية	48
2–3–1– جمعية بيروت السرية	49
2–3–2– جمعية المقاصد الخيرية	49
2–3–3– جمعيات أخرى	49
3– نهاية حكم السلطان عبد الحميد الثاني	50
المحور الرابع: القوميون الأتراك والعرب (1908–1918م)	
تمهيد	52
أولا– القومية التركية	52
1– تعريف القومية التركية	52
2– نشوء القومية التركية وتطورها	52
3– أحزاب وجمعيات القومية التركية وأسباب نشأتها	53
3–1– تركيا الفتاة	53
3–2– جمعية الاتحاد والترقي	54
3–3– جمعية المجتمع العثماني الحر	55
3–4– جمعية أتراك أوجاقي	56
3–5– المنتدى التركي	56

3–6– جمعية الوطن التركي	56
3–7– الحركة الطورانية	57
ثانيا– القومية العربية	57
1– تعريف القومية العربية	57
2– نشأة القومية العربية وتطورها	58
3– جمعيات وأحزاب القومية العربية	59
3–1– أسباب ظهور جمعيات وأحزاب القومية العربية	59
3–2– الأهداف العامة للجمعيات القومية العربية	59
3–3– أهم جمعيات القومية العربية	60
3–3–1– جمعية الإخاء العربي العثماني (1908–1909م)	60
3–3–2– جمعية المنتدى الأدبي (1909–1915م)	60
3–3–3– جمعية العربية الفتاة (1909–1911م)	61
3–3–4– الجمعية القحطانية	61
3–3–5– الجمعية اللامركزية	61
3–3–6– جمعية العهد	62
ثالثا– الصراع بين القومية العربية والقومية التركية	62
1– المؤثرات الأوروبية في الصراع بين القوميتين العربية والتركية	62
2– الصراع بين القومية العربية والقومية التركية وأثره على الدولة العثمانية وعلى العرب	63
المحور الخامس: الاتصالات البريطانية– العربية	
تمهيد	65
أولا– التعريف بالشريف حسين والسير مكماهون	65
1– التعريف بالشريف حسين	65
2– التعريف بالسير مكماهون	66
ثانيا– علاقة الشريف حسين بالبريطانيين	66
ثالثا– مراسلات حسين ـ مكماهون	68
رابعا– أسباب اختيار بريطانيا للشريف حسين	70
المحور السادس: ثورة العرب ضد الأتراك 1916م	

تمهيد	72
أولا– تعريف الثورة العربية	72
ثانيا– أسبابها	72
ثالثا– أهدافها	73
رابعا– التحضير للثورة	74
خامسا– إعلان الثورة	75
سادسا– نتائج الثورة العربية	76
سابعا– موقف بلدان المشرق العربي من الثورة العربية	76
المحور السابع: انعكاسات سقوط الدولة العثمانية على العرب	
تمهيد	80
أولا– أسباب سقوط الدولة العثمانية	80
1– الأسباب الداخلية	80
1–1– الأسباب السياسية	81
1–2– الأسباب الاقتصادية	82
1–3– الأسباب الاجتماعية والثقافية	83
2– الأسباب الخارجية	84
ثانيا– انعكاسات سقوط الدولة العثمانية على العرب	85
الخاتمة	87
قائمة المصادر والمراجع	90
فهرس الموضوعات	105